وزارة التعليم العـــــالي والبحـــــث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

دور السياسة التجارية في الحد من الواردات بعد انخفاض أسعار المحروقات

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2014-2018

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبتين:

- **عريبة يمينة**
- **يدوي نجاة**

تحت إشراف الأستاذ:

د. بوبلوطة بلال

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: عميروش شلغوم	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: بوبلوطة بلال	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ: عيان حكيم	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2018 /2019

الإهداء

الحمد لله سبحانه وتعالى الذي أعاننا ووفقنا في إتمام هذا العمل، ونصلي على خير الهدى نبينا ورسولنا محمد صلى الله علية وسلم.

نهدي ثمرة جهدينا إلى أغلى ما في هذا الكون اللذان وهبا حياتهما من أجل إيصالنا إلى ما نحن عليه الآن أمهاتنا وآبائنا وإلى كل عائلتينا "يدوي" و"عريبة" .

نجاة

كما أهدي ثمرة جهدي إلى زوجي الغالي "حيمر رابح" الذي كان سندا لي في مشواري الدراسي وإلى ابنتي العزيزة على قلبي "أسيل" وإلى كل عائلة "حيمر"، "ملجم"، كما أهدي ثمرة جهدي إلى كل أخواتي: عمار، جلول، محمد، حمزة، سعيدة، راضية، جميلة، وإلى كل من صديقاتي العزيزات: عائشة، جنات، كنزة، عايدة، سمية، وسيلة

يمينة

إلى زملائي وأصدقائي في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وإلى أعز الناس في القلب: دليلة عياد، زينب برينيس، نوال خروبي، أميمة مسعدي، عبلة عيشونة، حنان بلقايم، إبتسام بوبزاري، أسماء أعدور...إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي.

إلى كل الأقارب والأصدقاء وكل من عرفنا وبادلنا مشاعر الحب والاحترام.

الشكر

أتقدم بالشكر للمولى العلي القدير الذي من علينا بهذا العمل

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور والأستاذ المشرف " بوبلوطة بلال" الذي أشرف علينا في إنجاز هذا العمل- أقول لك شكرا-

الشكر موصول أيضا إلى الأساتذة المحترمين الذين قبلوا مناقشة هذا العمل، وإلى كل أساتذتي في جامعة محمد الصديق بن يحي.

كما أرسل امتناني لكل من ساهم في إكمال هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بالدعاء بظهر غيب ومسك أولها وختامها الحمد والشكر لله تعالى على توفيقنا لإنجاز هذا العمل فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هديتنا يا أالله.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء	I.
شكر وتقدير	II.
ملخص الدراسة	III.
فهرس المحتويات	IV.
فهرس الجداول والأشكال	
المقدمة	أ
الفصل الأول: نظريات وسياسات التجارة الدولية	-
تمهيد	06
المبحث الأول: النظريات المفسرة للتجارة الدولية	07
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية	07
المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية	09
المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تحليل التجارة الخارجية	10
المبحث الثاني: السياسة التجارية، الأهداف والعوامل التي تتحكم فيها	12
المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية	12
المطلب الثاني: أهداف السياسة التجارية	15
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تحديد السياسة التجارية	17
المبحث الثالث: أنواع السياسة التجارية	18
المطلب الأول: سياسة الحماية التجارية وحججها	18
المطلب الثاني: سياسة الحرية التجارية وحججها	21
المطلب الثالث: تقييم كل من السياسة الحمائية والحرية التجارية	23
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني: أدوات ومحددات التجارة الخارجية	-
تمهيد	27

المبحث الأول: أدوات السياسة التجارية	28
المطلب الأول :الأدوات السعرية	28
المطلب الثاني: الأدوات الكمية	33
المطلب الثالث: الأدوات التنظيمية	35
المبحث الثاني: محددات التجارة الخارجية	39
المطلب الأول: القوانين والتنظيمات	39
المطلب الثاني: البيئة الاقتصادية الكلية	42
المطلب الثالث: الموقع الجغرافي	52
المبحث الثالث: اتجاه التجارة الخارجية في الدول العربية	54
المطلب الأول: أداء التجارة الخارجية السلعية	54
المطلب الثاني: هيكل التجارة الخارجية	57
المطب الثالث: مسار التجارة العربية	58
خلاصة الفصل	60
الفصل الثالث: السياسة التجارية واتجاه الواردات في الجزائر 2014-2018	-
تمهيد	62
المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر	63
المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري	63
المطلب الثاني: اتجاه السياسة الاقتصادية	65
المطلب الثالث: تحرير التجارة الخارجية في الجزائر قبل وبعد 2001	70
المبحث الثاني: سياسة الجزائر في الحد من الواردات وزيادة الصادرات	74
المطلب الأول: تخفيض قيمة العملة	74
المطلب الثاني: نظام الحصص والتعريفة الجمركية	77
المطلب الثالث: دعم قطاع الصادرات من خلال منح العديد من الامتيازات	79

المبحث الثالث: تحليل تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2018	87
المطلب الأول: تحليل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2014-2018	87
المطلب الثاني: تحليل تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2014-2018	90
المطلب الثالث: تحليل تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2018	92
خلاصة الفصل	95
الخاتمة	97
قائمة المراجع	100
الملاحق	
الملخص	

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	الانتاج لمصر وألمانيا وفقا نظرية النفقات المطلقة	07
02	الانتاج للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفقا لنظرية الميزة النسبية	08
03	الانتاج لإنجلترا والبرتغال وفقا لنظرية القيم الدولية	09
04	التجارة الخارجية العربية الاجمالية (2014-2017).	54
05	الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية العربية (2014-2017)	57
06	مكانة عائدات تصدير المحروقات في الميزان التجاري(2014-2018)	65
07	التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	66
08	محاور برنامج النمو للفترة 2005-2009	68
09	برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	69
10	سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو خلال الفترة(2010-2018)	76
11	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2014-2018	88
12	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية 2014-2018	89
13	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2014-2018	90
14	التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة 2014-2018	91
15	تطور رصيد الميزان التجاري في ظل تغير أسعار المحروقات خلال الفترة 2014-2018	92
16	سعر صرف الدينار(مقابل الدولار والأورو) وتأثيره على الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2018	94

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	التجارة الدولية وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية	10
02	مسار دورة حياة المنتج	12
03	الطلب على الصرف الأجنبي	49
04	عرض الصرف الأجنبي	49
05	سعر الصرف التوازني	54
06	الانخفاض الكبير في استيراد السيارات في الجزائر بعد سنة 2014	81
07	التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 2014-2018	90
08	رصيد الميزان التجاري في ظل تغير أسعار المحروقات في الفترة 2014-2018	92
09	سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو وتأثيره على الصادرات والواردات خلال الفترة 2014-2018	94

المقدمة

المقدمة

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة القوة الدافعة للنمو والتنمية الاقتصادية، فهي أداة تعكس الواقع الحالي للهياكل الاقتصادية والإنتاجية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ تعتبر الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد؛ فالبلدان تسعى إلى الاندماج في عملية التبادل التجاري عن طريق تبادل السلع والخدمات وجذب الاستثمارات فيما بينها لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تختلف من دولة إلى أخرى معتمدة سياسات وتوجهات مختلفة.

وتعتبر السياسة التجارية من أهم السياسات التي يعتمد عليها من طرف العديد من الدول باعتبارها تأثر على حجم واتجاه الصادرات والواردات لكل بلد، إذ هي عبارة عن مجموع الأساليب والأدوات المتخذة للحد من الواردات أو تشجيع الصادرات بقصد تحقيق أهداف معينة، حيث أن معظم بلدان العالم تهدف إلى تحقيق المصلحة الوطنية من خلال التجارة الخارجية، لذا يجب على الدولة أن توازن بين أهدافها من التبادل التجاري وبين السياسة التي تريد بها تحقيق هذه الأهداف.

إن السياسة التجارية بمختلف مراحلها الاقتصادية تراوحت بين اختيارات الحماية والتقيد واختيارات الحرية والتحرير، فمفهوم الحماية يتضمن الانغلاق عن الاقتصاد العالمي والتنوع الإنتاجي بينما الحرية يتضمن التبعية المتبادلة بين الدول والاندماج في الاقتصاد العالمي والتخصص.

والجزائر وعلى غرار مختلف الدول النامية أولت أهمية بالغة للتجارة الخارجية من خلال القيام بعمليات التحرير التجاري التي مرت بمراحل مختلفة والذي رافقه الانفتاح السياسي والاقتصادي، إضافة إلى إدراج مجموعة من الإصلاحات واعتمادها استراتيجيات تنموية لعبت فيها التجارة الخارجية دورا مهما سواء بالنسبة للواردات أو الصادرات.

الإشكالية:

مما سبق تتضح معالم إشكاليتنا التي سنعمل على معالجتها كما يلي:

ماهو دور السياسة التجارية في الجزائر في الحد من الواردات بعد انخفاض أسعار المحروقات سنة 2014؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل النظريات المفسرة للتجارة الخارجية؟
- ما مفهوم السياسة التجارية؟ وما هي أنواعها؟ وما المقصود بسياسة التحرير والتقيد؟
- ما هو أثر انخفاض أسعار المحروقات على الميزان التجاري الجزائري في الفترة (2014-2018)؟

الفرضيات:

- تحرير التجارة الخارجية والقيام بالإصلاحات أثر إيجابا على الاقتصاد الجزائري.
- تخفيض قيمة العملة ومنح امتيازات التصدير أثر إيجابا على الميزان التجاري الجزائري.
- انخفاض أسعار المحروقات أدى إلى الحد من الواردات في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع:

أهم مبرر هو طبيعة الموضوع مدى تجانسه مع تخصصنا، ورغبة منا في معرفة دور السياسة التجارية في الجزائر للحد من الواردات وزيادة الصادرات قمنا باختيار هذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- تبيان التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الإصلاحات الذاتية.
- معرفة السياسة المتبعة في الجزائر للحد من الواردات وزيادة الصادرات.
- التعرف على تطور الميزان التجاري في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في أن السياسة التجارية تعتبر الأداة الأساسية المستخدمة للحد من الواردات وزيادة الصادرات نظرا لتأثير قطاع النفط على الهيكل الاقتصادي وتوازن الميزان التجاري، لهذا السبب تطرقنا إلى دراسة دور السياسة التجارية في الجزائر للحد من الواردات بعد انخفاض أسعار المحروقات.

المنهج والأدوات المستخدمة:

من أجل الوصول إلى الأهداف ومعالجة الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي لدراسة طبيعة واتجاه السياسة التجارية في الجزائر، وعلى المنهج التحليلي من خلال تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2014-2018).

حدود الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة التجارية للجزائر في الحد من الواردات بعد انخفاض أسعار المحروقات، حيث حددت في إطارين مكاني وزماني، فيما يخص الإطار المكاني تخص هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري من خلال إبراز اتجاه السياسة الاقتصادية في الجزائر أما الإطار الزماني فقد حددت الفترة (2014-2018)، ولقد اخترنا هذه الفترة لكون أسعار المحروقات انخفضت في بداية هذه الفترة.

الدراسات السابقة:

عمر شتاتحة، تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر للفترة 1990– 2012، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014– 2015 تطرق إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة التجارية وميزان المدفوعات، ثم تطرق إلى تقييم فاعلية السياسة التجارية على ميزان المدفوعات الجزائري 1990– 2012.

فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970– 2012، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 1، 2013– 2014، تطرق فيها إلى نظريات التجارة الخارجية وسياستها، ثم تطرق إلى التجارة الخارجية والتنمية المستدامة، وتطرق إلى التجارة الخارجية وأثار تنمية الاحتكار على التنمية الاقتصادية المستدامة خلال الفترة 1970– 1989 وأخيرا تطرق إلى سياسات التحرير وأثارها على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990– 2012.

سمية بنوة، منير نوري، النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، الجزائر، 2018، تطرقا فيها إلى أدوات السياسة التجارية قبل وبعد 1990، تحدثا عن السياسة التجارية المطبقة في فترة الرقابة على التجارة الخارجية، وعن السياسة التجارية المطبقة في فترة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما تطرقا أيضا إلى السياسة التجارية المطبقة مند 1990 والسياسة التجارية المطبقة في فترة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وأخيرا تطرقا إلى النمذجة القياسية لمتغيرات التجارة الخارجية الجزائرية.

حفيظة شيخي، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة "، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2011– 2012، تطرقت فيها إلى أبعاد التنظيم التجاري الدولي، ثم تطرقت إلى آفاق وتحديات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وأخيرا إلى تجسيد مبدأ الرشادة على قطاع التجارة الخارجية.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو كل بحث من عراقيل وصعوبات ومعوقات تعكس سلبا على الموضوع محل الدراسة وتجعله دائما بحاجة للبحث والتطوير، من أجل تغطية أوجه القصور للإلمام بجوانب الموضوع للوصول إلى نتائج أكثر دقة، ومن بين الصعوبات التي صادفنها في البحث ما يلي:

- نقص الدراسات الخاصة بالسياسة التجارية الجزائرية؛
- ضيق الوقت لدراسة الموضوع؛
- التناقض والتضارب الكبير في الإحصائيات باختلاف مصادرها مما يؤثر سلبا على الدراسة؛

هيكل الدراسة:

قسم البحث إلى ثلاث فصول:

تناول الفصل الأول نظريات وسياسات التجارة الدولية بدءا من النظريات المفسرة للتجارة الخارجية إلى السياسة التجارية، الأهداف والعوامل التي تتحكم فيها وأخيرا أنواع السياسة التجارية.

أما الفصل الثاني فقد خصص إلى أدوات ومحددات السياسة التجارية ذلك من خلال التطرق إلى أدوات السياسة التجارية ثم محددات التجارة الخارجية، وأخيرا اتجاه التجارة الخارجية في الدول العربية.

وتطرقنا في الفصل الأخير إلى السياسة التجارية واتجاه الواردات في الجزائر 2014-2018، حيث من خلاله تم عرض التجارة الخارجية في الجزائر، سياسة الجزائر في الحد من الواردات وزيادة الصادرات وكذا التطرق إلى تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2014- 2018.

الفصل الأول

نظريات وسياسات التجارة الدولية

المبحث الأول: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

المبحث الثاني: السياسات التجارية، الأهداف والعوامل التي تتحكم فيها

المبحث الثالث: أنواع السياسة التجارية

تمهيد

أصبح معظم الاقتصاديين يجمعون على أن الدافع الأساسي لدراسة اقتصاديات التجارة الدولية هو انقسام العالم إلى دول مختلفة من حيث الطبيعة والموقع والنمو الاقتصادي فكل دولة تسعى للحفاظ على كيانها الاقتصادي، عن طريق وقاية صناعاتها ومنتجاتها من المنافسة الدولية مع العمل على تحقيق قدر لابأس به من التوظيف لطاقاتها المتاحة، كما أنهم يتفقون حول نقطة بداية في تناول مواضيع التجارة الدولية، وهي المقارنة بين أطروحتين متعارضتين: الأولى تنادي بضرورة إطلاق العنان لحرية التجارة الدولية وتحريرها من كل العوائق والقيود، حتى يعمل الاقتصاد في إطار المنافسة التامة ويكتسب الكفاءة العالية.

أما الثانية فتدعو إلى إلزامية وضع الحواجز في الحدود في وجه تيار التبادل الدولي لحماية الاقتصاد المحلي من المنافسة الأجنبية. ولإبراز كل هذا قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: النظريات المفسرة للتجارة الدولية

لقد تعددت وتطورت نظريات تفسير التجارة الدولية وتماشت، محاولة وضع حلول وللمشاكل والتساؤلات التي تواجه الاقتصادات خاصة مع زيادة التشابك والتعقيد في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية

أولا: نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث 1776

لقد بين آدم سميث Adam Smith في كتابه المشهور ثروة الأمم سنة 1776 أن الاكتفاء الذاتي وعدم تقسيم العمل بين الأفراد والتخصيص في العمل يؤدي إلى انخفاض في الانتاج والدخل ومستوى المعيشة[1]، حيث اعتبر أن التجارة الخارجية تتخطى النطاق الضيق للسوق الوطنية، وبذلك تسمح بتعميق تقسيم العمل وزيادة الانتاج، فالصادرات في نظره تخلص البلد من فائض انتاجه الذي يصعب تصريفه في الداخل مقابل استراد سلع تتمتع بطلب محلي، وبالتالي فالمنفعة المطلقة توجد عندما تنتج إحدى الدول السلعة أو الخدمة بتكاليف أقل من الدولة الأخرى[2]. نفرض أن هناك دولتين ألمانيا ومصر وسلعتين هما القمح والمنسوجات، وإذا كان عدد الوحدات التي يمكن الحصول عليها من خلال ساعة واحدة من العمل في كل من الدولتين كالآتي:

الجدول رقم01: جدول الانتاج لمصر وألمانيا وفقا نظرية النفقات المطلقة

الساعة / الدولة	منسوجات /ساعات العمل	القمح إردب /ساعات العمل
ألمانيا	1 متر	5 إردب
مصر	6 متر	4 إردب

المصدر: ايمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، لبنان، 2008، ص27.

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن ألمانيا تتميز بميزة مطلقة في انتاج القمح عن مصر، حيث تنتج 05 إردب في الساعة، بينما مصر تنتج 04 إردب في نفس الفترة الزمنية، بينما إنتاج المنسوجات في مصر تتمتع بميزة مطلقة عن نظيرتها بإنتاجها 06 أمتار في ساعة واحدة، وحسب آدم سميث Adam Smith فإن

[1]- الطيب مزوري، **تحليل تجارب الدول النفطية في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة– دروس للاقتصاد الجزائري**– أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016 –2017، ص11.

[2]– محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص94.

التجارة الدولية لدوليتين ستكون كما يلي: صادرات ألمانيا ستكون من القمح وارداتها ستكون من المنسوجات أما مصر فصادراتها تكون من المنسوجات وارداتها من القمح[1].

ثانيا: نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو 1817

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الانجليزي دافيد ريكاردو David Ricardo بالرد على نظرية أدم سميثAdam Smith ، وذلك في كتابه المشهور مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب عام 1817، فبعض الدول ومنها الدول النامية لا يكون لديها أي ميزة مطلقة في انتاج أي سلعة من السلعتين، وذلك بسبب ظروفها الاقتصادية أو استخدامها طرق غير كفؤة في الانتاج[2].

إن وجود شروط الميزة المطلقة في منتجات بلد ما ليست بالضرورة أن يكسبه ربح في التجارة الدولية بل يجب توفر شروط الميزة النسبية، وسوف نوضح نظرية الميزة النسبية من خلال المثال التالي[3]:

الجدول رقم 02: يمثل الانتاج للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفقا لنظرية الميزة النسبية

الدولة	السلعة	القمح(قنطار/ سا)	القماش (متر/ سا)
الولايات المتحدة الأمريكية		06	04
المملكة المتحدة		01	02

المصدر: علي سدى، **دروس في نظرية التجارة الدولية**، مطبوعة توجيهية لطلبة ليسانس وماستر تجارة دولية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2014-2015، ص 36.

من خلال الجدول رقم 02 المملكة المتحدة تنتج 02 متر من القماش فقط في ساعة واحدة بدلا من 05 متر، وعليه فإنه أصبح للمملكة المتحدة نقيصة مطلقة في إنتاج كلا السلعتين القمح والقماش مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، رغم ذلك وانطلاقا من أن العمل في المملكة المتحدة نصف منتج من القماش لكنه 06 مرات أقل من حيث الانتاجية في القمح مقارنة بالولايات المتحدة، المملكة المتحدة لديها ميزة نسبية في القماش ومن جهة أخرى الولايات المتحدة لديها ميزة مطلقة في كل من القمح والقماش مقارنة بالمملكة المتحدة، لكن انطلاقا من أن ميزتها المطلقة أكبر من القمح (1/6) منها في القماش(2/4) فالولايات المتحدة لديها ميزة نسبية في القمح، وبالتالي ميزتها النسبية تكمن في القمح، فبحسب قانون الميزة النسبية يمكن

[1]- حسام علي داوود واخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2002، ص38.

[2]- نداء علي الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص21.

[3]- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص39.

لدولتين أن تكسبا إذا تخصصت الولايات المتحدة في إنتاج القمح وتصدير بعضه مقابل القماش البريطاني(في نفس الوقت تتخصص المملكة المتحدة في إنتاج وتصدير القماش)[1].

ثالثا: نظرية القيم الدولية (الطلب المتبادل) لجون ستيوارت ميل 1848

في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر عام 1848، كان اهتمام جون ستيوارت ميل John Stuart Mill على جانب الطلب في التجارة الدولية، وبصفة خاصة على نسبة التبادل التي بمقتضاها يتم تبادل السلع دوليا[2]. وقصد توضيح نظرية الطلب المتبادل نستعين بالجدول رقم 03، حيث لدينا دولتين هما انجلترا والبرتغال ينتجان سلعتين وهما القماش والجلد.

الجدول رقم03: يمثل الانتاج لإنجلترا والبرتغال وفقا لنظرية القيم الدولية

الدولة	الجلد	القماش
انجلترا	120 سا	100 سا
البرتغال	80 سا	90 سا

المصدر: الطيب مزوري، **تحليل تجارب الدول النفطية في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة- دروس للاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016 -2017، ص14.

من خلال الجدول رقم 03 نقوم بحساب معدل التبادل الداخلي للقماش في البرتغال من خلال حساب التكلفة النسبية للقماش، وذلك بقسمة التكلفة المطلقة لإنتاج القماش على التكلفة المطلقة لإنتاج الجلود 80/90=1.12، وبنفس العملية نقوم بحساب معدل التبادل الداخلي للقماش في انجلترا فنجد 120/100=0.83، وعليه يكون مجال التجارة بين الدولتين محصور بين 1.12و0.83[3].

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية

لقد ساهمت النظريات النيوكلاسيكية في تطور التجارة الدولية من خلال إبراز دور الطلب في تفسير التجارة الدولية، وكذا دور العرض وفيما يلي أهم النظريات النيوكلاسيكية.

نظرية تكلفة الفرصة البديلة لهابلر

قام هابلرHibbeler سنة 1936 بإعادة شرح نظرية الميزة النسبية اعتمادا على مبدأ تكلفة الفرصة البديلة التي اعتمدها ريكاردو والتي لاقت الكثير من الانتقادات في أوساط الاقتصاديين.

---

[1]- علي سدى، **دروس في نظرية التجارة الدولية**، مطبوعة توجيهية لطلبة ليسانس وماستر تجارة دولية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2014-2015، ص ص 36، 37.

[2]- محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص29.

[3]- الطيب مزوري، مرجع سبق ذكره، ص14.

إن تكلفة الفرصة البديلة هي مقدار التضحية بأحد السلع مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأخرى دون الحاجة إلى افتراضات بشأن العمل، أي هي عدد السلع المتنازل عنها من أجل توفير مجموعة من الموارد لإنتاج سلع أخرى، وعليه فالدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرص البديلة لأحد السلع فإنها تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، حيث تركز اهتمامه على جانب العرض بتبيان ما يمكن لبلد ما إنتاجه وتصديره بافتراض ثبات تكلفة الفرصة البديلة، أي ثبات غلة الحجم[1].

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تحليل التجارة الخارجية

لقد جاءت النظريات الحديثة في فترة الستينات، وهذا قصد تدارك النقص الذي أغفلته النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في مجال التجارة الدولية ومن أهم هذه النظريات نجد:

أولا: نظرية الفجوة التكنولوجية لبوسنر 1961

طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية الذي وضعه بوسنر Posner سنة 1961، فإن جزءا كبيرا من التجارة الدولية بين الدول الصناعية مبني على إدخال منتجات جديدة أو طرائق انتاجية مستحدثة، ويعطي هذا الأمر للدولة صاحبة الابتكارات ميزة نسبية احتكارية مؤقتة في السوق العالمي، وتزول هذه بشيوع التكنولوجيا الجديدة، وقيام دول أخرى بإنتاج سلع مقلدة، ويمكن توضيح هذه النظرية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم01: التجارة الدولية وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية

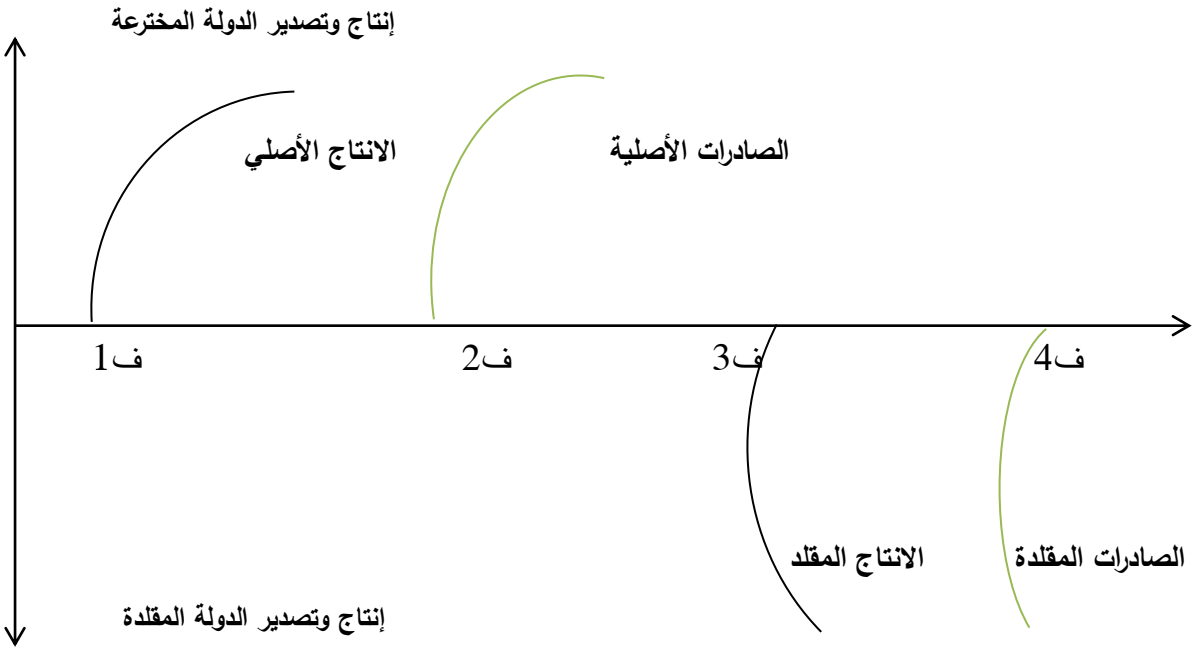

المصدر: حاتم سامي عفيفي، **الاتجاهات الحديثة في التجارة الدولية**، الدار اللبنانية، مصر، 2005، ص240.

يتضح من الشكل أن هناك نوعين من فترات الابطاء في عملية انتشار الدولي للتكنولوجيا:

[1]– عبد القادر عبيدلي، **تنافسية اقتصاديات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية الفترة 2005-2014** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017، ص4.

1. **فترة ابطاء رد الفعل**(فجوة تأخر الطلب ف1 ف2): وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين بداية استهلاك هذه السلعة في الدولة موطن الابتكار واستهلاك هذه السلعة في الدول الأخرى.

2. **فترة ابطاء التقليد**(فجوة التقليد ف3 ف4): وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين انتاج السلعة الجديدة لأول مرة(الانتاج الأصلي)، وانتاج الدول الأخرى لها(الانتاج المقلد)، وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع، ويحل محلها الانتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى[1].

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج لريموند فارنون 1966

طور ريموند فارنون Rymond Vernon نموذج دورة حياة المنتج للتجارة الدولية، وهو تحليل عميق لأفكار تضم تطور تصنيع السلع والتكنولوجيا[2].

ويوضح هذا النموذج بصفة أساسية العلاقة بين المبيعات من المنتج كل فترة (سنة، شهر...الخ) وعمر هذا المنتج، وقد ميز الباحث بين ثلاث مراحل لدورة حياة المنتج[3]:

1. **مرحلة المنتوج الجديد:** وهي مرحلة شبه احتكارية، ينتج من خلالها هذا المنتوج ويستهلك داخل الولايات المتحدة الأمريكية (مجال الدراسة) بغرض توكيد الصناعة المنتجة نفسها أمام المستهلك الأمريكي.

2. **مرحلة الانتاج الناضج:** وهي مرحلة نشر المعلومات حول السلعة الجديدة ومكوناتها ونقل الخبرات بشأن انتاجها، حيث تنتشر مواصفات المنتوج المبتكر، ويتم تبني التكنولوجيا الخاصة بإنتاجه، وتبدأ الصناعات المنتجة بتحقيق وفرات الحجم.

3. **مرحلة الانتاج النمطي:** وهي مرحلة استقرار معياري للمنتوج الجديد، ويكون خلالها هذا المنتوج معروفا بكافة مواصفاته لدى الكثير من المستهلكين في الخارج، وتكون عملية انتاج السلعة المعنية في متناول المنتجين في بلدان مختلفة وسنوضح هذه المراحل في الشكل التالي[4]:

---

[1]– حفيظة شيخي، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران،2011–2012، ص32 .

[2]– عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص163.

[3]– خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها** ، عالم الكتب الحديث، الأردن،2010 ، ص16.

[4]– معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 203، 204.

الشكل رقم 02: يمثل مسار دورة حياة المنتج

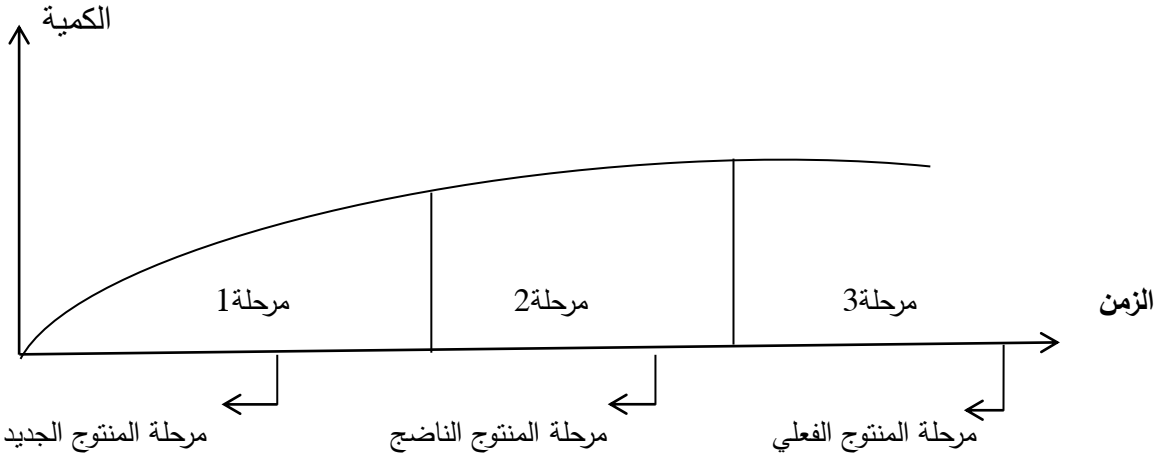

المصدر: يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010 ، الجزائر، ص6 .

المبحث الثاني: السياسة التجارية، الأهداف والعوامل التي تتحكم فيها

تعتبر السياسة التجارية احدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدول في الوقت الراهن بحيث تعتمد عليها معظم الدول في العالم، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مقصود السياسة التجارية وأهدافها ثم نبرز العوامل التي تتحكم في اتباعها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية

أولا: لمحة تاريخية عن السياسة التجارية

منذ العصور القديمة لم تكن الدولة تتدخل في التجارة الدولية أو تفرض قيودا عليها، وتميزت التعريفة الجمركية التي كانت تفرض حتى القرن السابع عشر بطابعها المالي، ولم يكن هناك اهتمام يذكر بأثارها الحمائية وقد استتبع نشأة الدولة الحديثة الاهتمام باتخاذ سياسات تجارية تمكن من زيادة ثروة الدولة وقوتها وذلك تحث تأثير المذهب التجاري[1]. وقد مر تطور السياسة التجارية بمراحل تتمثل في:

1. السياسة التجارية قبل الحرب العالمية الأولى(السياسة التجارية ما بين الحرية والتقيد):

لم تظهر السياسة التجارية كفكرة اقتصادية في التجارة الدولية إلا في أوائل القرن السادس عشر تحت تأثير مذهب التجاريين، وإذا كان لأداء التجاريين في تلك الفترة أثرا واضحا على اقتصاديات دول أوروبا انجلترا وفرنسا بحيث تقدمت صناعتها وعرفت منتجاتها على مستوى العالم ككل، وتعتبر فترة سيادة أفكار المدرسة التقليدية، أهم فترات رواج مذهب الحرية الاقتصادية حيث اعتنق الكثيرون مذهب آدم سميث الخاصة بترك النشاط الاقتصادي للأفراد يديرونه وأن التقسيم الدولي للإنتاج هو المبدأ الأساسي في العلاقات

[1]– زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 276.

الاقتصادية بين الدول، وقد سادت هذه الآراء في انجلترا وفرنسا باعتبارهما تتمتعان بالتفوق الصناعي خصوصا عند إلغاء قوانين الغلال، كما أنه ترتب على الأخذ بسياسة حرية التجارة استغلال ثروات البلاد المتخلفة المتخصصة في تصنيع المواد الأولية والمواد الخام من قبل الدول المتقدمة التي تمثلها انجلترا وفرنسا في ذلك الوقت، وازاء سيادة سياسة الحرية التجارية نادى العديد من الاقتصاديين في كل من الوم أ وألمانيا بضرورة حماية منتجات الصناعة الوطنية من غزو السلع الانجليزية والفرنسية وانتهى الأمر بانتهاج الدول الاوروبية جميعا لسياسة الحماية التجارية ابتداء من عام 1873 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914، وتميزت هذه الفترة بحدوث انخفاض في الاسعار والذي أثر على أسعار صادرات كثير من الدول.

2. السياسة التجارية بعد الحرب العالمية الأولى(السياسة التجارية المقيدة):

ترتب على اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 حدوث العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية والنقدية على مستوى العالم ككل، فعلى المستوى النقدي أوقف العمل بقاعدة الذهب في أغلب البلدان، وفرض السعر الالزامي للنقود الورقية[1]، ودعت الحاجة إلى زيادة كمية النقود المصدرة لمواجهة نفقات الحرب مما أدى إلى تفاقم مشكلة التضخم، وعلى المستوى الاقتصادي عانت الدول التي اشتركت في الحرب العالمية الأولى من آثار الحرب، بحيث كان الجهاز الانتاجي لهذه الدول في حالة سيئة لا يسمح بزيادة الصادرات لمصدر رؤوس الأموال، أضف إلى ذلك الأعباء المالية التي خلفتها الحرب على عاتق هذه الدول وأهمها دفع تعويضات الحرب للحلفاء، وقد عانى النظام الاقتصادي العالمي في الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية من حالة انخفاض شديد في الأثمان مما ساهم في استقرار نظام الحماية وانتهاج سبلا مختلفة للتقيد وإعاقة التجارة الدولية.

فبالإضافة إلى الرسوم الجمركية المرتفعة ظهر نظام الحصص أي المنع الجزئي للسلع الأجنبية وكانت فرنسا أول من طبق هذا كما تبنت كل من ألمانيا وإيطاليا ومن بعدها انجلترا سياسة الحماية والتقيد فقد حاولت كل من ألمانيا وإيطاليا حماية صناعتها الوطنية من خلال مبدأ الاكتفاء الذاتي وعدم اللجوء إلى الخارج إلا في أضيق نطاق ممكن.

أما انجلترا فقد بدأت منذ عام 1915 في فرض رسوما جمركية على بعض السلع إلى أن صدر قانون حماية الصناعة في عام 1921 لحماية الصناعات الأساسية، وكان لأزمة الكساد الكبير عام 1929 أكبر الأثر في تدعيم وتقوية سياسة الحماية التجارية وقد بلغت أوجها خلال الثلاثينات وتعددت أساليبها، وبالرغم

[1]- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2006، ص190- 193.

من محاولات عصبة الأمم بالاشتراك مع بعض الهيئات الدولية للسعي نحو التقليل من تقييد التجارة الخارجية وإلغاء العوائق التجارية وتعديل النظم الجمركية، إلا أن كافة هذه المحاولات باءت بالفشل إثر قيام الحرب العالمية الثانية.

3. السياسة التجارية بعد الحرب العالمية الثانية (الاتجاه نحو التحرير)

بانتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الدول الرأسمالية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ بسياسة حرية التجارة الدولية مع اعتمادها على الرسوم الجمركية لتنظيم هذه التجارة، ولا يخفى ذلك على ما حققه هذا النظام من فائدة كبيرة للدول الصناعية الكبرى التي تتزعم التجارة الدولية وضرر واضح للدول النامية التي تفتقر إلى الصناعات الحديثة لمواجهة الدول الكبرى، وهذا ما يفسر موقف الدول الكبرى المؤيدة لتحرير التجارة وموقف الدول النامية المحابي لفرض القيود، وتمثل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)التي أبرمت في 30 أكتوبر 1947 ومن بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية في جانفي 1995حجر الأساس لتحرير التجارة الدولية[1].

ثانيا: تعريف السياسة التجارية

يقصد بالسياسة التجارية "مجموعة الأساليب والإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقتها الاقتصادية الدولية لتحقيق أغراض وأهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى ولكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أو المدفوعات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي واستقرار قيمة عملتها الوطنية[2].

ويقصد بها أيضا "مجموعة الوسائل والطرائق التي تقوم بها الدول في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة، أو هي موقف الدول ازاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص من خلال صفتها الفردية أو كمؤسسات المقيمين على أرضها مع الأشخاص كأفراد أو مؤسسات المقيمين في الخارج[3].

كما يمكن تعريفها أيضا بأنها "مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول[4].

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص 194– 196 .

[2]– يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 ، ص 70 .

[3]– شريف علي الصوص، **التجارة الدولية الأسس والتطبيقات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2012 ، ص129 .

[4]– السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009 ص 111.

وتعرف أيضا بأنها" مجموعة الاجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف، وتختار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقتها التجارية مع الخارج(حرية أم حمائية) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والاجراءات التي تضعها موضع التطبيق[1].

ومن خلال مجموع التعاريف يتضح بأن السياسة التجارية هي:

مجموعة القرارات والاجراءات والتشريعات التي تتخذها أي دولة؛ لتنظيم العلاقات الاقتصادية مع باقي دول العالم؛ وهي أيضا مجموعة الوسائل التي تقوم بها الدول لتعبر عن موقفها ازاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص أو المقيمين مع العالم الخارجي.

المطلب الثاني: أهداف السياسة التجارية

هناك عدة أهداف تسعى الدولة لتحقيقها نذكر منها:

أولا: الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في:

1. تحقيق موارد للخزانة العامة :

قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الانفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، وفي كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد عن هذا الطريق أكثر فعالية وأكثر قبولا سياسيا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل، كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها عن هذا الطريق تكون على الأقل في جزء منها مدفوعة بواسطة الأجانب أنه يجب التحرز عند تحديد طرق تحقيق هذا الهدف؛ فلو تم تحقيقه بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز فقد يؤدي هذا إلى الاخلال باعتبارات العدالة الاجتماعية أو اعتبارات التنمية الاقتصادية أو بهما معا، كما أن الهدف يلزم لتحقيقه اختيار النوع المناسب من السلع والخدمات في التجارة الدولية وبالتحديد أن تكون المرونة السلعية لطلب وعرض هذا النوع من السلع ضعيفة[2].

2. تحقيق التوازن النقدي لميزان المدفوعات:

ويحدث هدا التوازن عندما يتساوى عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه، وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات تلجأ الدولة لتحقيق هذا التوازن عن طريق التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي

---

[1]- كاظم عبادي الجاسم، **جغرافية التجارة الدولية** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 61 .

[2]- عمر شتاتحة ، **تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر1990- 1012** – مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014- 2015، ص10.

وزيادة المعروض منه، وقد يكون ذلك من خلال قيام تخفيض قيمة العملة مما يؤدي إلى زيادة صادراتها وانخفاض في وارداتها نظرا لانخفاض أسعار الصادرات بفعل تخفيض العملة وارتفاع أسعار الواردات بالمقابل لنفس السبب، مما يؤدي إلى كبح الطلب المحلي على السلع الأجنبية[1].

3. حماية الصناعات الناشئة:

لا تستطيع الصناعات الناشئة في الدول النامية على النمو والازدهار في ظل المنافسة الشديدة من قبل الصناعات العريقة أو المنافسة والتي توجد في الدول المتقدمة، خاصة وأن هذه الأخيرة قد أقيمت منذ فترة طويلة نمت خلالها وتقدمت وأصبحت عند مستوى كفاءة مرتفع، ولذا فإن تقييد الواردات القادمة من الدول المتقدمة أصبح أمرا ضروريا لحماية الصناعات الناشئة بالدول النامية من المنافسة الأجنبية حتى تنمو وتكتسب خبرات جديدة، وعندما تصل هذه الصناعات لمستوى كفاءة مرتفع يؤهلها لمنافسة الصناعات الأجنبية ترفع عنها الحماية، وهذا يعني أن الحماية لا يتعين أن تمنح لكل أنواع الصناعات الناشئة، وإنما فقط للصناعات التي يتوافر لها مقومات النجاح في المستقبل إذا تم حمايتها خلال فترة سماح معينة[2].

4. حماية الاقتصاد القومي من خطر الاغراق:

الاغراق هو تطبيق لنظرية التميز السعري في مجال التجارة الدولية، ويقصد به بيع بسعر يقل عن تكاليف الانتاج في الأسواق الخارجية، على أن تعرض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحلية والاغراق يعتبر أحد أسلحة الحرب الاقتصادية إذ يعتبر وسيلة مباشرة لكسب السوق الخارجية على حساب المنتجين المحليين في هذه السوق وعلى حساب المنتجين الخارجيين الذين يصدرون إليه، ولذلك فإن الدولة التي تستشعر أية بادرة للإغراق تسارع باتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها القومي، فتتدخل بفرض الرسوم الجمركية المرتفعة وأحيانا بمنع الاستيراد كليا، ويلاحظ إثبات ممارسة الاغراق قد يكون أمرا صعبا في الكثير من الحالات نظرا لأن الدول المختلفة عادة ما تتبع مفاهيم متباينة لبنود التكاليف.

5. حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية: قد تحدث تقلبات عنيفة خارج الاقتصاد القومي كتضخم عنيف وانكماش حاد ولاشك أن مثل هذه التقلبات أيا كانت العوامل المسببة لها غير مرغوب فيها، وبذلك حماية الاقتصاد القومي منها أمر مسلم به طالما أن التجارة الخارجية هي وسيلة الاتصال بالخارج، لذا أصبح منوطا بالسياسة التجارية مهمة حماية الاقتصاد القومي من هاته التقلبات[3].

---

[1]– تركية الصغير، **سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990–2012**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص تجارة دولية جامعة حمة لخضر بالوادي، 2014–2015، ص 31 .

[2]– السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 154، 155 .

[3]– عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 236– 238.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية:

- حماية الصحة العامة عن طريق منع استيراد المواد الممنوعة[1]؛
- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كالمزارعين والمنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للمجتمع؛
- اعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع؛

ثالثا: الأهداف السياسية والاستراتيجية :

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية؛
- العمل على توفير الحد الأدنى من الانتاج من مصادر الطاقة كالبترول[2]؛

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تحديد السياسة التجارية

بصفة عامة هناك نوعين من السياسات التجارية وهناك العديد من العوامل التي تحكم اختيار بلد معين لتطبيق أي هاتين السياستين، وتلك العوامل قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، من ثم فإن السياسة التي يتبعها بلد ما في مرحلة معينة تختلف عن السياسة التجارية التي يتبعها ذات البلد في مرحلة أخرى فمصر مثلا خلال حكم جمال عبد الناصر اتبعت سياسة تجارية مقيدة للتجارة الخارجية لوجود نظام اقتصادي اشتراكي في ذلك الحين وكانت الأهداف الاقتصادية مختلفة، حيث مرحلة بناء الصناعة الوطنية وغيرها...ولكن الأن تتبع مصر سياسة اقتصادية شديدة الاختلاف حيث الحرية النسبية للتجارة فالنظام الاقتصادي السائد يلعب دورا محوريا في اختيار السياسة التجارية.

ويمكننا القول بصفة عامة أن الأنظمة الاشتراكية هي الأميل لتطبيق سياسات تجارية مقيدة في حين أن الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية أكثر ميلا لتطبيق سياسات تجارية أكثر تحريرية، ولكن خلال السنوات الأخيرة وبعد التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1989 يمكننا إدخال عامل أخر ربما يكون أكثر أهمية وهو تأثير العوامل الخارجية في اتباع سياسة تجارية معينة فمعظم دول العالم الآن تطبق سياسات تجارية أميل للتحرر ولم يكن لها خيار في ذلك ولكن الوضع الدولي فرض على هذه الدول حتمية تطبيق تلك السياسات التحررية، والواقع خير شاهد على ذلك فلم تعد العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسة المحلية هي الوحيدة التي تحدد اختيار السياسة بل دخلت وبقوة العوامل الخارجية[3].

---

[1]– محمد إبراهيم عبد الرحيم، **العولمة والتجارة الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص 101.

[2]– كاظم عبادي الجاسم، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[3]– رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2007، ص 71.

المبحث الثالث: أنواع السياسة التجارية

أدت التفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية إلى وجود مذهبين في التجارة الخارجية، ويرى فريق أخر ضرورة تركها حرة دون قيود لأن هذا يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للعالم أجمع.

المطلب الأول: سياسة الحماية التجارية وحججها

أولا: سياسة الحماية التجارية

يقصد بالسياسة الحمائية للتجارة الدولية تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الاجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية[1].

أو هي قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى باتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الاستيرادات، أو وضع حد أقصى لحصة الاستيرادات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية[2].

ثانيا: حجج سياسة الحماية التجارية

1. الحجج الاقتصادية:

أ- حجة حماية الصناعات الناشئة:

من المعروف أن تكاليف الصناعة الوطنية الناشئة لأي بلد حديث العهد بالتنمية الصناعية مرتفعة بحيث لا تستطيع هذه الصناعات مواجهة المنافسة الناتجة عن الحرية في التجارة الدولية، لذلك فإن من حق هذه الصناعة أن على الدولة الوقوف إلى جانبها لحمايتها من المنافسة الأجنبية لهذا تلجأ بعض الدول في مثل هذه الحالة إلى التدخل إما بفرض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة والمشابهة للإنتاج المحلي أو ممارسة نوع من الحماية الاغلاقية ومنع استيراد هذه السلع[3].

ب- حجة مكافحة الاغراق الأجنبي:

عادة ما يكون الهدف الأساسي للإغراق هو القضاء على الصناعات المحلية وتهديد للمنتجين المحليين ولكي تكون هذه الحجة مقبولة للحماية لابد من أن نفرق بين أنواع مختلفة للإغراق وهي:

ب-1 الاغراق الدائم: حيث يتم فيه بيع السلعة المستوردة داخل الدولة بسعر أقل من السعر في الدولة المستوردة بهدف تعظيم الربح بالنسبة لمنتجي هذه السلعة بسبب اختلاف مرونات الطلب بين الأسواق.

---

[1]- كاظم عبادي الجاسم، مرجع سبق ذكره، ص63.

[2]- نورة بوكنة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذ كرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011 -2012، ص23.

[3]- عمر شتاتحة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

ب-2 الاغراق المدمر: يحدث هذا النوع من لإغراق عنما تقوم المنشآت الأجنبية بالبيع بسعر منخفض في السوق المحلي حتى يضطر المنتج المحلي إلى الخروج من السوق، ويصبح المنتج الأجنبي محتكرا للإنتاج في السوق، في هذه الحالة يبدأ المنتج الأجنبي بفرض أسعار مرتفعة في السوق المحلي فإذا حاول المنتج المحلي مرة أخرى إلى مجال الانتاج يقوم المنتج الأجنبي بتخفيض أسعاره مرة أخرى وهكذا.

ب-3 الاغراق الدوري: يحدث هذا النوع من الاغراق إذا قام أحد المنتجين الأجانب بتصريف فائض أو مخزون متراكم لديه من إحدى السلع في سوق إحدى الدول مقابل أسعار منخفضة، فالمنتج يعرض أي سعر في هذه الحالة حتى لا يضار من تراكم المخزون وهذه السياسة قد تكون لها أثار سلبية على المنتجين المحللين المنافسين لهذه السلعة[1].

ت- حجة تحسين معدل التبادل:

يرى أنصار هذه الحجة أن فرض الضرائب على المستوردات يجعل الطرف الأجنبي المصدر لهذه السلع يتحمل العبء الضريبي في النهاية ويخفض أسعار صادراته، ولكن هذا صحيح في حالة كون الدولة صغيرة فسوف يتحمل المستهلك المحلي عبء الضريبة وبالتالي يقل الرفاه الاقتصادي المحلي[2].

ث- حجة العمل الرخيص والمنافسة الأجنبية:

يقول أنصار الحماية أن التفرقة الجمركية الحمائية ضرورية لتعويض الناتج المحلي عن الفروقات بين مستويات الأجور في الداخل والخارج، فإذا تركت التجارة حرة زادت الواردات من البلاد ذات الأجور المنخفضة، وهذا يؤدي إلى ضرورة تخفيض مستويات الأجور في الدولة.

وبهذا تلقى هذه الحجة تأييدا وقبولا عاما من نقابات العمال، ولقد ترددت هذه الحجة في الأوساط الأمريكية، وخاصة بعد جولة ستايك، فطالب رجال الأعمال ونقابات العمال بضرورة حماية الصناعة حيث مستويات الأجور المرتفعة، وبإقفال الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الأمريكية نظرا لعظم الكفاية الانتاجية التي تتمتع بها الأيدي العاملة في أمريكا[3].

ج- حجة الحماية بغرض تنويع الانتاج:

يؤدي تنويع الانتاج إلى تقليل أثر الكساد لأن الدولة ستقلل من اعتمادها على بعض حاجياتها وعليه تقلل الحماية من أثر التقلبات الاقتصادية التي قد تكون شديدة على النشاط الاقتصادي عموما[4].

---

[1]- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الجديد، مصر، 2008، ص ص 192، 193.

[2]- نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 87.

[3]- حسام علي داوود و أخرون، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[4]- يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

ح- حجة اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية:

إن حماية الأسواق المحلية قد تشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار في البلد الذي يتبع قوانين الحماية وعلى إنشاء فروع لها فيه، فالحماية الجمركية تؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجات سلع الصناعات المحمية في الداخل، وبالتالي إلى ارتفاع معدل الربح المتوقع للاستثمار فيها وهذا بحد ذاته يشكل عامل إغراء واجتذاب لرأس المال الأجنبي للاستثمار في هذه الصناعة[1].

خ- حجة الحصول على ايرادات لخزانة الدولة:

يعتقد أنصار هذه الحجة أن فرض الضرائب الجمركية على واردات الدولة سيزيد من ايراداتها لأن الطرف الأجنبي المصدر لهذه الواردات هو الذي سيقع عليه في النهاية عبء هذه الضريبة، ورغبة منه في تخفيض فإنه سيعمد إلى تخفيض أثمان صادراته إلى الدول وبالتالي تستفيد الدولة المستوردة من جهتين: زيادة الحصيلة الضريبية وانخفاض أثمان الواردات وتحسين معدل التبادل[2].

د- حجة زيادة فرص العمل وزيادة نسب العمالة وتقليل البطالة:

وذلك لأن فرض الحماية يزيد من الطلب على المنتجات المحلية، وبالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة نظرا للضغط الذي يقع على الصناعات لتلبية الطلب عن طريق توسيع عملياتها الانتاجية[3].

2. الحجج غير الاقتصادية:

أ- الحفاظ على الشخصية القومية:

مما لاشك فيه أن انفتاح الدولة على العالم الخارجي نتيجة التجارة وسهولة المواصلات يساعد على سرعة انتشار العادات والتقاليد الثقافية والقيم العقائدية، ولذلك ترى الدولة أن مصلحتها القومية تقتضي بتقييد التجارة مع العالم الخارجي حماية للشخصية القومية وعادات وتقاليد البلد الموروثة خوفا من ذوبانها أو تفتتها وحماية للبلد من تسلل قيم عقائدية وأفكار غير مرغوب فيها[4].

ب- دعم الأمن القومي:

هناك منتجات معنية ذات أهمية استراتيجية لدعم الأمن القومي والقوة العسكرية أو ما شابه ذلك وكان من الصعب إذا على الصناعات التي تنتج هذه السلع البقاء بدون حماية هذه الصناعات، على الرغم من أن الصناعات قد لا تتسم بالكفاءة باستخدام المعايير الاقتصادية البحتة حيث يخشى أنصار الحماية من أن

[1]- جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2013، ص 308.

[2]- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص211.

[3]- محمد جاسم، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 127.

[4]- جمال جويدان الجمل، مرجع سابق، ص 169.

يؤدي اعتماد الدولة على العالم الخارجي في الحصول على بعض السلع الاستراتيجية، وبالتالي فإن سعي الدولة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي أو تأمين مخزون استراتيجي من هذه السلع قد يتطلب قيام الحكومة بفرض ضريبة جمركية تسمح بتواجد هذا القدر من الحد الأدنى للإنتاج المحلي، وقد يتم تحقيق هذا الهدف بسياسات بديلة مثل الدعم أو تولي الحكومة بنفسها الانتاج في هذا المجال.

ت- حماية المصالح القومية:

تلجأ بعض الدول لتقييد تجارتهامع العالم الخارجي حماية لمصلحتها القومية من خلال وضع قيود على الواردات التي قد تسبب الضرر بالمصالح القومية كالكمبيوتر المتطور جدا أو بعض وسائل الاتصالات أو السلع العسكرية والتجهيزات العلمية الدقيقة، والتي يمكن أن تستخدم للإضرار بالمصالح القومية للدولة[1].

المطلب الثاني: سياسة الحرية التجارية وحججها

أولا: سياسة الحرية التجارية:

تعريفها: إن المقصود بهذه السياسة "هو عدم تدخل الدولة في التجارة بين الدول من خلال إلغاء كافة القيود والحواجز والرسوم على التجارة الداخلية والخارجية وإفساح المجال للمنافسة الحرة كي يسود فيه التبادل والإنتاج، وبذلك يمكن للأفراد تصدير واستراد ما يرغبون فيه من سلع مختلفة دون تدخل الدولة أو قيود تفرضها عليهم، أي إطلاق حرية المبادلات التجارية الدولية دون تدخل الدولة[2].

ويمكن القول أن ظهور مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الخارجية يرجع إلى المذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا بقيادة فرانسوا كينيFrançois Quesnay (1694-1774)، ويقوم المذهب الطبيعي على أساس عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية لكون مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض، كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة، واعتبر أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسماه الطبيعيون بالثمن العادل، وهو الثمن الذي يحقق ربحا معقولا للبائعين ويعتبر معقولا كذلك بالنسبة للمستهلكين[3].

ثانيا: حجج سياسة الحرية التجارية

يرى المدافعون عن مذهب حرية التجارة أن هناك العديد من المزايا التي تميز سياسة حرية التجارة ويعتمد أنصار هذا المذهب على عدد من الحجج أهمها:

---

[1]- حسام علي داوود وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[2]- فيصل لوصيف، **أثر سياسة التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2012**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 01، 2013 -2014 ص17 .

[3]- يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

1. حجة التخصص وتقسيم العمل الدولي:

يؤكد أنصار حرية التجارة أن التبادل التجاري الحر الواسع بين العديد من الدول المختلفة يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العالمية التي تساعد على التخصص وتقسيم العمل الدولي المبني على اختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية والتاريخية للسلع المناسبة للإنتاج، فتخصص بلد معين في إنتاج سلعة ذات نفقات نسبية منخفضة يعني أن الموارد الاقتصادية قد استخدمت في أحسن وقت ممكن لها في داخل الاقتصاد الوطني، وهذا يرفع من انتاجية عوامل الإنتاج ويمكن البلد من زيادة الناتج القومي وخفض نفقاته النسبية على المستوى الدولي، وعليه فإن المستهلك داخل البلدان التي تتمتع بحرية التجارة تحصل على أقصى مستوى من الرفاه الاقتصادي وذلك لأنه يتوفر لديه فرصة اختيار السلع التي تشبع رغباته من أي مصدر من مصادر الإنتاج في العالم ويستطيع أن ينتقي أحسن الأنواع من السلع وأقلها سعرا[1].

2. مناخ المنافسة:

مناخ المنافسة التي تكفله حرية التجارة يساعد على الارتفاع بمستوى الانتاجية فضلا عن خفض الأثمان لصالح المستهلكين، فمن ناحية مستوى الانتاجية تؤدي الحرية إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الانتاج الأكثر تطورا وفعالية سعيا وراء زيادة الناتج وخفض النفقة، ومن ناحية المستهلكين تحول المنافسة دون قيام الاحتكارات ويعتمد على التوسع في حجم المشروعات على اتساع السوق الذي تتيحه حرية التجارة، فيتحقق خفض النفقة وبالتالي خفض الأثمان لصالح المستهلكين نتيجة للاستفادة من وفرات الانتاج الكبير[2].

3. انخفاض أسعار السلع الدولية:

ينتقد أنصار حرية التجارة الاجراءات الحمائية التي تقود إلى ارتفاع الأسعار كنتيجة للتعريفة الجمركية المفروضة على السلع المستوردة والتي يتحملها في النهاية المستهلك، كما أن الحماية تحصن المنشآت الاحتكارية من المنافسة الخارجية مما يجعلها تقوم برفع الأسعار في داخل البلد ولا تهتم بالتطور التكنولوجي وتطوير طرق السلع المستوردة والتي لا يمكن انتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة، وهذا يعود على المستهلك والمنتج بالفائدة، فالمستهلك يختار أجود أنواع السلع بأحسن الأسعار، والمنتج يوجه موارده الاقتصادية على أحسن وجه[3].

---

[1]– علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 356.

[2]– زينب حسين عوض، مرجع سبق ذكره، ص ص 280، 281.

[3]– علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 357.

4. التقدم التكنولوجي والفني:

إن من أهم مزايا الحرية والمنافسة تطبيق التقدم الفني وادخال التجديدات الفنية والتكنولوجية بمختلف البلدان والصناعات على قدم المساواة والتكافؤ، حيث أن سيادة السوق التنافسية يعني زوال اختفاء المنتج أو الصناعة ذات التكاليف والأثمان المرتفعة والانتاجية المنخفضة، ومع اتاحة البديل مع المستهلك يضطر كل منتج أو صناعة للاهتمام بالبحث العلمي، والبحث لأجل التنمية وإدخال التغيرات التكنولوجية المستمرة لكي يستطيع أن يرفع من كفاءته الانتاجية وقدرته التنافسية، فيغلب مبدأ سيادة العمر الاقتصادي أكثر من العمر الوظيفي، فالتقدم الفني هو أساس التقدم والاستمرار، حيث أنه يحقق زيادة الانتاجية ويخفض النفقات ويظهر منتجات جديدة ويزيد من الخصائص الوظيفية والقدرات الإشاعية وإتاحة انتقال التكنولوجية الجديدة، فيرتقي الهيكل الصناعي لجميع الدول ،كما تستطيع كل دولة أن تستفيد من التقدم الفني المتحقق في دولة أخرى[1].

5. زيادة حجم الانتاج:

يري أنصار حرية التجارة أن التجارة الحرة تساعد على وصول المشروعات الانتاجية إلى حجمها الأمثل، وذلك على أساس أن العديد من المشروعات الانتاجية في الدول الصغيرة لاتصل إلى حجمها الأمثل بسبب ضعف الطلب المحلي على السلع التي تنتجها وفي ذات الوقت لا تستطيع أن تقلل من تكاليف الانتاج ولا يكون أمامها إلا أن تنهي نشاطها، ولكن قيامها بالتصدير إلى الخارج يضمن بقاءها في السوق الداخلي بالإضافة إلى فتح أسواق خارجية[2].

6. الحد من الاحتكارات الدولية:

إن سياسة حرية التجارة تضعف المراكز الاحتكارية في الأسواق الدولية لأنها تشيع في هذه الأسواق درجة عالية من المنافسة، وبالتالي فإن تحرير التجارة الخارجية من جانب أكبر عدد ممكن من الدول يؤدي إلى القضاء على الاحتكار، بينما أن الاستمرار في تقييد التجارة يحمي القوى الاحتكارية ويضيع فرصة الاستفادة من المزايا النسبية للدول المختلفة المتقدمة أو النامية على حد سواء[3].

المطلب الثالث: تقييم كل من السياسة الحمائية والحرية التجارية

لتقييم السياسة الحمائية والحرية التجارية نتطرق إلى إيجابيات وسلبيات كل منهما كمايلي:

[1]– مصطفى رشدي شيحة، **الأسواق الدولية المفاهيم والنظريات والسياسات**، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص 160.

[2]– مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 202.

[3]– عبد الرحمن يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية** ، الدار الجامعية، مصر،2007 ، ص 164.

أولا: ايجابيات وسلبيات الحرية التجارية:

1. ايجابيات سياسة الحرية:

- التخصص الدولي؛
- تعظيم الناتج العالمي؛
- رفع مستوى الكفاءة؛
- التقدم العلمي[1]؛

2. سلبيات سياسة الحرية التجارية:

- بقاء الدول النامية منتجة ومصدرة للمواد الأولية؛
- تضييق نطاق السوق؛
- ارتفاع مستويات البطالة؛

ثانيا: ايجابيات وسلبيات سياسة الحماية:

1. ايجابيات سياسة الحماية:

- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية؛
- تنويع الانتاج؛
- الحصول على ايرادات ومواجهة العجز فثي ميزان المدفوعات؛
- مواجهة سياسة الاغراق والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم؛

2. سلبيات سياسة الحماية :

- تراجع وتيرة التنمية الاقتصادية؛
- ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع التعريفات الجمركية؛
- القضاء على المنافسة[2]؛

[1]– طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، المكتبة العصرية، مصر،2010 ، ص 108 –111.

[2]– السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 127 – 130.

خلاصة الفصل :

من خلال الفصل السابق يمكن القول بأن قيام التجارة الدولية واتجاهاتها في وقتنا الراهن عائد إلى وفرة أو ندرة عوامل الانتاج واختلافها من بلد إلى آخر، وقد سعت نظريات التجارة الدولية بدأ من النظريات الكلاسيكية إلى غاية النظريات الحديثة لتفسير وشرح هذه الأسباب، كما أن تنظيم التجارة الدولية يعتمد بالأساس على السياسة التجارية التي ينتهجها البلد.

الفصل الثاني

أدوات ومحددات التجارة الخارجية

المبحث الأول: أدوت السياسة التجارية

المبحث الثاني: محددات التجارة الخارجية

المبحث الثالث: اتجاه التجارة الخارجية في الدول العربية

تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية الوسيلة المباشرة لتعزيز العلاقات الدولية، خاصة وأنها تربط الدول معا حيث تساهم في توفير الكثير من السلع والخدمات، لكن هذه العلاقات تحكمها أدوات ووسائل سعرية، كمية وتنظيمية، كما أن للتجارة الخارجية قوانين وتنظيمات ومتغيرات اقتصادية كلية تحددها إضافة إلى الموقع الجغرافي والتي تلعب فيه المسافة دورا مهما في تحديد التبادل التجاري بين هاته الدول، خاصة وأن موقع الدول العربية الاستراتيجي ساعدها كثيرا للوصول إلى الأسواق العالمية وتصريف منتجاتها نحو دول العالم.
ولإبراز كل هذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: أدوات السياسة التجارية

تستخدم الدول بعض الأدوات والوسائل لتطبيق السياسة التجارية التي تناسبها، وتكون هذه السياسة وفقا للنظام الاقتصادي السائد، وعليه نميز بين الوسائل السعرية، الكمية والتنظيمية.

المطلب الأول: الأدوات السعرية

أولا: الرسوم الجمركية:

1. **تعريفها:** هي نوع من الضريبة تدفع على الواردات وفي هذه الحالة نجد أن الضريبة الجمركية تزيد تكلفة الاستيراد لأن المستهلك يدفع ثمن السمعة الخارجية+ ضريبة لخزانة الدولة ونجد أن التكلفة ستكون تكلفة شراء من الأجنبي+الرسوم الجمركية+ النقل..."[1].

هو ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت صادرات أو مستوردات فالرسم إذن هو الضريبة على انتقال السلع من الدولة أو إليها وينقسم الرسم الجمركي إلى رسم على الصادرات ورسم على المستوردات[2].

"هو ضريبة تفرضها الدولة على السلع التي تعبر الحدود الوطنية دخولا وخروجا، وغالبا ما تفرض الرسوم الجمركية على الواردات، أما الصادرات فقد تفرض الرسوم عليها في ظروف خاصة بهدف المحافظة على توفر السلع التموينية في الداخل، ومنع تسرب المنتجات الأساسية إلى الأسواق الأجنبية أو حماية الصناعات الناشئة المحلية وعدم خروج الموارد اللازمة لها إلى الأسواق الأجنبية"[3].

2. **أنواع الرسوم الجمركية:** يمكن التفرقة بين أنواع الرسوم الجمركية على كيفية تقدير الرسم وعلى أساس الهدف من فرض الرسم كما يلي:

أ- **من حيث كيفية تقدير الرسم:** يمكن التمييز بين الرسوم القيمة، والرسوم النوعية والرسوم المركبة.

الرسوم القيمية: تكون الرسوم الجمركية قيمية إذا فرضت كنسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة.

الرسوم النوعية: تكون الرسوم الجمركية نوعية إذا فرضت على القيمة المادية للسلعة المستوردة[4].

الرسوم المركبة: في هذا النوع من الرسوم تقوم الدولة بفرض رسوم جمركية قيمية ورسوم جمركية نوعية في نفس الوقت.

---

[1]- حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، ط3، 2000، ص 54.

[2]- خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية**، دار المنهج اللبناني للنشر والتوزيع، الأردن،2016 ص204.

[3]- محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 318.

[4]- علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية الاطار العام**، دار الحامد للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 79.

ب- **من حيث الهدف من فرض الرسم** :يمكن التمييز بين الرسوم المالية والرسوم الحمائية.

الرسوم المالية: يكون الغرض منها هو تحقيق إيراد مالي لخزينة الدولة[1].

الرسوم الحمائية: والتي تهدف إلى حماية الأسواق المحلية من المنافسة الخارجية، أي أنها تهدف لتحقيق هدف اقتصادي، والجدير بالذكر أن الغرض المالي لا يتفق دائما مع الغرض الاقتصادي، فقد يكون الرسم مرتفعا لدرجة تنخفض معها حصيلة الدولة وذلك لانخفاض الاستيراد من هذه السلعة[2].

3. آثار الرسوم الجمركية: إن فرض الرسوم الجمركية يترتب عليه العديد من الآثار التي تتعمق ببعض الظواهر الاقتصادية حيث تتمثل هذه الآثار فيما يلي:

- **المعروض من الإنتاج المحلي:** يؤدي فرض رسوم جمركية على الواردات الأجنبية إلى زيادة المعروض من الإنتاج المحلي نظرا لإمكان البيع بأثمان مرتفعة بعيدا عن المنافسة الأجنبية إلى زيادة المعروض من الإنتاج المحلي، فإذا كانت هذه المرونة كبيرة فإن أثر الحماية يكون كبيرا والعكس[3].
- **الاستهلاك:** إن سعر السلعة المستوردة يرتفع بعد فرض الرسم الجمركي، مما يترتب عليه انخفاض الكمية المستهلكة منها، ويضطر المستهلكون إلى شراء بدائل أقل اشباعا أو الاستغناء عن هذه السلع كليا، وبالطبع فإن الرسم الجمركي يتوقف على مدى مرونة الطلب، فكلما زادت المرونة كان الأثر على الاستهلاك أوضح والعكس صحيح، هذا وتلجأ معظم الدول النامية إلى فرض الرسوم الجمركية على سلع الاستهلاك بقصد تقييد هذا الاستهلاك وتوفير جزأ أكبر من الدخل الوطني لغرض الاستثمار أو التنمية.
- **الموارد المالية:** يستخدم الرسم الجمركي للغرض نفسه التي تستخدم من أجله الضرائب بصفة عامة وذلك في حال كان الغرض من فرض الرسم هو الحصول على موارد مالية للدولة، أما إذا كان الهدف هو حماية الصناعة المحلية فإن الرسوم الجمركية لا تتحقق هذا الغرض لأن الرسوم الحمائية تؤدي إلى انخفاض الواردات.
- **توزيع الدخل الوطني:** من المعروف أن الاستيراد – حسب التحليل الكينزي- هو أحد مصادر التسرب وعامل يرتبط بمستوى الدخل الوطني بعلاقة عكسية، وعليه إذا ترتب على فرض الرسوم الجمركية انخفاض حجم الواردات، أو انخفاض الميل الحدي للاستيراد فذلك سيؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وتأتي زيادة الدخل الوطني عن طريق تخفيض حجم الاستيراد، وكذلك عن طريق زيادة إنتاج السلعة التي كانت تستورد بالكامل سابقا، وأيضا عن طريق الفائض الذي يحصل عليه المنتجون ذوي النفقة المنخفضة والذي يتمثل في الفرق

[1] -إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص 137.

[2] – مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص215.

[3] – عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة ، مصر، 2002، ص 261.

بين السعر الذي يتعين على المستهلكين دفعه بعد فرض الرسم الجمركي وبين نفقة إنتاج السلعة داخليا، ومن الواضح أن ذلك يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني بين المنتجين والمستهلكين[1].

- **ميزان المدفوعات:** إنه من المعتقد بصفة عامة أن فرض الرسوم الجمركية يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق الواردات وبقاء الصادرات على ماهي عليه، لكن هذا المعتقد يهمل أثر هذا التغير على الدخل القومي وعلى سلوك الدول الأخرى، فانخفاض الواردات مع بقاء الصادرات ثابتة يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، هذه الزيادة في الدخل تؤدي بدورها إلى زيادة الواردات ومن هنا فإن النتيجة النهائية في تحسين ميزان المدفوعات تكون أقل من التخفيض الأولي في الواردات، حيث يتوقف ذلك على الميل الحدي للاستيراد، كما أن فرض الرسوم الجمركية على سلع الدول المصدرة ناجم عن فرض الرسوم الجمركية مع الدول المصدرة قد يدفع بها إلى اتخاذ إجراءات مماثلة مما يصنع الأثر الناجم عن فرض الرسوم الجمركية[2].

ثانيا: الإعانات: نظام المنح أو الإعانات يتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة، فهذا النظام محاولة لكسب الأسواق في الخارج، عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين المحليين من البيع في الخارج بثمن لا يحقق لهم الربح، على أن تقدم الدولة لهم من جانبها منحا أو إعانات تعوضهم عن هذا الربح المفقود بهذا تحاول الدولة أن تحمل المنتجين أو المصدرين على التحلي عن الربح السوقي، والحصول على ربح حكومي في صورة الإعانة[3]. ويمكن لنا أن نفرق بين نوعين:

1. **الاعانات المباشرة:** تعني دفع مبالغ نقدية مباشرة للمنتجين المحليين لبيع سلعهم بأسعار نسبية منخفضة في السوق الداخلية وكذلك الخارجية، هذه الإعانة تجعل القدرة التنافسية للمنتج المحلي أفضل في مواجهة المنتج الأجنبي وتمكنه من اختراق من اختراق الأسواق الأجنبية، ويتحدد حجم المبلغ على أساس قيمي بتحديد نسبة مئوية من قيمة السلعة أو تتحدد على أساس نوعي بمبلغ ثابت على أساس نوع الكمية وميزة السلعة المصدرة بغض النظر عن قيمتها.
2. **الاعانات غير المباشرة:** تأخذ صورة منح المشروع المحلي امتيازات ائتمانية ومالية ونقدية مثل منحه تسهيلات ائتمانية من حيث الفائدة المميزة طول أجل القرض، أو الإعفاء من بعض الضرائب والرسوم أو خفض معدلاتها أو تقديم معونة فنية للمصدرين أو تعريفهم بالأسواق الدولية ومدى حاجاتهم والترويج لسلعهم من خلال تشجيع وتسهيل والمساهمة في إقامة المعارض للسلع الوطنية وإجراء دراسات حول الفرص التصديرية في الأجنبية وغيرها[4].

---

[1]– محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 322.

[2]– عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 265.

[3]– مرجع سابق، ص 235.

[4]– طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره، ص 125.

ثالثا: الإغراق

1. **تعريفه:** نظام الإغراق هو نظام بيع بثمنين، أحدهما مرتفع في السوق الداخلي حيث تنتج السلعة والآخر منخفض في السوق الخارجي، والغرض الواضح من الإغراق هو كسب الأسواق الخارجية بالقضاء على كل منافسة محتملة، فالسلعة قد تباع في الخارج بثمن يقل عن نفقة انتاجها ولذلك لا يتم البيع بالثمن المنخفض للأمد الطويل، فسرعان ما ينجح الإغراق في استبعاد المنافسين وتسليم السوق للسلعة، وعندئذ يتمتع منتوجها في ذلك السوق باحتكار للبيع، ويحصلون عمى أقصى حد من الأرباح وإنما قد يستمر الإغراق زمنا طويلا نتيجة للمنافسة الشديدة في السوق الخارجي أو نتيجة لقيام منتجين جدد[1].

أو هو قيام المنتج الأجنبي المصدر للسلعة ببيعها في سوق الدولة المستوردة بسعر أقل من سعر بيعها في سوق انتاجها المحلي أو بسعر أقل من سعر بيع المنتجين المحليين في الدولة المستوردة لنفس السلعة أو سلع من نفس النوع[2].

2. **شروط الإغراق:** تتمثل الشروط التي يجب أن يؤخذ بها نظام الإغراق في الآتي:

- أن يفترض نظام الاغراق انتاجا تسيطر عليه الاحتكارات الصناعية الكبيرة، أي وضع احتكاري بين المنتجين للسلعة، إذ أن عدم وجود مثل هذا الاحتكار لا يؤدي إلى بيع السلع في الأسواق الدولية بسعر أقل من تكاليف انتاجها.
- أن يفترض نظام الإغراق امكانية البيع في السوق المحلية بسعر يحقق أقصى الأرباح مما يؤدي إلى ففرض الضرائب الجمركية الشديدة على الاستيراد ويرفع أسعار السلع المحلية[3].

3. **أثار الاغراق:** لسياسات الاغراق أثار على كل من الدولة المصدرة والدولة المستوردة على حد سواء:

الأثر على الدولة المصدرة: يرفع الإغراق بالنسبة إلى الدولة المصدرة من حجم الصادرات ويعمل على زيادة الدخل القومي، وبالتالي الدخول الموزعة، وخاصة إذا اتبع سياسة الإغراق الدائمة، أما من حيث مستوى الأسعار فإن هذا يتحدد تبعا للنفقات الحدية للسلعة، فإذا كانت النفقات ثابتة فإن زيادة الانتاج يترتب عليها ارتفاع الأسعار، أما إذا كانت متناقصة فقد يؤدي الاغراق إلى توسيع الانتاج، وبالتالي خفض تكلفة السلعة.

الأثر على الدولة المستوردة: إذا كان الاغراق دائما فلا ضرر منه إذ تحصل الدولة على منتجات بأسعار منخفضة تعود بالفائدة على المستهلك المحلي، كذلك قد تفيد المنتجين الوطنيين، وذلك بحصولهم على هذه

[1]– عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 265.

[2]– محمد السانوسي محمد شحاتة، **التجارة الدولية**، دار الفكر الجامعي، مصر،2007، ص174.

[3]– نيفين حسين شمت، **سياسات مكافحة الاغراق في العالم العربي**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010، ص 7.

الواردات اللازمة لقيام صناعات معينة خصوصا إذا كانت مواد أولية أو مستلزمات انتاج أما إذا كان الاغراق عارضا أو قصير الأجل فإن أنصار الاتجاه الحر يرون بضرورة التدخل، وذلك للحد من إخطارها فهو يؤدي إلى الاضرار بالصناعات الوطنية[1].

رابعا: الرقابة على الصرف

يعتبر نظام الرقابة على الصرف أحد الوسائل الفنية لتدخل الدولة في حرية التجارة الخارجية، وهو نظام بمقتضاه تحتكر الدولة التعامل في الصرف الأجنبي بيعا وشراء وهي التي تحدد سعر العملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية الأخرى دون مراعاة لاعتبارات الطلب والعرض، وعليه يتطلب الأمر وفقا لهذا المعنى إيجاد هيئة أو سلطة مركزية داخل الدولة تقوم بالصرف الأجنبي، بحيث يمهد إلى هذه الجهة وحدها توزيع كافة الصرف الأجنبي وفقا لقواعد ونظم خاصة، وعلى ذلك فأهم ما يميز نظام الرقابة على الصرف هو وجود احتكار رسمي للصرف الأجنبي، وتوقف درجة الرقابة على درجة الاحتكار[2].

وتهدف الدول من وراء تطبيق هذا النظام إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

1. حماية الانتاج المحلي من السلع والخدمات، ويتحقق هذا عندما تمنع الدول المستوردة قدرا معينا من النقد الأجنبي لاستيراد عملة معينة أو قد لا تسمح له بذلك.
2. تحديد أولويات الاستيراد من السلع المختلفة بحسب رؤيتها لحاجة السوق المحلية.
3. توجيه المعاملات التجارية نحو بلد أو عدة بلدان دون أخرى بهدف تشجيع الاستيراد أو التصدير منها وإليها.
4. حماية الاقتصاد الوطني من منافسة الخارج بما يكفل للدولة تنفيذ سياساتها الاقتصادية المختلفة
5. المحافظة على سعر صرف العملة الوطنية بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية[3].

خامسا: تخفيض سعر الصرف

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا لقيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، ومن أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية[4].

---

[1]– شريف علي الصوص، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[2]– آيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية –د راسة حالة الجزائر –مصر–**، أطروحة دكتورا ، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010 –2011، ص 29.

[3]– شريف علي الصوص، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[4]– نجية دلامي، **دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الامريكية الصينية في ظل الحروب التجارية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2011–2012، ص32.

حيث تلجأ السلطات النقدية في بعض الدول بخفض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية لتحقيق عدد من الغايات أهمها تشجيع صادرات البلد وتخفيض الواردات وبذلك يمكن سد العجز في الميزان التجاري الجاري، كما يمكن أيضا علاج الأسعار الداخلية للسلع المراد زيادة تصديرها، وكذلك يشترط عدم تخفيض الأسعار في السوق المحلية للسلع المراد التقليل من استيرادها، وبالإضافة إلى ذلك يشترط أن يكون الطلب على كل من الصادرات أو الواردات مرنا نسبيا وإلا فلن يؤثر هذا الاجراء في زيادة الصادرات أو انخفاض الواردات.

ويهدف تخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة ما إلى جعل أسعار صادراتها من منتجاتها رخيصة بالنسبة للمقيمين في الخارج مما يشجعهم على إقبال عليها فتزداد صادرات الدولة، كما يؤدي من ناحية ثانية إلى الحد من الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة الثمن بعد تحويل العملة[1].

المطلب الثاني: الأدوات الكمية

أولا: نظام الحصص: إن من أهم أنظمة الحماية المباشرة هو نظام الحصص أو نظام القيود الكمية، وهو نظام يتم بموجبه تحديد الكميات المصدرة والمستوردة من السلع بطريقة مباشرة عن طريق استخدام تراخيص الاستيراد أو التصدير أو بطريقة غير مباشرة عن طريق فرض الرقابة على النقد الأجنبي وتحديد المقادير التي تسمح بها للمستوردين استيرادها، مما يؤثر على مقدار السلع القادمة من الخارج[2].

طريقة الحصص الكلية أو الإجمالية: تحدد الدولة وفق هذا النظام الكمية الكلية التي سيسمح باستيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، دون توزيع هذه الكمية على الدول المختلفة المصدرة للسلعة أو تقسيمها بين المستوردين المحليين.

طريقة الحصص الموزعة: تقوم الدولة المستوردة بتوزيع الحصة بين مختلف الدول المصدرة للسلعة، حيث تحصل كل دولة على نسبة مئوية من الكمية المسموح باستيرادها من السلعة[3].

ثانيا: الآثار الاقتصادية لنظام الحصص:

رأينا أن الغرض من فرض نظام الحصص هو تقييد الواردات مباشرة وذلك لحماية صناعة جديدة أو إصلاح خلل في الميزان التجاري، وبعد أن تستنفد الحصة تنقطع العلاقة بين السوق المحلي والسوق العالمي

[1]– عمر شتاتحة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2]– عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، **التبادل التجاري** ، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص157.

[3]– محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص ص 134، 135.

ومن الجائز أن ترتفع الأسعار في الداخل عن مستويات الأسعار العالمية والأمر يتوقف على كمية الحصة وعلى مدى مراقبة الدول للأثمان، أما في ظل الضريبة الجمركية فلا يمكن أن يحدث ذلك فالرسوم الجمركية، تترك مجالا للمنافسة بين السوقين أما نظام الحصص فهو نظام جامد ويعمل على خصم العلاقة كمية بين السوقين الخارجية والداخلية، وفي حالة واحدة نجد أن العلاقة تظل قائمة بين السوقين إذا اتبعت الدولة نظام الحصص والحماية في أن واحد فانخفاض السعر لا يؤدي إلى زيادة الواردات في ظل الحماية، وقد يشترك كل من المصدر والمستورد في اقتسام الربح في ظل نظام الحصص، وتتحدد نسبة ربح كل منهما تبعا لمركزهما في المساومة ولذلك يقترح البعض الاستعاضة عن نظام الحصص وادخال نظام الضرائب المتدرجة لعملتها في الثلاثينات[1].

الانتقادات الموجهة إلى نظام الحصص المتبع

- في حالة نظام التوزيع للحصص: قد يكون هناك تحيز للحصص في التعامل مع الدول ومن استيراد بعض السلع عالية التكاليف من بعض الدول مع امكانية استيرادها من دولة أخرى بتكلفة أقل؛
- أما في حالة نظام الحصص الكلي: فإنه يمكن للمستورد اختيار الدولة ذات السلع قليلة التكلفة أو عالية الجودة أو قريبة الاستيراد مما يوفر الجهد والتكلفة والزمن، وقد يكون هذا النظام طريقا إلى إغراق السوق بنوعية قليلة الجودة من السلع؛
- من المحتمل أن يؤدي نظام الحصص إلى الاحتكار وذلك بسبب سيطرة المستوردين الكبار في الدولة على قطاع الاستيراد، ومن ثم عدم اتاحة المجال أمام التجار الصغار إلى دخول القطاع التجاري ومن ثم سيطرة عدد كبير من التجار على السوق والتحكم بالأسعار[2]؛

ثانيا: الحظر(المنع): المقصود بالحظر أن الدولة تمنع التعامل التجاري مع الخارج، وعليه لا يعتبر الحظر نظاما للحماية بقدر ما يعتبر نظاما لإلغاء التبادل التجاري[3].

الحظر الكلي: وهو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.

الحظر الجزئي: وهو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول ولبعض السلع[4].

---

[1]– أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، شركة رؤية، مؤسسة طيبة، مصر، 2006، ص ص 121، 122.

[2]– عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2015، ص 40.

[3]– يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[4]– كاظم عبادي الجاسم، مرجع سبق ذكره، ص 65.

ثالثا: تراخيص الاستيراد: مقصد تراخيص الاستيراد هو أنه لا يسمح باستيراد سلعة من الخارج إلا بعد الحصول على ترخيص أو إذن من الجهة الادارية المختصة، وقد يكون الهدف من هذا النظام هو تقييد الواردات من سلعة معينة، وقد يكون الهدف هو استيراد حصة محددة ولكن لا توجد رغبة في الإعلان عن حجم تلك الحصة فيتم اللجوء إلى منح تراخيص محددة من قبل الادارة، كما يهدف تطبيق نظام تراخيص الاستيراد إلى الحد من مخاطر الاحتكار الناجم عن تطبيق نظام الحصص[1].

1. **تقدير نظام تراخيص الاستيراد:** لنظام تراخيص الاستيراد العديد من المزايا كما له العديد من العيوب نذكر منها:

أ- مزايا نظام تراخيص الاستيراد

- تفادي الجمود في نظام الحصص؛
- يساعد السلطات النقدية على تحقيق الملائمة بين عرض العلمة الأجنبية وطلبات الاستيراد؛
- يعمل على تثبيت المضاربة في أسواق الصرف ومن تم يقلل من تقلبات الأثمان[2]؛

ب- عيوب نظام تراخيص الاستيراد:

- إن نظام تراخيص الاستيراد ربما يقود إلى المحسوبية وعدم العدالة بين الموردين، حيث أن المقرب والمرغوب من جهة الادارة يفوز بنصيب الأسد ويستبعد الآخرين؛
- كما يقيد تطبيق هذا النظام من فرض دخول موردين جدد إذا ما تمسكت جهة الادارة باشتراطات كأن يكون المورد ذا ملاءة معينة، وهنا يستبعد صغار الموردين[3]؛

المطلب الثالث: الأدوات التنظيمية

وهي الوسائل التي تتعمق بتنظيم الهيكل الذي تحقق في داخله المبادلات الدولية وتشمل:

أولا: المعاهدات التجارية: هي عقد بين دولتين بهدف تنظيم التجارة بينهما وفقا لما يعبر عن إرادتهما المشتركة بهدف زيادة حجم المبادلات التجارية وتنميتها لكل منهما، وتحقيق مصالحهما الاقتصادية، ومن ثم السياسة المشتركة.

والمعاهدات التجارية لها أهداف متعددة منها:

- زيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدان المتعاقدة ومنح تسهيلات خاصة متبادلة لدولة معينة؛

---

[1]- رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[2]- طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره، ص 136 .

[3]- رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 113.

- تشجيع التعاون الاقتصادي بتخفيض الضرائب الجمركية؛
- تشجيع المقايضة بين البلدين المتعاقدين سواء في عمليات محددة أم في إطار ما يسمى باستيراد وتصدير سلع بقيمة محددة من الطرف الآخر[1]؛

ثانيا: الاتفاقيات التجارية: هي عبارة عن اتفاقيات تجارية ثنائية تعرف على أنها معاهدة بين دولتين بموجبها تنظم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير واستيراد وطريقة سداد الديون والمستحقات وذلك بهدف زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منهما، وتحقيق المصالح الاقتصادية أو السياسية المشتركة، وتجدر الاشارة إلى أنه يمكن التمييز بين الاتفاق التجاري والمعاهدة التي تتناول مبادئ عامة في الغالب، كما أنه قد يعقد بناء على معاهدة دون أن يشترط ذلك دائما، هذا ويشمل الاتفاق على أن تتعهد كل دولة باتخاذ الاجراءات الضرورية لتطبيق بنوده ومنح التراخيص اللازمة لذلك، كما تحدد فترة الاتفاق وطريقة تمديده وكيفية المصادقة عليه، لهذا الغرض تشكل لجنة مشتركة بين ممثلي الدولتين للبث فيما قد ينشا عنه خلافات والنظر في تحسين نصوصه بما يخدم المبادلات بين الطرفين[2].

ثالثا: اتفاقيات الدفع: هو اتفاق بين دوليتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفق الأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، حيث تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقايضة المدفوعات ومتحصلات كل منهما على الأخرى، وكذلك يحدد العملة التي يتم على أساسها إجراء عمليات التجارة وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له[3].

رابعا: القيود الإدارية: والمقصود بها مجموعة من الإجراءات تهدف إلى التشدد في تطبيق القوانين الجمركية، وتتخذ هذه القيود عددا من الأشكال مثل اشتراط شهادة من مصدر السمعة(شهادة المنشأ)، تحميل المستورد نفقات التفتيش، فرض تكاليف مرتفعة على تخزين البضاعة أو نقلها والتشدد في منع دخول بعض السلع بحجة المحافظة على الصحة العامة[4].

خامسا: التكتلات الاقتصادية: تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزاله جميع العقبات التنظيمية، وفي هذا الشأن يمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي وأهمها[5]

---

[1]– طارق فاروق الحصري، مرجع سابق، ص ص 137، 138.

[2]– أيات الله مولحسان، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[3]– نجية دلامي، مرجع سبق ذكره،ص 34.

[4]– جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[5]– محمد سيد عابد، **التجارية الدولية**، مكتبة الاشعاع الفنية، مصر،2001، ص ص 257، 258.

1. **الاتحاد الجمركي:** هو منطقة تجارة حرة تتميز بالتعريفات الجمركية الخارجية والقيود التجارية الأخرى الموحدة لجميع الدول الأعضاء والتي تفرضها على السلع المستوردة من بلدان غير الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي، وبعبارة أخرى إن جميع الدول الأعضاء تتخذ نفس الاجراءات والقيود على الواردات القادمة من الدول غير الأعضاء[1].

أ- **خصائص الاتحاد الجمركي:**

- إلغاء الحقوق الجمركية والترتيبات التجارية التقليدية على المبادلات التجارية الأساسية بين الأقاليم الجمركية المشكلة للاتحاد؛
- تكون الحقوق الجمركية والترتيبات التجارية المطبقة من طرف دول الاتحاد الجمركي على المبادلات التجارية مع باقي الأقاليم الجمركية متطابقة أي وجود تعريفة جمركية مشتركة وترتيبات تجارية موحدة بين دول الاتحاد تجاه باقي الدول[2]؛

ب-**الجوانب والإجراءات التطبيقية للاتحاد الجمركي**

تتطلب تنفيذ التعريفة الموحدة عددا من الخطوات و الإجراءات التنفيذية أهم هذه الإجراءات ما يلي:

- إزالة العقبات والعراقيل الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي؛
- إقامة سياج جمركي موحد في شكل تعريفة جمركية مشتركة يتم تحديدها وصياغتها على أساس متفق عليه بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي؛
- تكييف الاتفاقيات التجارية مع العالم الخارجي وتعديلها لضمان عدم تعارض نصوصها مع التزامات دول الاتحاد الجمركي؛
- توحيد التشريع الجمركي، الإدارة الجمركية والنماذج و الإجراءات و المصطلحات الجمركية؛
- إنشاء صندوق موحد لإيرادات الرسوم الجمركية و قواعد إعادة توزيعها، وإنشاء صندوق تعويضي مؤقت لحالات الدول التي تتضرر عائداتها الجمركية من توحيد الرسوم؛
- قواعد منح الاستثناءات المؤقتة المبررة من بعض مراحل توحيد الرسوم و يجب أن ينتهي أجلها قبل فترة الانتقال الخاصة بالتوحيد كحد أقصي، قواعد المعاملة الخاصة للدول أو الأطراف الأقل نموا؛

---

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار ،مرجع سبق ذكره، ص 411.

[2]- لخضر مدني، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الاطراف والتكتلات الاقتصادية الاقليمية -دراسة حالة الجزائر في إطار مناطق التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، فرع التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر،2005 -2006، ص 113 .

2. **منطقة التجارة الحرة:** يبدأ هذا الشكل من التكامل بإزالة الحواجز الجمركية بين دولتين متجاورتين أو أكثر، إلى جانب اتخاذ إجراءات أخرى فنية وإدارية لتسهيل تدفق السلع وانتقال الأفراد من وإلى بعضها البعض، مكونة بذلك فيما بينها منطقة تجارة حرة ولكل دولة عضو في هذه المنطقة حرية فرض أو تحديد مستوى الرسوم الجمركية أو تخفيضها مع الدول غير الأعضاء[1].

أهداف المنطقة الحرة: تعمل المناطق الحرة على تحقيق الأهداف التالية:

- زيادة التجارة البينية؛
- جذب رؤوس الأموال الأجنبية وإحداث تراكم رأس مالي؛
- إدخال التكنولوجيا الحديثة خاصة في المجال الصناعي[2]؛
- اجتذاب التجارة العابرة إلى المنطقة لتصبح مركز يعاد منه التصدير إلى مختلف المناطق؛
- استيراد المواد الأولية إلى المنطقة للقيام بتحويلها؛
- تهيئة الفرصة لإنشاء أسواق دولية في منطقة تبادل فيها السلع دون تدخل أي سلطة من السلطات؛

3. **الاتحاد الاقتصادي:** هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات، وذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية، حيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم[3].
4. **الاندماج الاقتصادي الكامل:** هي مرحلة الاندماج الكامل أو الوحدة الاقتصادية الكاملة التي تنسق الوحدة السياسية، ولهذا فهي تتضمن وحدة وتنسيق جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، أما التنسيق الفعال في هذه المرحلة فيشمل أو ينتقل إلى السياسات الأمنية والدفاعية والخارجية، ويفترض في هذا الاتحاد إنشاء سلطة يكون لها الحق في اتخاذ قرارات ملزمة للأعضاء، هنا تنشأ مؤسسات مشتركة جديدة كالبنك المركزي، وتزيد سلطات المؤسسات المشتركة إلى أن تصير المجموعة وكأنها دولة واحدة.
5. **الاتفاقيات التفضيلية:** اتفاقيات التجارة التفضيلية هي الترتيبات التي من خلالها تتلقى البلدان الأعضاء تخفيضات في الرسوم الجمركية أو معاملة تفضيلية القيود الكمية على التجارة مع الدول الأعضاء الأخرى في حين الحفاظ على مستوى طبيعي من القيود التجارية ضد أطراف ثالثة، هذا

---

1 - فطيمة حمزة، **تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة – الاتحاد الأوروبي نموذجا** ، أطروحة مقدمة [1]لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014 -2015، ص33.

[2]– طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[3]– نورة بوكنة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

النوع من الترتيب في كثير من الأحيان لا ينطبق إلا على مجموعة من المنتجات كالتي تمنح من جانب واحد، ويعتبر هذا الشكل من أضعف أشكال التكامل الإقليمي، حيث تميز بعض الدول من خلال فرض تعريفة جمركية أقل على الواردات من خلال فرض تعريفة جمركية أقل على الواردات منها، من دون إزالة التعريفة، وهذه المعاملة مرفوضة طبقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية إحدى المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية[1].

ويتميز هذا النظام بالالتزام بما يلي:

- تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية؛
- المعاملة التفضيلية الجمركية بالنسبة للسلع فقط ولا يشمل الجانب النقدي؛
- للدول الأعضاء الحق في صياغة ورسم سياستها الجمركية وغير الجمركية بدون الخضوع لإجراءات مشتركة مع باقي الأعضاء[2] ؛

المبحث الثاني: محددات التجارة الخارجية

تواصلت في السنوات الأخيرة أبحاث الاقتصاديين في إطار البحث عن تفسير التبادلات التجارية وايجاد محددات للتجارة الدولية خاصة تلك المتعلقة بالإنتاج، التصدير والاستيراد بين دول العالم فالتجارة الدولية لديها قوانين وتنظيمات ومتغيرات اقتصادية كلية تحدد مسارها وحجمها وكذلك الموقع الجغرافي وغيرها من المحددات.

المطلب الأول: القوانين والتنظيمات

زادت أهمية التجارة الدولية وتعقدت مشاكلها، بحيث أصبح الاهتمام بمحاولة البحث عن حلول لمشاكلها القانونية يشغل الباحثين والمشرعين في مختلف الدول سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي، حيث أصبح المجتمع التجاري الدولي تؤيده منظمات دولية وهيئات تجارية تسعى إلى خلق قواعد موحدة تحكم النشاط التجاري الدولي بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي الذي يسود في دولة من الدول، ودون اعتبار لطبيعة النظام القانوني الذي تتبعه هذه الدول[3].

---

[1]– سكينة حملاوي، **انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الاقليمية – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، أزمة اليورو** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة ن2016 –2017، ص 90، ص 100.

[2]– فطيمة حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3]– محمود سمير الشرقاوي، **العقود التجارية الدولية دراسة خاصة لعقد البيع الدولي للبضائع**، دار النهضة العربية، مصر، 1992، ص12.

أولا: تعريفها

1. **القواعد التنظيمية المحلية لتجارة الخدمات:** هي تلك القواعد الإدارية التي تصدرها الدولة العضو في الداخل في شكل لوائح وقرارات فتؤثر على تجارة الخدمات وتصبح قيدا عليها، وتلزم الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات الدول الأعضاء عند إصدارها لتلك القواعد أن يتسم هذا الاصدار بالموضوعية وعدم التحيز في القطاعات الخدمية التي قدمت الدولة فيها تعهدات محددة، وعلى الدول الأعضاء أن تقرر اجراءات قضائية أو تحكيمية أو على الأقل إدارية لضمان مراجعة هذه التنظيمات في حالة ما إذا طلب مقدم الخدمة هذه المراجعة وعلى السلطات المختصة بالدول الأعضاء أن تتلقى الطلبات المتعلقة بالترخيص لإقامة المشروعات الخدمية والرد عليها[1].
2. **القواعد التنظيمية للتجارة الالكترونية:** هي تلك القواعد المتعلقة بآليات جمع البيانات ومعالجتها ونقلها، وتحدد المعايير التي يتعين على الجهات التقنية والاتصالات التقيد بها وتنظيم تشكيلها وعملها وبيان دورها وتحديد مهامها وصلاحياتها[2].

ثانيا: دور المنظمة العالمية للتجارة في تنظيم التجارة الدولية

لقد شكل التوقيع على اتفاقية مراكش المنشأة للمنظمة العالمية للتجارة سنة 1994 م، طفرة نوعية في تاريخ تنظيم العلاقات التجارية الدولية إذ ومع تأسيس المنظمة بدأت خاصية التنظيم المؤسسي، المؤطرة للتعاملات والمبادلات التجارية العابرة للحدود الدولية، وقد تمخض عن هذا التحول تغيير في النظرة العامة لقانون التجارة الدولي، بحيث أصبح أكثر شمولية من الناحية الإجرائية والعملية، وهو الأمر الذي تجسد في السياسات التي اتبعتها المنظمة العالمية للتجارة في تنظيم موضوعات التجارة الدولية المختلفة والتي تأتي في مقدمتها تجارة السلع من ثم تجارة الخدمات، فضلا عن تنظيم مسألة حقوق الملكية الصناعية المتصلة بالتجارة.

1. اتفاق تنظيم تجارة السلع:

تنظيم تجارة السلع الصناعية ،تجارة المنسوجات والملابس وتجارة السلع الزراعية حيث قررت الدول المتعاقدة تبني سياسيات أكثر انفتاحا في ما يتعلق بتداولها، ومن أجل ذلك تم تخفيض الرسوم والتعريفات الجمركية بالنسبة لعدة أنواع من السلع وعلى رأسها المعدات الطبية وكذلك مواد البناء وغيرها كما، تم الاتفاق في ذات الإطار بين هذه الدول على رفع نسبة الواردات المعفية من الرسوم والموجهة لأسواقها الداخلية من 20% إلى 44% من وارداتها الصناعية، أما فيما يخص تجارة السلع الزراعية قفد تم تحويل

[1]- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات **GATS** الأحكام والأثار، ص 176.

[2]– القانون النموذجي بشأن المنافسة – **سلسلة دراسات الأونكتاد بشأن قضايا قانون وسياسة المنافسة** ، صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ص324.

القيود الكمية إلى قيود تعريفية وتحرير الدخول إلى السوق وكذلك تخفيض دعم الصادرات والذي حدد ب 36% فيما يتعلق بالدول المتقدمة على مدى زمني قدر ب6 سنوات وبنسبة 24% فيما يتعلق بالدول النامية تمتد لفترة 10 سنوات[1].

2. تنظيم تجارة الخدمات:

لم تدخل الخدمات إلى الإطار التنظيمي للتجارة الدولية إلا بعد إبرام ما يعرف بالاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، أو ما يعرف بالغاتس(General Agreement on Trade Services -GATS) حيث تتضمن مختلف القطاعات كالاتصالات والبريد بمختلف أنواعها والخدمات المالية إضافة للخدمات الانسانية وغيرها، حيث أصبحت تجارة الخدمات تشكل 60 %من الناتج العالمي السنوي.

3. تنظيم الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية:

يرجع الاهتمام بتنظيم حقوق الملكية الفكرية على الصعيد الدولي إلى نهاية القرن التاسع عشر، حيث و بعد حوالي نصف قرن من التطورات الصناعية التي عرفتها أوروبا نتيجة للثورة الصناعية توصلت الدول الأوروبية سنة 1883 م، إلى إبرام ما يعرف باتفاقية باريس لحماية حقوق الملكية الصناعية، وذلك بالنظر إلى الأضرار الاقتصادية التي كانت ناتجة عن التقليد والقرصنة، و مع تطور التكنولوجيات الحديثة، وتفاقم دورها في المجال الصناعي والتجاري أصبح من الواجب الاهتمام بهذه الحقوق لا من الوجهة الفنية فقط، بل ومن وجهتها الاقتصادية أيضا هو ما يفسر تضمن اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة لملحق ينظم الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية[2].

إلا أنه وبفعل إصرار الدول المتقدمة على إدراج هذا الصنف من الحقوق في المفاوضات المتعددة الأطراف التي تمت في إطار جولة الأورغواي، فقد انتهى الأمر بذلك فعلا حيث وقعت الدول المتفاوضة اتفاق ملحق باتفاقيات مراكش تحت عنوان " اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية " أو ما يعرف اختصارا باتفاقية تريبس The Agreement Trade Related Aspects of Intellectual Property) (Rights- TRIPS، إذ يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي تم انتهاك حقوقه المتعلقة بالملكية الفكرية تأسيس مطالبته القضائية لحمايتها مباشرة على أحكام اتفاقية تريبس دون اللجوء إلى القواعد القانونية الداخلية للدولة.

وبالتالي تُلزم القواعد التجارية المتعددة الأطراف أعضاء منظمة التجارة العالمية بالنشر الفوري لجميع اللوائح التجارية والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام بما يفيد بعضهم البعض ويفيد مجتمعاتهم التجارية

[1]– مريم بقة، هشام عطوي، **دور المنظمة العالمية للتجارة في تنظيم قواعد التجارة الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون العام للأعمال، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، 2015/2014، ص59.

[2]– مريم بقة، هشام عطوي، المرجع السابق، ص 68، ص76.

الوطنية (المادة العاشرة من اتفاق الجات لعام 1994 بشأن نشر وإدارة اللوائح التجارية)، حيث تشكل نقطة استعلامات وطنية في كل بلد وكل عضو من أعضاء منظمة التجارة العالمية يُعهد إليها بمهمة توفير المعلومات المتصلة بالتجارة مثل:

- جميع القوانين واللوائح والمبادئ التوجيهية الإدارية والمقررات ذات الصلة أو ذات التطبيق العام.
- العمليات الجمركية وعمليات الوكالات الأخرى التي لها صلة بالحدود (بما فيها إجراءات الموانئ والمطارات، إجراءات نقاط الدخول الأخرى والاستمارات والمستندات ذات الصلة).
- الشروط لمختلف أشكال المعاملة الجمركية.
- إجراءات الطعن (بما يشمل الأوقات والشروط المعيارية للطعن).
- الرسوم والأعباء المطبَّقة على إجراءات ومتطلبات الاستيراد والتصدير والمرور العابر[1].

المطلب الثاني: البيئة الاقتصادية الكلية

أولا: الناتج المحلي الإجمالي:

1. تعريفه: الناتج المحلي الإجمالي(GDP)هو مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع المعني، حيث أن بعض عناصر الإنتاج تكون غير مملوكة للدولة المعنية فالمعروف أن هناك من عناصر الإنتاج ملك لدولة أخرى، فالعمالة الوافدة في الأردن هي عنصر إنتاج ولكن مملوكة لدولة أخرى كمصر وسوريا مثلا وليس للأردن، كما أن هناك من الشركات الأجنبية المساهمة في استثمارات الأردن، وفي المقابل هنا دخل سيأتي الأردن نتيجة مساهمة عناصر انتاجه في الإنتاج في دول أخرى.

إذن هناك عوائد لعناصر انتاج تتدفق خارج الدولة، وأخرى تتدفق إلى الداخل من العالم الخارجي، ويسمى الفرق بين هذين التدفقين بصافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج، وبالتالي فان الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن الناتج القومي الإجمالي مطروحا منه صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج.

الناتج المحلي الإجمالي= الناتج القومي الإجمالي – صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج[2].

---

[1]– **دليل تسيير التجارة** الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الجزء 2، ملاحظات تقنية على التدابير الأساسية لتسيير التجارة، نيويورك، 2006، ص 19.

[2]– عبد الناصر العادي، عبد الحليم كراجه، محمد الباشا، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص ص 28، 29.

ويعرف أيضا بأنه مجموع القيم النقدية السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة، عادة ما تكون سنة[1].

2. **العلاقة بين النمو والتجارة الخارجية**

هناك الكثير من الآليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو، فزيادة الصادرات من شأنها تعظيم من نمو الناتج المحلي الأجنبي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق، وكذلك خفض الواردات، كما أن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم من فرص العمل وتعظيم الأجور وبالتالي تعظم من نمو الناتج المحلي ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول، بالإضافة إلى أن تعاظم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجهة للصادرات من شأنها أن تعظم نمو الناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة أضف إلى ذلك التأثيرات غير المباشرة بفعل التأثيرات على الإنتاجية (باعتبارها مصدرا رئيسيا من مصادر النمو)، وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، وغيرها من الآليات غير المباشرة.

تعرضت الكثير من الدراسات المسحية للعلاقة بين النمو والتجارة الخارجية، فقد أشار فيشر Fisher إلى العلاقة بين سياسة إحلال الواردات والتأثير الإيجابي على النمو بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك تأثير سياسة تشجيع الصادرات فيها بعد على النمو، ويستشهد فشر بالدراسات التي بدأت منذ سبعينات وثمانينات القرن الماضي من قبل منظمة التعاون الأوروبي والتنمية، والمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، والبنك الدولي فيما بعد والتي أشارت جميعها إلى دور سياسة تشجيع الصادرات في تعزيز معدل النمو، حيث أوضحت هذه الدراسات من وجهة نظر فيشر والجهات المعنية أنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو والدخل.

وفي هذا المجال فإن نتائج بعض الدراسات تشير إلى أن البلدان المنفتحة تنمو بزيادة قدرها 2%عن نظيرتها المغلقة ويتم هذا التأثير من خلال قنوات زيادة الإنتاجية، حيث تساهم وفرة الواردات بلعب الدور المهم في هذه الزيادة، ورغم ذلك يعتقد فيشر بأن ذلك لا يعني بأن الانفتاح هو أفضل أداة سياسة اقتصادية ولا أن الانفتاح هو الشرط الكافي للنمو، ولا يعني ذلك أيضا بأن بقية السياسات الأخرى غير ملائمة بل أن هذه السياسات هي جوهرية وأساسية للنمو، ويعني ذلك أن البلدان الراغبة في النمو لا بد وأن تندمج في الاقتصاد الدولي بهدف الاستفادة من مزايا السوق الخارجي وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنفاذ للسلع

[1]– خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ط5، دائر وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 107.

الاستهلاكية المستوردة. إلا أن هناك من يبدي تحفظا على مثل هذه العلاقة التي أوردها فيشر Fisher وآخرون حول التأثير الموجب للانفتاح التجاري على النمو (المعنى الضيق أو الكمي للتنمية).

ومن هؤلاء رودريك Roderick حيث يرى بأن هدف تعزيز الصادرات كجزء من السياسة التجارية يجب أن ينظر إليه كوسيلة وليس كهدف، أي كوسيلة لتمويل الواردات وهذا هو الصحيح، لذلك فإن من شأن توجيه السياسة الاقتصادية نحو القطاع الخارجي على حساب بقية الأهداف الاقتصادية والاجتماعية أن يخلط ما بين الوسائل والأهداف، كما أنه لا يوجد ما يقود إلى التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في النمو نفسه فعلى سبيل المثال لا يهتم المستثمرون الأجانب كثيرا بحجم القطاع العام في بلد نام[1].

ثانيا: معدل التضخم:

لمعرفة معدل التضخم يجب معرفة ومعنى ظاهرة التضخم.

1. **تعريف التضخم:** على الرغم من شيوع انتشار هذا المصطلح وشموله في معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر، إلا أنه لم يوجد لحد الآن اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محدد وواضح للتضخم فمنهم من يعتقد بأن التضخم يعود إلى زيادة كمية النقد المتداولة أكبر من المعروض السلعي، مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، أما البعض الآخر فإنه يعتقد أن التضخم قد ينجم عن زيادة الإنفاق القومي دون أن يرافق ذلك زيادة في الإنتاج.

وبناء على ما تقدم يمكن أن يعرف التضخم بأنه "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار"، وهذا يعني أنه ليس ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات في وقت معين وانخفاض لأسعار سلع أخرى يعتبر تضخما، كما أن الارتفاع المفاجئ للأسعار وفي وقت واحد لا يعد تضخما، حيث من الممكن أن تعود الأسعار إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أسبابها[2].

وهناك تعريف آخر للتضخم وهو أنه "عملية مستدامة للزيادة التراكمية في المستوى العام للأسعار، ويعرف أيضا بأنه فقدان القوة الشرائية للعملة التي ينتج عنها زيادة عامة ودائمة في الأسعار"[3].

2. **معدل التضخم:** يتم الاعتماد على الأرقام القياسية للأسعار في قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار، وبالتالي في قياس معدل التضخم في المجتمع حيث يتم مقارنة الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة بما

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص 8.

[2]– محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص ص 153 154.

[3]- Hammour Haniai ,Bourouih Ibtissam , **Etude Empirique des Déterminants de L'inflation en Algérie Modélisation "VAR",** mémoire de find d'étude en vue l'obtention du diplôme de master en sciences Economiques, Université Abderrahmane MIRA Bejaïa , 2016/2017,p 3.

عليه في السنة الأساس وتمثل سنة الأساس التي ينسب إليها التغيرات في المستوى العام للأسعار، وعادة يكون الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس مساويا ل100.

مثلا: إذا ارتفع سعر سلعة معنية من 100 وحدة نقدية في عام 2000 إلى 70 وحدة نقدية في عام 2005 وبالتالي فإن:

الرقم القياسي للأسعار في عام2005= $\frac{\text{سعر السلعة في سنة المقارنة (2005)}}{\text{سعرالسلعة في سنة الأساس (2000)}} * 100 = \frac{170}{100} * 100 =$ 170%.

ويعني هذا إن سعر السلعة ارتفع في عام 2005 بنسبة 70% مقارنة بما كان عليه سعرها في عام 2000، وبالتالي فإن أي زيادة في الرقم القياسي للأسعار عن 100 تمثل نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار في سنة المقارنة مقارنة بما كان عليه في سنة الأساس، وسوف يتم قياس معدل التضخم وفقا لثلاثة مقاييس بسيطة كما يلي:

- **معدل التضخم البسيط:** يوضح معدل التغير السنوي في الأسعار في السنة الحالية مقارنة بما كان عليه في السنة السابقة عليها، وذلك وفقا للعلاقة التالية:

معدل التضخم البسيط = $\frac{\text{مستوى الأسعار في العام الحالي – مستوى الأسعار في العام الماضي}}{\text{مستوى الأسعار في العام الماضي}} * 100$

- **معدل التضخم الناتج عن الجانب النقدي:** وهو يقيس التضخم الذي يرجع إلى التوسع في الاصدار النقدي، ولذا يعد مقياس جزئي للتضخم في المجتمع ويقاس وفقا للمعادلة التالية:

معدل التضخم= معدل النمو في الاصدار النقدي – معدل النمو في الناتج الحقيقي.

- **معدل التضخم الناتج عن زيادة في الطلب الكلي:** وهو يقيس معدل التضخم بالفرق بين معدل الزيادة في الطلب الكلي ومعدل النمو في الناتج الحقيقي، ويقاس وفقا للمعادلة التالية:

معدل التضخم= معدل الزيادة في الطلب الكلي – معدل النمو في الناتج الحقيقي[1].

3. أثر تحرير التجارة على التضخم

بالنسبة للتحرير التجاري والتضخم هناك وجهتي رئي متعارضتين الأولى تسمى The Spillover Hypothesies تشير إلى أن التحرير يؤدي إلى خفض التضخم، بينما الثانية تسمى The Cost Poch Hypothesies، وتشير إلى أن التحرير يؤدي إلى تسريع التضخم وقد قام Col.Ismail.M بدراسة ثمانية وأربعون دولة متقدمة ونامية للسنوات 1959–1985 لفحص العلاقة السببية بين التحرير التجاري والتضخم،

[1]– السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص ص 305، 306.

حيث ربط المعادلة المقدرة ما بين التغير السنوي في مؤشر الأسعار القياسية للمستهلك وما بين التحرير التجاري، وهو التغير السنوي لنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي أو التغير السنوي للواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولقد دلت النتائج على أنه إذا كان معيار التحرير التجاري هو نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن العلاقة بين التحرير والتضخم قد ظهرت في تسعة عشرة دولة، خمسة منها دعمت وجهة نظرSpillover، بينما أربعة عشر دولة قد دعمت وجهة نظر Cos Poch.

أما باستخدام معيار التحرير الثاني وهو نسبة التغير في الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد تبين أن العلاقة السببية تأتي من التحرير إلى التضخم، حيث أن ثمانية عشر دولة قد دعمت وجهة نظر COST POCH والباقي وجهة النظر الأخرى.

يتأثر التضخم بسياسات تحرير التجارة من خلال العديد من الاتجاهات التي تؤدي إلى تدهور الأوضاع ولا سيما عندما تصل معدلات التضخم إلى مستويات مرتفعة، وهذا حسب وجهة النظر التي تشير إلى أن التحرير يؤدي إلى تسريع التضخم، فتسارع هذه الظاهرة يؤدي إلى تدني القوة الشرائية لأفراد المجتمع ولاسيما فئات الدخل المنخفض مما يقلل من مقدرتهم في الحصول على القدر المناسب من السلع الضرورية، ويترتب على ذلك ارتفاع معدلات الفقر في الاقتصاديات التي تتزايد فيها معدلات التضخم.

لذلك فسياسات تحرير التجارة لم تنجح في القضاء على مشكلة التضخم بل العكس، لأن التضخم الناشئ عن تحرير التجارة الخارجية هو التضخم المستورد والذي يعرف بأنه ذلك التضخم الحاصل في دولة ما، والناجم عن ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية التي تعتمد عليها الدولة في وارداتها إذ أن منشأه هي الأسواق العالمية وتزيد مشكلة التضخم المستورد خطورة في الدولة التي تعاني من درجة انكشاف اقتصادي كبير[1].

ويؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا وانخفاض تنافسيتها في أسواقها الخارجية، مما يعني تراجع حجم الصادرات، كما يؤدي انخفاض أسعار السلع المستوردة نسبة إلى نظيراتها المحلية التي ارتفعت أسعارها إلى زيادة حجم الاستيراد، مما يعني زيادة الاعتماد على الخارج واختلال بالميزان التجاري، وأصبحت محصلة ذلك النزوع نحو الاستيراد والإحجام عن السلع المحلية وتراجع حجم الإنتاج المحلي وتعطيل جزء كبير من الطاقة الإنتاجية وقوة العمل في البلاد وظهور البطالة بشكل كبير، وارتفاع تكاليف المعيشة إضافة إلى ارتفاع المديونية الخارجية والمزيد من التبعية للخارج.

ويزيد من انتقال التضخم المستورد إلى داخل الدولة العوامل التالية:

- ارتفاع الميل المتوسط للاستيراد؛

[1]– نور الهدى بلحاج، **أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية –دراسة حالة الجزائر 2000–2009**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013 –2014، ص 120.

- طبيعة التركيب الهيكلي للواردات؛
- النمو المفرط في الواردات؛
- انحياز التعامل في الاستيراد مع الدول الصناعية؛
- مدى الارتفاع في أسعار الواردات[1]؛

ثالثا: سعر الصرف

1. تعريف سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد الوحدات اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية.

كما يمكن تعريفه بأنه السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية أي السعر الذي يؤدي إلى تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية أو تحويل عملة محلية إلى عملة أجنبية.

2. أنواع سعر الصرف

لسعر الصرف العديد من الأنواع يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- سعر الصرف الاسمي :

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى[2].

ب- سعر الصرف الحقيقي:

هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهو محسوب كمؤشر وبالتالي فهو يقيس القدرة على التنافسية للمنتجات الوطنية، ويمكن قياسه كالآتي:

$$Er=En \ .p/p^*$$

حيث أن:

Er: سعر الصرف الحقيقي

En: سعر الصرف الاسمي

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 121.

[2]- رابح شويعل، مروان بوجريدة، **أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر 2005-2016**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل،2017-2018، ص ص 8، 10.

P: سعر السلعة بالعملة المحلية

*P: سعر السلعة بالعملة الأجنبية

بناء على هذا فسعر الصرف الحقيقي يفسر القوة الشرائية للعملة في البلد الأصلي مقارنة معها في البلد الأجنبي.

ت-سعر الصرف الفعلي:

يعبر هذا السعر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسين أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لعدة عملات أخرى[1].

3. تحديد سعر الصرف: إذا ما نظرنا إلى سعر الصرف الأجنبي كسلعة فهو يتحدد بعاملين هما العرض والطلب.

أ- **الطلب على الصرف الأجنبي:** يتضح الطلب على الصرف الأجنبي باختلاف الكميات المطلوبة من العملة الأجنبية عند أسعار الصرف المختلفة، بافتراض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر في الطلب على العملة الأجنبية غير سعر الصرف.

وهناك علاقة عكسية بين الصرف والكمية المطلوبة منه، ففي حالة ارتفاع سعر الصرف الأجنبي أصبحت الواردات أكثر تكلفة ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية، أما في حالة انخفاض سعر الصرف تصبح تكلفة الواردات أقل ومن ثم يزيد الطلب على العملة الأجنبية وعند رسم منحنى الطلب يلاحظ أنه ينحدر من أعلى جهة اليسار إلى أسفل جهة اليمين كما هو مبين في الشكل[2].

الشكل رقم03: الطلب على الصرف الأجنبي

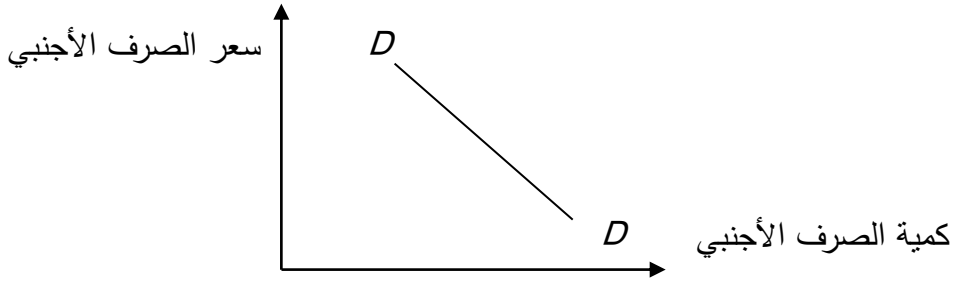

المصدر: زهير شوشان، **تقلبات أسعار الصرف وآثارها على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2014**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2014 -2015، ص 19.

[1]- محمد زراقة، **آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2014**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016، ص ص 9، 10.

[2]- زهير شوشان، مرجع سبق ذكره، ص 19.

ب- **العرض من الصرف الأجنبي** : يمثل العرض الأجنبي الكميات المختلفة من الصرف الأجنبي التي ستعرض عند أسعار الصرف المختلفة بافتراض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على العرض، وتمثل مصادر العرض العمليات التي تسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات ويعتمد العرض من هذه المصادر إلى حد كبير على قرارات الدول من السلع والخدمات التي ترغب الدول الأخرى في استيرادها، وكذلك تعتمد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد على القدر الذي ترغب الدول الأخرى في تقديمه إلى هذه الدولة.

ويلاحظ أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الأجنبي وبين الكمية المعروضة منه، حيث كلما زاد سعر الصرف الأجنبي في دولة ما ترتب عليه زيادة الكمية المعروضة منه في تلك الدول وهذا يعني ارتفاع سعر الصرف في دولة ما يترتب عليه انخفاض سعر الصرف في الدول الأخرى، وهكذا تصبح أسعار السلع والخدمات في هذه الدول أرخص بالنسبة للدول الأخرى، وبذلك يطلب المزيد من هذه السلع من قبل الأجانب وتزيد الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي، ومنه يكون ميل منحنى عرض الصرف الأجنبي موجب يتجه من الأسفل إلى الأعلى كما هو مبين في الشكل[1].

الشكل رقم04:عرض الصرف الأجنبي

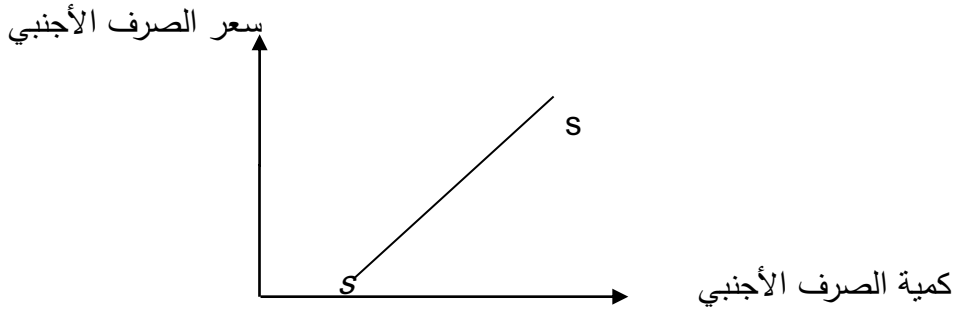

المصدر: زهير شوشان، **تقلبات أسعار الصرف وآثارها على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي 2014-2015، ص 19.

ت- سعر الصرف التوازني :

يمكن الوصول إلى المستوى التوازني في سوق الصرف الأجنبي بتعادل الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند سعر معين للصرف الأجنبي يعرف بسعر التوازن كما هو مبين في الشكل[2].

[1]- نفس المرجع السابق، ص19.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 20.

الشكل رقم05: سعر الصرف التوازني

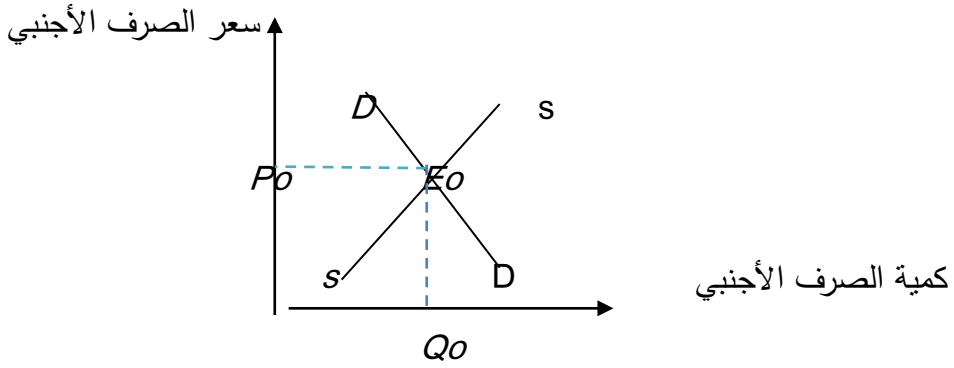

المصدر: زهير شوشان، **تقلبات أسعار الصرف وآثارها على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2014** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي 2014-2015، ص 21.

4. أثر سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات

يعد سعر الصرف وسياسته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد الأسعار المتبادلة بين الدول.

ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق، تطورت أنظمة الصرف من التثبيت إلى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطورات، ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار نقدية لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية، ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه التحليلات الاقتصادية نظرا لأهميتها في التأثير على الميزان التجاري وتحسين وضعيته.

أ- أثر سعر الصرف على الصادرات

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، فالتقلبات بسعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو إيجابي وهذا بتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها، فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل[1].

[1]- اليامنة الداوي، **أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2014**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص التقنيات الكمية المالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015-2016، ص ص 14، 15.

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوة العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبه الدائن والمدين، هذا كما تطرقنا له سابقابحيث الصادرات والواردات يعكس لنا قوة سوق الصرف الأجنبي، حيث يساهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات تؤدي إل التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة المرونة السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو رفعها، ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية ارتفاعها داخليا وذلك راجع إلى أسباب نذكر منها:

- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار؛
- ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة؛

أما في حالة تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتنخفض الأسعار المحلية، ويتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين ورغبات المستوردين الأجانب. إن تغير في سعر الصرف على قيمة الصادرات (الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي) يعتمد على درجة مرونتها، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتزايد كلما كان الطلب على صادرات الدول محل الدراسة أكثر مرونة.

ب-أثر سعر الصرف على الواردات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، فتخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدولة النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وهذا الأمر ليس بالهين حتى وإن توفرت الإمكانيات لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية[1].

[1]- نفس المرجع السابق، ص 16.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتنخفض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام، ويتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين (طلب على الواردات).

المطلب الثالث: الموقع الجغرافي

أولا: مفهوم الموقع الجغرافي

يعد الموقع الجغرافي الاقتصادي من أهم المفاهيم في الجغرافية الاقتصادية، حيث تشكل مفهوم الموقع الجغرافي في عام 1929على يد الجغرافي الروسي بارا نسكي، ويعني هذا الموقع العلاقة المكانية بين منطقة معينة وبين عناصر اقتصادية وبشرية ذات قيمة تقع خارج هذه المنطقة في محيطها القريب أو البعيد وتتمثل هذه العناصر في موقع المكان بالنسبة إلى خطوط النقل والمواصلات ،وكذلك موقعه بالنسبة إلى أماكن وجود الموارد الطبيعية والاقتصادية، وأماكن تركز المنشآت الصناعية ومناطق الإنتاج الزراعي وأسواق تصريف السلع والخدمات، ومناطق الكثافات السكانية المرتفعة، وأيضاً الموقع بالنسبة إلى الحدود وبؤر التوتر العالمي ومراكز الثقل الحضاري.

ثانيا: أهمية الموقع الجغرافي

أكد علماء الجغرافية الاقتصادية باستمرار أهمية دور الموقع الجغرافي الاقتصادي بوصفه عاملا مهما في تشكيل البنية الاقتصادية للإقليم والمراكز العمرانية حيث تؤدي المطارات والموانئ البحرية ووفرة الموارد أو ندرتها بالإضافة إلى المسافة الجغرافية دورا كبيرا في نمو المدن والأقاليم وازدهارها وتؤثر في اتجاهات التجارة الدولية وتوزيعها الجغرافي في البلد والعالم.

1. وفرة أو ندرة الموارد الطبيعية والظروف المناخية:

يؤدي اختلاف الظروف الطبيعية السائدة في كل دولة إلى تخصصها في إنتاج بعض السلع الوسيطة أو السلع النهائية الزراعية أو الصناعية؛ فحيث تتوفر لدى بعض الدول بيئة استخراجية مثل توافر مواد خام في باطن الأرض البترول في دول الخليج، فإن ذلك يجعلها تتخصص في إنتاج البترول الخام، ومن ثم تزداد أهمية هذه الدول باعتبارها منتجة للبترول، وقد تمتاز بعض الدول ببيئة زراعية تتمثل في تربة خصبة ومناخ ملائم ومياه ري، لذا تتخصص في إنتاج بعض السلع الزراعية.

كما تلعب الظروف المناخية دورا في قيام التجارة الخارجية والمبادلات الدولية، فكما نعلم أن هناك بلدان تتسم بالمناخ البارد وأخرى بالمناخ الحار وأخرى استوائية، فهذا التنوع في المناخ يؤثر على طبيعة النشاط ونمط الانتاج وأنواع المنتجات في كل منطقة مناخية[1].

2. المسافة الجغرافية :

تؤثر المسافة الجغرافية تأثيرا فاعلا على حجم المبادلات التجارية بين الدول، حيث تعتبر العائق الطبيعي للتجارة الخارجية، وتستخدم المسافة كبديل لتكاليف النقل فهي تزيد من التكاليف التجارية وبالتالي تسبب في خفض حجم التدفقات التجارية بين الدول كلما كانت كبيرة والعكس صحيح.

3. الحدود الجغرافية :

تؤثر الحدود الجغرافية بعدة طرق على النشاط الاقتصادي للدولة، حيث يمكن سلطات هذه الأخيرة إنشاء حواجز أمام تدفق السلع، هذه الحواجز بجميع أشكالها لها تأثير سلبي على حجم المبادلات التجارية بين هذه الدولة والدول التي تقاسمها نفس الحدود الجغرافية[2].

4. التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية:

إن مؤشر التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري يوضح مدى أهمية المناطق الجغرافية للدول المتعامل معها تجاريا، ومن ثم تحديد مدى تبعية أو استقلالية الدولة بالنسبة لمجموعات الدول المتعامل معها، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على القرار السياسي للدولة، كما أن تبعية أو استقلالية الدولة بالنسبة قد يوضح مدى تكامل وتبادل المنافع الاقتصادية بين الطرفين من خلال مخرجات تقدير كل من الصادرات والواردات، فمثلا تحتل دول الاتحاد الأوروبي الصدارة في تبادلاتها مع العالم الخارجي[3].

المبحث الثالث: اتجاه التجارة الخارجية في الدول العربية

أدى انخفاض أسعار النفط العالمية إلى مستويات قياسية منذ عدة سنوات إلى إحداث تغيرات على مستوى الصادرات والواردات للدول العربية ما أثر على الاقتصاد العربي والاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: أداء التجارة الخارجية السلعية

وسوف نحاول تبيان أداء التجارة الخارجية السلعية من خلال الجدول التالي:

---

[1]– فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[2]- علي سدى، **دراسة محددات التجارة الخارجية لقطر مع دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام نموذج الجاذبية للفترة 2001- 2013**، مداخلة مقدمة في اطار فعاليات المؤتمر العالمي العاشر للاقتصاد والتمويل الاسلامي الجوانب المؤسسية للإصلاحات الاقتصادية والنقدية والمالية، قطر، 23 مارس 2015، ص ص 11،12.

[3]– سمية بونوة ، منير نوري، **النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، الجزائر، 2018، ص 133.

الجدول رقم04: التجارة الخارجية العربية الاجمالية (2014-2017).

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)				معدل التغير السنوي (%)				م ت س*
	2014	2015	2016	2017	2014	2015	2016	2017	
الصادرات العربية	1244	853	785.6	955.5	-5.7	31.4	-0.8	21.6	-15.9
الواردات العربية	910.5	852	794.4	808	4	-6.4	-6.8	1.7	-3.1
الصادرات العالمية	18935	16482	16843.3	17730	0.8	-13.0	2.2	5.3	-3.6
الواردات العالمية	19024	16766	17169.9	18024	0.8	-11.9	2.4	5	-3.1
و ص ع م إ ص ع*	6.6	5.2	4.7	5.4	-	-	-	-	-
و و ع م إ و ع*	8.4	5.1	4.6	4.5	-	-	-	-	-

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد 2017.

(*) م ت س: معدل التغير السنوي.

(*) و ص ع م إ ص ع: وزن الصادرات العربية من إجمالي الصادرات العالمية.

(*) و و ع م إ و ع: وزن الواردات العربية من إجمالي الواردات العالمية.

من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية انخفضت تدريجيا ابتداء من 2014 حيث سجلت في عام 2013 حوالي 1319.2 مليار دولار أمريكي لتنخفض في عام 2014 بنسبة5.7% لتصل إلى حوالي 1244مليار دولار أمريكي وهذا الانخفاض راجع إلى انخفاض أسعار النفط العالمية إلى مستويات قياسية، بينما سجلت قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية خلال عام 2015 انخفاضا بلغت نسبته حوالي 31.4 لتبلغ قيمتها حوالي 853مليار دولار أمريكي مقارنة مع القيمة المسجلة في عام 2014، الأمر الذي أثر في وزن الصادرات الإجمالية العربية من قيمة الصادرات العالمية

لتبلغ حوالي 5.2% مقابل 6.6% خلال العام السابق، وقد جاء ذلك كمحصلة لاستمرار الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية عند مستويات منخفضة وتباطؤ أداء الاقتصاد العالمي.

ونتيجة تواصل انخفاض أسعار النفط العالمية تراجعت قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية عام 2016 لتبلغ قيمتها حوالي 785.6 مليار دولار أمريكي مما أثر في وزن الصادرات الإجمالية العربية من قيمة الصادرات العالمية لتبلغ نحو 4.7% في عام 2016 مقابل 5.2% خلال العام السابق.

أما في عام 2017 فقد ارتفعت قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية بنسبة بلغت 21.6% بفضل تحسن أسعار النفط العالمية لتبلغ قيمتها 955.5 مليار دولار أمريكي مما أثر في وزن الصادرات الإجمالية العربية من قيمة الصادرات العالمية لتبلغ حوالي 5.4% في عام 2017 مقابل 4.7% في العام السابق.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن الواردات السلعية الإجمالية العربية قد ارتفعت بحوالي 4% لتصل إلى 910.5 مليار دولار أمريكي مقارنة مع القيمة المسجلة في عام 2013 التي بلغت قيمتها حوالي 875.6 مليار دولار أمريكي متأثرة بعدة عوامل منها السياسة الاقتصادية الهادفة للحد من الاستيراد، والعوامل الجيوسياسية في عدد من الدول العربية وانخفاض أسعار النفط العالمية، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي في بعض الدول والذي انعكس على احتفاظ الواردات من بعض السلع الرأسمالية بحصة ملموسة، ومع حلول عام 2015 انخفضت الواردات السلعية الإجمالية العربية لتبلغ حوالي 852 مليار دولار أمريكي أي انخفضت بنسبة 6.4% واستمر انخفاض الواردات السلعية الإجمالية العربية بنحو6.8% لتبلغ 794.4 مليار دولار أمريكي عام 2016، ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع مستويات الطلب المحلي لقيام عدد من الدول بتقليص مستويات الإنفاق العام، إضافة إلى التدابير التي اتخذتها بعض الدول نتيجة للضغوط التي يتعرض لها سعر صرف العملات المحلية في تلك الدول مع تراجع الموارد من النقد الأجنبي أما بخصوص عام 2017 فقد ارتفعت قيمة الواردات السلعية الإجمالية العربية بنحو 1.7% لتبلغ حوالي 808 مليار دولار أمريكي من ثم لم يحدث تغير كبير في وزن الواردات الإجمالية العربية إلى قيمة الواردات العالمية، ويعزى هذا الارتفاع المحدود في قيمة الواردات إلى تأثر مستويات الطلب المحلي لمحاولة عدد من الدول تقليص مستويات الإنفاق العام إلى التأثر بانعكاس انخفاض أسعار الصرف في عدد من الدول العربية التي تنفذ برامج إصلاح اقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

أما بالنسبة لأداء التجارة الخارجية السلعية للدول العربية فرادى فقد انكمشت صادرات بعض الدول العربية خاصة المصدرة للنفط في عام 2014 وتراوحت بين14.7% و0.8% في كل من الجزائر والكويت والعراق والسعودية وعمان وقطر والبحرين وليبيا وفي عام 2015 استمر تراجع الصادرات لنفس الدول وبلغ

على التوالي 45.2% و19.0%، بينما الدول المستوردة للنفط فقد تحسنت الصادرات عام 2014 في كل من الصومال، المغرب، الأردن، جيبوتي واليمن بنسب بلغت 4.8%و7.9%و7.5%و12.5%و17.5 على التوالي، بالمقابل انكمشت صادرات كل من القمر والسودان ولبنان ومصر وموريتانيا وتونس بنسب تراوحت بين 41% و1.9%، أما في عام 2015 شهدت معظم الدول العربية المستوردة للنفط تراجعا في قيمة الصادرات فقد بلغت نسبة الانخفاض في كل من موريتانيا والسودان حوالي 38.7%و28.8% على التوالي في حين تراوح الانخفاض بين مستوى 30.6% و7.1% في كل من الصومال والقمر ومصر وتونس ولبنان والأردن، وبخصوص عام 2016 فقد استمر انخفاض صادرات الدول العربية النفطية والغير النفطية لكن بانخفاض طفيف، وفي عام 2017 ارتفعت قيمة صادرات معظم الدول العربية النفطية وغير النفطية فيما يتعلق بالدول المصدرة للنفط فقد حققت نسب ارتفاع متباينة ،فقد ارتفعت بمقدار الضعف تقريبا في العراق لتبلغ حوالي 57.6 مليار دولار، كما وصلت نسبة الارتفاع في ليبيا إلى نحو 45.4% كما وصلت إلى 20.8% في السعودية ونحو 20.4% في الإمارات، وحققت ما نسبته 18.7% في الكويت ووصلت إلى 17.5% في قطر أما اليمن فهي الدولة النفطية الوحيدة التي حققت انخفاضا في الصادرات عام 2017، حيث بلغت نسبة الانخفاض 49.3% بسبب التطورات المحلية التي تمر بها.

أما الدول الغير النفطية فقد حققت ارتفاعا في قيم صادراتها، وذلك لعدة عوامل أخرى يأتي في مقدمتها تحسن أداء الاقتصاد العالمي، خاصة في منطقة اليورو الشريك التجاري الأول لتلك الدول، أما الواردات السلعية للدول العربية لعام 2017، فقد ارتفعت قيمة الواردات في الدول العربية بشكل عام بنسبة 1.7 %، فمثلا العراق التي حققت نسبة ارتفاع بلغت 68.3%، تليها جيبوتي بنسبة قدرها 41% ثم سلطنة عمان بنحو 27.6% ولبنان بنحو 23.7% وتونس بنسبة 16.1%، بينما هناك دول أخرى انخفضت وارداتها مثل قطر بنسبة 20% ثم جزر القمر بنسبة 18.3% وليبيا بحوالي 9.9% والإمارات بنحو 11%[1].

[1]– تقرير الاقتصاد العربي الموحد 2017.

المطلب الثاني: هيكل التجارة الخارجية

الجدول رقم 05: يبين الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية العربية (2014-2017)

	هيكل الصادرات				هيكل الواردات			
	2014	2015	2016	2017	2014	2015	2016	2017
السلع الزراعية	4.9	4.7	7.8	7.7	20.8	19	19.2	18.9
الوقود والمعادن	69.6	62.2	58.7	60.1	15.9	15	13.2	13.8
المصنوعات	25.1	29.2	30.7	30.5	60.8	63.5	65.9	66.1
المواد الكيماوية	13.8	12.4	10.8	9.8	10.6	8.6	8.8	8.6
مصنوعات أساسية	4.3	4.8	5.8	5.9	17.5	19.1	18.5	18.3
الآلات ومعدات النقل	4.5	5.6	7.1	6.9	26.2	28.3	30.5	30.4
مصنوعات متنوعة أخرى	2.4	6.4	7	7.9	6.4	7.5	8.1	8.8
سلع غير مصنفة	0.4	4	2.4	2.4	2.1	2.5	2.1	1.5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد لسنة 2017.

من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن فئة الوقود والمعادن استحوذت على أعلى حصة من الصادرات الإجمالية بالرغم من انخفاضها من 73.7% عام 2013 إلى 69.6% عام 2014، وانخفاضها على التوالي 62.2%و 58.7 عامي 2015 و2016، إلا أن ارتفاع أسعار النفط ساهم في ارتفاع حصتها من إجمالي الصادرات حيث ارتفعت مساهمتها في هيكل الصادرات السلعية العربية من 58.7% عام 2016 لنحو 60.1% في عام 2017، أما حصة المصنوعات فقد ارتفعت إلى 25.1 % عام2014 مقارنة ب 19.8% العام السابق، واستمرت في الارتفاع إلى غاية 2016 فسجلت30.7%، غير أنها انخفضت في 2017 لتصل إلى 30.5%، وعلى مستوى مكون المصنوعات زادت الأهمية النسبية للمواد الكيماوية في الصادرات العربية خلال عامي 2013 و2014 حيث ارتفعت من 7.8% إلى 13.8%، بينما استأثرت المواد الكيماوية بنسبة 9.8% عام 2017، في المقابل ارتفعت حصة الصادرات العربية لعام 2013 وعام 2014 من الآلات ومعدات النقل من 3.5 % إلى 4.5% أما عام 2015 و2016 فقد سجلت ما قيمته 5.6%و7.1% على التوالي، أما المصنوعات الأساسية فقد سجلت ما قيمته 5.8% عام 2013 وسجلت

4.8% عام 2015، وسجلت 5.9% عام 2017، أما بالنسبة لفئة السلع الزراعية فقد انخفضت أهميتها لتبلغ على التوالي عام 2013 و2014 ما قيمته 5.2 %و4.9 % و في 2017 سجلت ما قيمته 7.7%.

أما بخصوص الهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، تشير البيانات أن فئة المصنوعات حافظة على المرتبة الأولى في الواردات العربية في جميع السنوات فقد سجلت في 2015 نسبة 63.5% وفي 2016 نسبة 65.9 % وفي 2017 ما نسبته 66.1%، وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل بالمركز الأول مع تزايد حصتها من الواردات الإجمالية من 26.2% عام 2014 إلى 28.3% عام 2015 أما عام 2016 فقد سجلت ما نسبته 30.5 % تليها في المركز الثاني المصنوعات الأساسية، واستأثرت بحصة بلغت 18.5% عام 2016 و18.3% عام 2017.

بالمقابل انخفضت حصة الوقود والمعادن بحيث سجلت من 2013 إلى 2016 فسجلت على التوالي 16.4% إلى 13.2% لتعود لترتفع من جديد إلى 13.8 % عام 2017 أما بالنسبة للسلع الزراعية فقد انخفضت من 2013 إلى 2017 بنسب تراوحت ما بين 20% و19% و18 %.

المطلب الثالث: اتجاه التجارة الخارجية السلعية.

من خلال الملحق رقم01 نلاحظ أن الصادرات السلعية العربية المتجهة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وباقي دول العالم تراجعت بنسب بلغت 10.4%أي بتسجيل 79818 مليون دولار أمريكي و9.7% أي بتسجيل136873 مليون دولار أمريكي و2.8%أي بتسجيل134743 مليون دولار أمريكي و21.2% أي بتسجيل 340180 مليون دولار أمريكي على الترتيب في2014 بينما في 2015 سجلت إجمالي الصادرات العربية انخفاضا بنسبة بلغت32.1%، حيث انخفضت الصادرات السلعية العربية المتجهة إلى الشركاء التجاريين بنسب تراوحت بين 46.7% بالنسبة للولايات المتحدة أي بتسجيل ما قيمته 42529 مليون دولار أمريكي و بنسبة 19.6% بالنسبة للصين أي بتسجيل87016 مليون دولار أمريكي، أما باقي التجمعات على مستوى اليابان ودول آسيا الأخرى والاتحاد الأوروبي وباقي دول العالم فقد تراجعت بنسب بلغت 45.3% و31.2% و21 و41.2% على الترتيب متأثرة بحالة الانكماش التي تأثرت بها معظم تلك التجمعات وما صاحبه من انخفاض الطلب على النفط أما الصادرات العربية البينية فقد حققت هي الأخرى تراجعا بلغت نسبته 9% مقارنة بالزيادة التي شهدتها في العام السابق، فيما يخص حصص الشركاء التجاريين فقد ارتفعت حصة كل من الصادرات العربية البينية والاتحاد الأوروبي لتصل إلى 13% والصين وباقي دول آسيا لتصل إلى 10.5% و26.9% على الترتيب، بالمقابل تراجعت حصة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وباقي دول العالم لتصل إلى 5.1% و8.9% و22.8% على

التوالي، في حين أنه سجلت عام 2016 انخفاض في إجمالي الصادرات السلعية العربية بنسبة بلغت7% كحصيلة لانخفاض الصادرات العربية المتجهة إلى التجمعات الاقتصادية بنسب متفاوتة تراوحت بين 8.8% للاتحاد الأوروبي و31.1% لليابان و12.7% للولايات المتحدة الأمريكية، و12.1% لإجمالي دول آسيا بينما في عام 2017 شهدت انتعاش مخالف لكافة التوقعات فقد ارتفعت قيمة الصادرات العربية بنسبة بلغت 21.6% مقارنة مع مستويات العام السابق، جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الصادرات السلعية العربية المتجهة إلى كافة التجمعات الاقتصادية بنسب متفاوتة تراوحت بين 6.4% للاتحاد الأوروبي، 11.6% للولايات المتحدة، واليابان بنسبة 15.9% والصين بنحو 15.3% وباقي دول آسيا ما نسبته 17.4%، بينما ارتفعت لباقي دول العالم بنحو43 %وسجلت الصادرات العربية البينية ارتفاعا بنسبة 10.5% مقارنة بالعام السابق.

وفيما يتعلق بالواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين فقد سجلت خلال عام 2014 زيادة مع معظم الشركاء التجاريين وسجلت آسيا أعلى نسبة، فقد زادت الواردات من الصين بنسبة بلغت 11.5%بينما حققت الواردات في اليابان 10.8% أما الاتحاد الأوروبي زيادة طفيفة بلغت 0.8% أما الولايات المتحدة فقد انخفضت الواردات منها بنسبة بلغت 1.1%، أما عام 2015 فقد انخفضت الواردات مع معظم الشركاء التجاريين وسجلت باقي دول آسيا أعلى تلك النسبة حيث حققت نسبة انخفاض بلغت 21.6%، واليابان 11.7 %، أما عام 2016 فقد انخفضت الواردات مع معظم الشركاء التجاريين وسجلت اليابان أعلى نسبة انخفاض بلغت 10.8%، في حين عام 2017 انخفضت الواردات السلعية بنسبة ضئيلة مع معظم الشركاء–أنظر الملحق رقم01–.

خلاصة الفصل

من خلال الفصل السابق نستنتج أن التجارة الخارجية لها أدوات ومحددات تحكمها من خلال وضع قواعد موحدة تحكم النشاط التجاري الدولي بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي الذي يسود في دولة من الدول، كما أن التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري يوضح مدى أهمية المناطق الجغرافية للدول المتعامل معها تجاريا، كما أنه يمكننا من معرفة اتجاه صادرات وواردات التجارة الخارجية العربية وتحديد مدى تبعية أو استقلالية الدول العربية بالنسبة لمجموعات الدول المتعامل معها.

الفصل الثالث

السياسة التجارية واتجاه الواردات في الجزائر 2014-2018

المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر

المبحث الثاني: سياسة الجزائر في الحد من الواردات وزيادة الصادرات

المبحث الثالث: دعم قطاع الصادرات من خلال العديد من الامتيازات

تمهيد:

الجزائر وكغيرها من الدول أولت أهمية بالغة للتجارة الخارجية من خلال القيام بجملة من الاصلاحات ومجموعة من البرامج التنموية الاستثمارية، حيث شرعت الدولة مع بداية الألفية الجديدة إلى تحرير تجارتها الخارجية وتوقيع لاتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي وإنشاء مناطق التبادل الحر، كما قامت الجزائر بمجموعة من الآليات في إطار الحد من الواردات وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات كتخفيض قيمة العملة، منح العديد من الامتيازات وغيرها من الآليات، وهذا لتحقيق توازن في الميزان التجاري وحتى ميزان مدفوعاتها. ولإبراز كل هذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر

يعتبر الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات الأخرى جزء من الاقتصاد العالمي وهذا نظرا للعلاقات المالية والتجارية التي تربطه بالعديد من الدول، حيث شرعت الجزائر في تحرير تجارتها من خلال العديد من الاتفاقيات التجارية بينها وبين العالم الخارجي وهذا من أجل تشجيع صادراتها، وعليه لابد من أن نشير إلى أن التعرف على ظروف الاقتصاد الوطني يعتبر منطلقا ضروريا لتقييمه.

المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري

أولا –اقتصاد مديونية

يمكن القول بأن الظروف الاقتصادية للدول النفطية عموما والجزائر خصوصا جيدة، وهذا جراء الارتفاع المستمر لأسعار البترول في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية النصف الأول من سنة 2008 مع العلم أن بداية الأزمة الاقتصادية كانت أواخر 2007، وقد استطاعت الجزائر أن تقضي على الاختلالات المالية الكبيرة التي كان يعاني منها الاقتصاد وهذا باعتراف مؤسسات "بروتن وودز"، فقد تمكنت الجزائر من تحقيق نسب نمو جيدة خارج قطاع المحروقات بفضل سياسة الإصلاحات الاقتصادية والإنفاق على البنى التحتية فيما عرف بسياسة الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وبالرغم من سلسلة الإصلاحات التي أجريت إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يتميز بخصائص سلبية من شأنها أن تحول بينه وبين الاندماج في الاقتصاد العالمي.

فبالرغم من انخفاض الديون الخارجية حيث قدرت سنة 2000 ب 25.2 مليار دولار وفي سنة 2001 ب 25.5 مليار دولار، ثم انخفضت إلى 22 مليار دولار سنة 2003 و21 مليار دولار سنة 2004 ثم 16.9 مليار دولار في 2005 إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من الحلقة المفرغة للمديونية التي تبقى تشكل قيدا بالنسبة للاقتصاد الوطني، وخاصة أن هذا الانخفاض جاء نتيجة ارتفاع عائدات الصادرات بسبب ارتفاع سعر البترول الذي تتحكم فيه السوق الدولة بفعل العرض والطلب[1].

ثانيا: اقتصاد ريعي

إن التحولات المالية الكبيرة التي شهدتها البلدان النفطية منذ سنة 1973 قد غيرت دور الدول فيما يخص إدارتها للاقتصاد وأضافت صفة الدولة الريعية عليها، فالبلدان المصدرة للبترول تستفيد من ريوع احتكارية ناتجة عن زيادة إنتاجية الآبار النفطية المحلية، ونتيجة للعلاقة العضوية بين الدولة وشركاتها النفطية تصبح الدولة الوسيط الرئيسي بين القطاع النفطي وبقية قطاعات الاقتصاد، وبعد تجميع الإيرادات تقوم الدولة بتوزيعها عن طريق الإنفاق العام، وبما أنه يمثل نسبة معتبرة من الدخل الوطني، فإن تخصيص هذه الموارد على مختلف الاستعمالات الممكنة سيحدد كيفية التطور المقبل.

[1]- حفيظة شيخي، مرجع سبق ذكره، ص 101.

يتميز الاقتصاد الريعي بوجود موارد مالية مهمة خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج، قد يؤدي عدم التحكم فيها إلى حدوث سلوكات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي، فالرهان السياسي والاقتصادي الوطني لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية بقدر ما يسعى إلى التحكم في رقابة الريع وفي كيفية توزيعه[1].

ويعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على مداخيل النفط المصدر للخارج بنسبة تتراوح بين 97 و98 % من مداخيل الدولة من العملة الصعبة، حيث حققت شركة سوناطراك خلال ما يقارب عقد ونصف من الزمن بين سنتي 2000 و2013 ما يعادل 700 مليار دولار من عوائد نشاط المؤسسة من العملة الصعبة في السوق العالمية للنفط، وخلال نفس الفترة تم استعمال ما يعادل 500 مليار دولار من أجل سد 70% من حاجيات الدولة من الواردات بالعملة الصعبة، أما ما تبقى أي حوالي 200 مليار دولار عبارة عن احتياطي الدولة من العملة الصعبة على شكل ودائع أو أصول في مؤسسات مالية أجنبية[2].

ولتبيان أهمية صادرات البترول في صناعة الفوائض المالية على مستوى التجارة الخارجية نقدم الجدول التالي الذي يظهر اعتماد الميزان التجاري في تحقيق الفائض على صادرات المحروقات.

جدول رقم 06: مكانة عائدات تصدير المحروقات في الميزان التجاري

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الصادرات	60.00	34.56	30.00	34.63	41
إجمالي صادرات المحروقات	58	33.08	27.66	33.26	38.33
إجمالي صادرات خارج المحروقات	2	1.48	2.34	1.37	2.67
رصيد الميزان التجاري	4.3	−18.08	−17.03	−16.5	−5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر والنظام الوطني للإرسال ونظام المعلومات التابع للجمارك سنة 2018.

من خلال الجدول رقم 06 نلاحظ أن صادرات المحروقات تمثل تقريبا 97% من إجمالي الصادرات، فقد سجلت في2014 حوالي 58 مليار دولار أمريكي من إجمالي الصادرات، لتنخفض بعدها في 2015 لتصل إلى 33.08 مليار دولار أمريكي من إجمالي الصادرات هذا نتيجة الأزمة النفطية التي مرت بها

[1]– ناجي بن حسين، **التنمية المستدامة في الجزائر حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد**، مجلة الاقتصاد والمجتمع العدد5، 2008، ص 21.

[2]– نصر الدين عيساوي، **لقلبات أسعار المحروقات وآثارها على الاقتصاديات الريعية دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد5، جوان 2016، ص 59.

الجزائر في أواخر سنة 2014، لترتفع من جديد صادرات المحروقات في سنة2018 لتصل إلى حوالي 38.33 مليار دولار أمريكي وهذا ما أدى إلى انخفاض العجز إلى 5- مليار دولار.

كما يمكننا أن نلاحظ أن صادرات خارج المحروقات تسجل نسبة ضعيفة من إجمالي الصادرات ففي 2014 سجلت صادرات خارج المحروقات حوالي2 مليار دولار أمريكي أي ما نسبته 2.77 % من إجمالي الصادرات، وسجلت في2018 حوالي 2.67 مليار دولار أمريكي أي ما نسبته 6.87% من إجمالي الصادرات، وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة مقارنة ب2014 إلى أنها ضعيفة مقارنة بصادرات المحروقات المسجلة في نفس الفترة، وعليه يمكننا القول أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بدلا من اقتصاد منتج يعتمد على صادرات المحروقات في عوائده.

المطلب الثاني: اتجاه السياسة الاقتصادية

شرعت الجزائر منذ سنة 2001، في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط) وذلك عبر برامج منفذة وأخرى جاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة 2001-2014 وتمثلت هذه البرامج أساسا في :

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي (2001-2004)

والذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار جزائري (حوالي 7مليار دولار أمريكي) قبل أن يصبح الغلاف المالي النهائي مقدار بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16مليار دولار أمريكي) بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقسيمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا[1].

وتكمل أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية؛

ويكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف السابقة الذكر وهي:

- تحول السياسة الاقتصادية من انتهاج الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى انتهاج الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط

[1]- راضية أسمهان خزاز، **دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة جامعة سطيف 1، 2011 -2012، ص 142.

الاقتصاد، خصوصا عن طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل؛

- دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب العمل؛
- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية[1]؛

ويتمثل مضمون دعم الإنعاش الاقتصادي حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذلك ما يخص التنمية المحلية والبشرية، وبلغ عدد المشاريع المدرجة إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي[2]:

الجدول رقم 07: التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري الفلاحي والصيد البحري	6312
السكن، العمران والأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين مهني وتعليم عالي وبحث علمي	1369
هياكل قاعدية وثقافية	1269
أشغال المنفعة العامة والهياكل الإدارية	982
اتصالات وصناعة	623
صحة، بيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ودراسات مدنية	200

المصدر: نبيل بوفليح، **آثار التنمية الاقتصادية على الموازنات العمومية في الدول النامية**، مجلة شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي 2005، ص106.

[1]- كريم بودخدخ، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2014-2015، ص ص، 201، 202.

[2]- تركية صغير، مرجع سبق ذكره، ص59.

من خلال الجدول رقم07 نلاحظ سيطرة أربعة قطاعات في الجزائر من حيث عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث تحتل مشاريع الري الفلاحي والصيد البحري المرتبة الأولى ب6312 مشروع، يليها قطاع السكن في المرتبة الثانية ب4316 مشروع، ثم قطاع التربية والتكوين المهني والهياكل القاعدية والثقافية بالإضافة إلى مشاريع أخرى في قطاع الاتصال، الصحة وغيرها.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009):

وقد جاء هذا البرنامج مكملا لجهود التنمية الشاملة التي بذلت من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي، وذلك من خلال وضع حجم أكبر للاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة بتوفير مناصب شغل في مختلف القطاعات الإنتاجية، حيث خصص له مبلغ قدر بحوالي 4203 مليار دينار من النفقات العمومية التنموية تجسد في إنجازات عديدة نذكر منها:

- دعم النشاطات الإنتاجية كالفلاحة، الصيد، الموارد المائية وغيرها؛
- تحفيز الاستثمار ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدل النمو الاقتصادي؛
- تحديث وتطوير شبكة البنى التحتية؛
- ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه فضلا عن توسيع الخدمات العامة؛
- تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص؛
- دعم واستحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى طرح برنامج الهضاب العليا والجنوب؛

وبناء على ذلك فقد ارتفعت القيمة الإجمالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو حيث بلغت حوالي 9.682 مليار دينار جزائري.

فلقد أدى اعتماد السياسة النقدية التوسعية خلال هذه المرحلة إلى توسع صافي الموجودات الخارجية وارتفاع الكتلة النقدية، مما أدى إلى بروز فائض في السيولة المصرفية والذي أصبح هيكليا بمجرد تنفيذ تلك الموجودات الخارجية ومنه فقد قام بنك الجزائر باستحداث أدوات جديدة لامتصاص فائض السيولة الهيكلي تمثلت في استرجاع السيولة لمدة 7 أيام منذ أفريل 2002، واسترجاع السيولة لمد 3 أشهر ابتداء من أوت 2005، وتسهيلة الوديعة المغلة للفائدة في جوان 2005، فضلا عن ذلك فقد تم تنشيط أداة الاحتياطي الإجباري ابتداء من 2004، وعموما فقد استطاع بنك الجزائر التحكم في التوسع النقدي باستخدام هذه الأدوات باعتبار أن التحكم في التضخم هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية[1].

[1]- هناء بن جميل، **تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2014)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19، جوان 2016، ص ص، 139، 140.

وفي هذا الجدول سنتناول أهم محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)

الجدول رقم08: محاور برنامج النمو للفترة 2005-2009

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاعات	المبلغ مليار دينار جزائري	النسبة%
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.4
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.9
تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: تركية صغير، **سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص تجارة دولية، جامعة الوادي، 2014 -2015 ص 60.

من خلال الجدول رقم 08 نلاحظ أنه خصص ما نسبته 98.8% أي ما يعادل حوالي 4152.7 مليار دينار جزائري وهذا لكل من برنامج تحسين ظروف المعيشة، تطوير المنشآت الأساسية، دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية وتحديثها وهذا جراء البطالة والفقر التي عانت منها الجزائر خلال تلك الفترة، بينما تطوير التكنولوجيا يمثل النسبة الأقل من حيث الدعم بنسبة 1.2% أي ما يعادل 50 مليار دينار جزائري.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي(المخطط الخماسي 2010-2014)

قدر الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج بحوالي 21.214 مليار دينار جزائري (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار جزائري)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (155 مليار دولار). وقد برزت السلطات العمومية انتهاجها لسياسة الإنعاش هذه خاصة بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية – المالية والسياسية – الأمنية التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنمو.

وإذا كان هناك شبه إجماع حول ضرورة الاستثمارات العمومية، واتفاق حول الأهداف العامة المعلنة لسياسة الإنعاش المنتهجة، لاسيما ما تعلق منها بالنمو الاقتصادي التشغيل والتنمية الشاملة، فقد طرحت– ولازالت تطرح –عدة تساؤلات حول مدى توافق النتائج المحققة من تلك الأهداف(بعد مرور أكثر من عشر سنوات على بداية تنفيذ مختلف البرامج المذكورة)، ومدى قدرة الاقتصاد الوطني (لاسيما الجهاز الإنتاجي) على الاستجابة للطلب الإضافي الإجمالي الهام والمتزايد (الخاص والعمومي، الاستهلاكي والاستثماري) وعن جدوى بعض الاستثمارات العمومية وأولوياتها مقارنة بكلفها المالية المعتبرة والآثار الاقتصادية والاجتماعية

المنتظرة منها، وعن مدى استدامة تلك السياسة (على المديين المتوسط والطويل خاصة) في ظل عدم اليقين من ضمان استمرار تمويلها (احتمال حدوث صدمة نفطية معاكسة)، كما تطرح تساؤلات حول مدى الفعالية في استعمال الموارد الموظفة وترشيدها، وبالتالي مدى تحقيق الأهداف المسطرة باقتصاد وكفاية، وذلك في ظل الاختلالات التي تميز حاليا الجهاز الإداري في الجزائر بمختلف مستوياته (المضطلع أساسا بتنفيذ مختلف برامج الإنعاش المذكورة)، وضعف المنظومة الرقابية وعدم قدرتها على التصدي لمختلف الانحرافات في تسيير الأموال العمومية، وغياب التقييم الموضوعي والمنهجي لمختلف البرامج والمشاريع المنجزة [1].

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق خمس مجالات كما يلي:

الجدول رقم09: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاع	المبلغ مليار دج
التنمية البشرية	9386.6
الخدمة العمومية	379
المنشآت القاعدية	6447
الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية	أكثر من 895
البحث العلمي والتكنولوجيا للإعلام والاتصال	250

المصدر: تركية الصغير، **سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990-2012**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص تجارة دولية جامعة حمة لخضر بالوادي، 2014-2015، ص61.

من خلال الجدول رقم 09 نلاحظ أنه يخصص هذا البرنامج ما مقداره 9386.6 مليار دينار جزائري لتحسين التنمية البشرية وذلك من أجل تحسين التعليم في مختلف أطواره، وتحسين ظروف السكن والصحة وغيرها من القطاعات التي تنتمي لقطاع التنمية البشرية، أما في مجال الخدمة العمومية فقد خصص له حوالي 379 مليار دينار جزائري بالإضافة إلى المنشآت القاعدية كالطرقات، المطارات...وغيرها، أما فيما يخص قطاع الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية فقد خصص له أكثر من 895 مليار دينار جزائري من أجل دعم الولايات والبلديات لضمان خدمة وراحة المواطنين وأمنهم.

وفي الأخير بما أن السياسة المتبعة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2015 هي عبارة عن سياسة مالية توسعية أدى ذلك إلى زيادة تحسين الطلب، وزيادة الطلب أدى إلى زيادة الواردات فمثلا بين سنة 2000 و2008 زادت الواردات في الجزائر ب300% وهذا ما أثر على السياسة التجارية وعلى التجارة.

[1]- محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، ص ص، 147، 148.

المطلب الثالث: تحرير التجارة الخارجية في الجزائر قبل وبعد 2001

أولا: تحرير التجارة الخارجية قبل 2001

يمكن تتبع سياسة تحرير التجارة في الجزائر من خلال أربع مراحل:

1. مرحلة التحرير المقيّد 1990: وتبرز من خلال اتخاذ إجراء رسمي تمثل في إصدار قانون النقد والقرض أكتوبر 1990 – قانون 90/10 – والذي يشمل تحرير الاستثمار الأجنبي في الجزائر، تلاه في نفس السنة إصدار قانون 92/16 المؤرخ في 1990/08/07 المتضمن لقانون المالية التكميلي 1990، حيث في المادة الواحد والأربعون منه يقرر ولأول مرة و منذ إقامة وتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية أنه أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها أمراً مسموح به للمتعاملين التجاريين، إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي جزئي.

2. مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية (1990-1991): في ظل التشريعات السابقة ونظراً للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية في فترة 1990 جراء التحرير المقيّد الذي لا يدفع إلى الأمام، وبقدر ما يزيد من الممارسة الاحتكارية قامت السلطات بخطوة إلى التحول الجدري لسيرورة التجارة الخارجية الجزائرية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91/37 المؤرخ في 13 فيفري1991، الذي يؤكد إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية ويكرّس مبدأ تحرير التجارة الخارجية الذي سارت فيه الجزائر منذ التسعينات، كما يؤكد على التحرير التام للمعاملات التجارية الخارجية بالإضافة إلى إلغاء شهادات الاستيراد والتصدير[1].

3. مرحلة العودة إلى مراقبة التجارة الخارجية (1992-1993): الفوضى التي ميزت السوق الجزائرية جراء عملية التحرير غير المضبوطة والتي أدت إلى اتجاه المستثمرين نحو عملية الاستيراد بهدف الربح السريع وإلى تدني النشاط الإنتاجي، جعلت الدولة تعتقد أنه من الضروري التدخل عن طريق إصدارها للتعليمة الحكومية رقم 625 الصادرة في 28 أوت 1992 التي جاءت لتأطير سياسة التجارة الخارجية وتحقيق المراقبة القبلية لعمليات الاستيراد، إعادة صياغة الترتيبات والمقاييس المعدة لتحرير التجارة الخارجية.

رسمت هذه التعليمة محوريين أساسيين، الأول على مستوى النصوص التنظيمية من خلال تحديد معايير دقيقة وأولويات للحصول على العملة الصعبة من جهة وإدارة التمويل الخارجي من جهة أخرى، أما الثاني فيخص المتعاملين التجاريين وهو متعلق بتحديد النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن، وعلى العموم فقد وضعت هذه التعليمة إجراءات حمائية تهدف إلى حماية المنتج الوطني وتشجيعه كما تعمل على توجيه الموارد النادرة نحو القطاعات التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني وتمكينه من تجاوز الأزمة.

---

[1]- عبد الغفار غطاس، محمد زوزي، عبد الوهاب دادن، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)**، مجلة الباحث، العدد15، جامعة برج بوعريرج، 2015، ص 285.

عملية الإصلاح التي اعتمدتها السلطة الجزائرية باستعمال الموارد الوطنية برهنت فشلها، وهذا ما أدى بها إلى اللجوء إلى الخارج عن طريق إعادة جدولة الديون وتبني إصلاحات هيكلية عميقة من خلال مباشرة مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وتوصلت حينها إلى عقد اتفاقية ستاندباي في أفريل 1994[1].

4. مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية مند 1994: في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعمقة 1994-1998، وفي إطار الانفتاح التجاري الجهوي جدث تحرير كلي للتجارة الخارجية، وذلك بالاعتماد على السياسات التجارية التالية:

عرفت المنظومة الجمركية تعديلات من خلال تخفيف أسلوب الحماية الجمركية في الفترة الممتدة1994 إلى 2006، وجعل هذه المنظومة تعمل وفقا للمعايير الجمركية الدولية، وذلك حسب قوانين المالية التالية:

- تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 60% إلى 50% سنة 1996، وفي أول جانفي 1997 تم تخفيضه إلى 45%، وقد تم حصر قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد في ثلاثة مواد فقط والتي تم إلغاؤها في منتصف 1995، وفي ظل قانون المالية لسنة 1996 تم تعويض نسب الرسوم الجمركية بنسب أقل من سنة 1995، وأصبحت ستة معدلات حسب قانون المالية لسنة 1997.
- أما بالنسبة للضريبة الجمركية لسنة 1999 فقد جاء قانون المالية لسنة 1998بالاستغناء عن معدل 3%.
- الملاحظ لقانون المالية لسنة2000 نجده استخدم نفس المعدلات لسنة 1997، حيث الضريبة الجمركية 15% فرضت على تدعيم الاستثمارات في منتجات التجهيزات الصناعية والتي تستورد بغرض تركيبها داخل الوطن، و5% على المنتوج الصناعي غير تامة الصنع، تم التعريفة الجمركية من 45% إلى 40% في ظل قانون المالية التكميلي لسنة2001، كما تضمن هذا القانون تطبيق الحماية على مجموعة من المنتجات حيث تم تخفيض معدلات الضريبة بشكل تدريجي إلى أن وصل 12%مع حلول سنة 2006، كما تأسس بموجب قانون المالية لسنة 1966 صندوق دعم الصادرات حيث خصصت موارده لتقديم الدعم المالي للمصدريين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية.

في ظل تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي انتقل سعر صرف الدينار من 23.3 دولار سنة 1993 إلى60 دولار سنة 1998، فقد تم تخفيضه بمقدار 50.6%سنة 1994، 36 % سنة 1995، 15% سنة 1996 5.4% سنة1997، كما تم إلغاء كل القيود للمتعلقة بالاستيراد في أفريل 1994 وذلك على مراحل، ويتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة، القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية، وكذلك إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد ائتمانات المستوردين ومنه السماح لاسترداد كل السلع عدا

[1]– تركية صغير، مرجع سبق ذكره، ص 57.

المحظورة منها. ومنذ بداية العمل ببرنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر تم إلغاء نظام التراخيص والحظر، حيث تم إلغاء السلع المحظورة استيرادها تدريجيا، أما جانب الصادرات فان قائمة المواد الممنوعة من التصدير والتي كانت تضم20 مادة تم إلغاؤها، فبحلول جوان1996أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية[1].

ثانيا: تحرير التجارة الخارجية بعد 2001

أ- الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

يعتبر هذا الاتفاق من أبرز التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري،إذ يعزز التحول نحو اقتصاد السوق، ويؤكد انفتاح الاقتصاد الوطني نحو الخارج، إذ عملت الجزائر على استقطاب الشركاء الأجانب بتهيئة الظروف الملائمة واتخاذ التدابير اللازمة لجعل المستثمرين الأوروبيين يقبلون على الاستثمار كمنح التسهيلات الإدارية، من خلال بعض الهيئات التي تتكفل بمساعدة المستثمرين الأجانب، وضمان السير الحسن لاستثماراتهم والقيام بإصلاحات جبائيه بغية توفير مناخ جبائي وجمركي ملائم يكفل السير الحسن لعملية الشراكة والتي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2005[2].

وتحتل دول الاتحاد الأوروبي صدارة الموردين بأكثر من 50 % وبمقابل ذلك عرفت قيمة الواردات قفزة منذ سنة 2007 وواصلت الارتفاع حتى سنة 2009، والذي قد يؤثر على الاحتياطات من النقد الأجنبي في حالة انخفاض أسعار البترول، مما أدى بالسلطات لاتخاذ اجراءات في اطار ذلك وهذا بتخفيض قيمة العملة والذي يساهم في التقليل من فاتورة الاستيراد[3].

ب- اتفاق المنطقة العربية الكبرى للتجارة الحرة

بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-223 المؤرخ في 03 أوث 2004 والمتضمن التصديق على اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المحررة بتونس في 27 فيفري 1981[4]، فقد تم التصديق على اتفاق انشاء منطقة كبرى للتجارة العربية الحرة، حيث يتم بموجبها منح امتيازات وتسهيلات تمس التبادل التجاري ترتكز أساسا على تخفيضات في الرسوم الجمركية[5]، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بداية 2009

---

[1]- سمية بونوة، منير نوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 126- 127.

[2]- نعيمة زيرمي، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010 /2011، ص 154 .

[3]- قادة أقاسم، سمية كبير، **تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية العدد 4، 2013، ص 16.

[4]- الجريدة الرسمية العدد 49، الصادرة في 08 أوث 2004، ص 5 .

[5]- عمر شتاتحة، مرجع سبق ذكره، ص56 .

والتي بدأت الدول العربية أعضاء المنطقة في منح السلع الجزائرية المصدرة إليها الإعفاء الجمركي المنصوص عليه في الاتفاقية حيث لم تتعدى واردات الجزائر 5 % في حين قدرت الصادرات 3 % سنة 2011، وذلك يبين مدى قلة المبادلات داخل هذه المنطقة بسبب تشابه المزايا النسبية للدول الأعضاء[1].

ت- مسار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

إن سعي الجزائر لانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ،يقف وراءه مجموعة من الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها والتي يمكن ايجازها فيما يلي:

- **إنعاش الاقتصاد الوطني:** من خلال ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية خاصة عند ربط التعريفة الجمركية عند حد أدنى وحد أقصى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط
- **تحفيز وتشجيع الاستثمارات:** من خلال فتح المجال ومنح فرصة أكبر لجلب المستثمرين الأجانب و ذلك بالاستفادة من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات والتي ستعود بفائدة على الجزائر.
- **التأكيد على إرادة الجزائر في الانفتاح على التجارة العالمية:** وهو ما يعتبر في نفس الوقت وسيلة تسهل تحقيق الركائز الأساسية للسياسة التجارية الخارجية والمتمثلة في تنويع الصادرات من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات، الرفع من مستوى التنافسية في القطاع الصناعي والتحكم في واردات الجزائر من المواد الغذائية وبالتالي تقليص حجم فاتورة الواردات الغذائية[2].

إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

بهدف الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة، قامت الجزائر بعدة إجراءات حيث أن طلب الجزائر للانضمام إلى هذه المنظمة جاء ضمن الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها في أواخر الثمانينات، وعزمها على انتهاج نظام اقتصاد السوق والتفتح على الاقتصاد العالمي.

- **تقديم طلب الانضمام:** بعدما تم تحويل ملف الانضمام من الجات إلى المنظمة في سنة 1995 قامت السلطات المعنية بتقديم طلب الانضمام فعليا إلى هذه المنظمة في جوان 1996، وذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة، حيث طرح على الجزائر حوالي 1200 سؤال عبر مراحل وهذا خلال الفترة 1996-2003 حيث ركزت الأسئلة على سياسة التعريفة الجمركية، أليات التصدير والاستيراد، الاستثمار...إلخ.

---

[1]- قادة اقاسم، سمية كبير، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2]- فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية** ، مجلة الباحث عدد11 ، الجزائر، 2012، ص 115 .

- **تقديم مذكرة السياسة التجارية:** والتي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقد قدمت الجزائر مذكرة تشرح فيها سياساتها التجارية بتاريخ 05 جوان 1996 وكانت تحتوي هذه المذكرة على العناصر الأساسية التالية:

- شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية، حيث تم التطرق إلى التطورات الكبيرة التي حققت على مستوى التنظيم الاقتصادي، الذي انتقل من سياسة التخطيط المركزي إلى سياسة اقتصاد السوق.
- تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها، بالإضافة إلى تقديم القوانين والتشريعات التي تتحكم في التجارة الخارجية ووصف دقيق للأحكام والاجراءات القانونية التي تضمن تطبيقها.
- شرح وتوضيح لتجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات في مجال السياسة الصناعية، وفي المجال الزراعي حيث أن هدفها الأساسي هو نمو الانتاج والرد على بعض الأسئلة المتعلقة بالأمن الغذائي[1].

المبحث الثاني: سياسة الجزائر في الحد من الواردات وزيادة الصادرات

لقد انتهجت الجزائر العديد من السياسات في إطار الحد من الواردات وزيادة الصادرات وهذا من خلال تخفيض قيمة العملة، نظام الحصص والتعريفة الجمركية وذلك بالحد من فاتورة الواردات، بالإضافة إلى منح العديد من الامتيازات للعديد من القطاعات.

المطلب الأول: تخفيض قيمة العملة

يقصد بتخفيض قيمة العملة قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها مقارنة مع العملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي عدد أقل من ذي قبل من هذه العملات ومعنى هذا التخفيض هو إجراء بخفض سعر صرف العملة، وبالتالي بخفض قوتها الشرائية في الخارج كأن تقرر الجزائر مثلا أن تخفض قيمة الدينار مقارنة بالدولار[2].

ويعد تخفيض قيمة العملة المحلية من أهم السياسات التي تتبعها الحكومات بهدف جعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية والواردات أكثر تكلفة من حيث العملة المحلية، حيث عرف الدينار الجزائري عدة تحولات انعكست على قيمته من خلال قيام السلطة النقدية متمثلة في البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة سنوات 2003،2006 ،2009 ،2014 ،واخرها سنة 2016.

أولا: أسباب تخفيض قيمة العملة

من بين أهم تخفيض قيمة الدينار الجزائري نذكر منها:

---

[1]– نبيلة جعفري ، مرجع سبق ذكره، ص ص 60، 61.

[2]– عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص173.

1. **تدهور أسعار البترول:** حيث عانت الجزائر اختلالات عديدة في أسعار البترول وكان أخرها انخفاض سنة 2014، فهذا الانخفاض انعكس على حجم الصادرات الجزائرية خاصة وأن 96 % من هذه الصادرات عبارة عن محروقات.
2. **التدفق الوطني لرؤوس الأموال:** السبب لعملية تخفيض قيمة العملة هو الحركة البطيئة لرؤوس الأموال الدولية نحو الجزائر فهذه الأخيرة قد تزيد من حدة عجز ميزان المدفوعات وإبطاء وتيرة النشاط الاقتصادي[1].
3. **العجز في ميزان المدفوعات:** حاولت الجزائر منذ سنوات التسعينات معالجة المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها والمتمثلة في التضخم، البطالة، ارتفاع الأسعار، العجز في ميزان المدفوعات وغيرها من الاختلالات مما انعكس سلبا على المؤسسات الاقتصادية والسوق الوطنية لهذا قامت الحكومة بتخفيض الدينار على عدة مراحل.

ثانيا: أثر تخفيض قيمة العملة على التجارة الدولية:

- يتمثل أهم أثر لسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في ظل شروط نجاح هذه العملية في زيادة الصادرات مما يؤدي إلى زيادة العرض، مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي مما ينعكس بالانخفاض على معدلات البطالة.
- تؤدي الزيادة في الأسعار المحلية جراء التخفيض في قيمة العملة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهكذا تؤدي الضغوط التضخمية إلى زيادة أسعار السلع غير الداخلية في التجارة الدولية بالنسبة إلى أسعار السلع الداخلية في التجارة الدولية، مما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلعة الأولى وخفض الكميات من السلع الثانية المطلوبة محليا[2].
- إن تخفيض سعر العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية مما يخلق زيادة في نمو الطلب الخارجي عليها وبالتالي زيادة حجم و قيمة الصادرات الوطنية وانخفاض واردات الدولة من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تخفيض في الميزان التجاري[3].
- تخفيض الدولة لقيمة عملتها يؤدي إلى تخفيض عرض الواردات مما يؤدي إلى تخفيض المقادير المستوردة وارتفاع أسعارها ولهذا فإن نسبة الانفاق الاستيرادي قد ينخفض أو يزداد وفقا لنسبة الزيادة في

---

[1]– نجاح سلامة، **تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر – (1990– 2012)** ، مذكر تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012/ 2013، ص86.

[2]– حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص06.

[3]– بلقاسم منهون، **اثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970–2009**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية ، جامعة وهران، 2012 –2013 ، ص125.

سعر السلعة المستوردة، فعند تخفيض الدولة لعملتها يحدث ارتفاع في قيمة الواردات بدلالة الدينار الجزائري، فارتفاع أسعار السلع المستوردة في الدولة يؤدي إلى تناقص طلب المستهلك عليها مما يدفعهم للحد من استيرادها[1].

ثالثا: أثر تخفيض سعر الصرف على الدينار الجزائري بالنسبة للدولار والأورو

الجدول رقم 10: سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو خلال الفترة(2010-2018)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار $	سعر صرف الدينار بالنسبة للأورو €
2010	74.40	99.19
2011	72.85	102.67
2012	77.55	102.16
2013	79.38	105.43
2014	87.9	103.30
2015	107.13	111.44
2016	109.46	119.33
2017	110.96	125.32
2018	114.90	139.09

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر لسنة2018.

و الموقع www.bankofalgeria.dz

في جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة بنسبة 2% و5 % وذلك للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية رغم عدم إعلان السلطات النقدية عن تخفيض رسمي لقيمة الدينار مقابل العملات الأخرى، حيث بقي سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي ثابتا نسبيا خلال الفترة 2002-2014 في حدود 70 إلى 80 دينار للدولار الواحد، إلا أنه خلال الفترة 2015-2018 نلاحظ من

[1]- خديجة بليوض، **أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية (1990-2014)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير نتخصص تجارة و إدراة الأعمال الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2016-2017 ، ص131 .

خلال الجدول رقم 10 ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار ليفوق 100 دينار، حيث وصل سنة 2018 إلى 114.90 دينار للدولار الواحد.

أما بالنسبة للأورو فقد انخفض سعر صرف الدينار أمامه بعدما كان لا يتعدى 75.34 دينار سنة 2002 ليفوق102.67 دينار خلال سنة 2010 وهذا بسبب أزمة الديون السيادية التي عصفت بالاتحاد الأوروبي وخاصة الأزمة اليونانية، فقد واصل سعر صرف الدينار بالانخفاض حتى وقتنا الحالي، حيث وصل سنة 2018 إلى 139.09مقابل الأورو و114.90 مقابل الدولار، وهذا بسبب زيادة الواردات بالإضافة إلى التخفيضات التي قام بها البنك المركزي.

المطلب الثاني: نظام الحصص والتعريفة الجمركية

بعد انهيار أسعار المحروقات خلال النصف الثاني من سنة 2014 عرف الميزان التجاري الجزائري عجزا كبير، وهذا ما أدى بالحكومة الجزائرية إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتخفيض أو الحد من هذا العجز قدر المستطاع. من أهم هذه الإجراءات هي الحد من فاتورة الواردات التي عرفت ارتفاعا غير مسبوق منذ سنة 2001، حيث أصبحت أهم عائق الذي حال دون تحقيق معدلات نمو اقتصادي بعيدة عن التغيرات الدورية في أسعار الموارد الطبيعية. حيث تهدف الحكومة من هذه الإجراءات إلى تقليص فاتورة الواردات إلى ما بين 30 و35 مليار دولار.

حيث أنه منذ النصف الثاني من سنة 2015، قامت الحكومة بالعديد من الطرق للحد من فاتورة الواردات لمواجهة تآكل احتياطي النقد الأجنبي، وذاك بسن المرسوم التنفيذي رقم 306/15 المؤرخ في 2015/12/6 الخاص بأنظمة رخص الاستيراد بالإضافة إلى رفع الكثير من التعريفات الجمركية، فعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في هذه السلع[1]، إلى أنها لم تؤدي النتائج المتوقعة. فقد بقي فاتورة الواردات في ارتفاع مستمر، لاسيما ما تعلق منها بالمعدات الصناعية والمواد الخام التي تدخل في عمليات التصنيع، وكذا السلع واسعة الاستهلاكية. فضلا عن ذلك قامت الحكومة الجزائرية بتوقيف استيراد مجموعة كبيرة من المنتجات بشكل كامل و نهائي حيث بلغ عددها 1095 سلعة، وتخص أساسا اللحوم البيضاء و الحمراء (باستثناء لحم البقر المجمد) و الفواكه الجافة والفواكه الطازجة والخضر الطازجة واللحوم المعدة والأسماك المعدة والفواكه المعلبة أو المحضر. كما يخص المواد الغذائية المعدة وإعدادات الحساء والشربة ومشتقات الحبوب والاسمنت ومستحضرات التجميل والمناديل الورقية. وذلك من أجل الحد من الاستيراد العشوائي.

[1]- نور الدين شارف، **فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، 2017، ص 42.

لكن هذا الإجراء أثر سلبا على المواطن البسيط بشكل كبير نتيجة ارتفاع الأسعار خاصة الفواكه مثل الموز والتفاح التي عرفت أسعارها مستويات مرتفعة جدا. هذا ما أدى بالحكومة الجزائرية إلى رفع الحضر على هذه السلع مع إقرار تعريفة جمركية جد مرتفعة تحت اسم الرسم الوقائي الإضافي المؤقت في قانون المالية التكميلي لسنة 2018، يطبق على الواردات بنسبة تتراوح بين 30% و 200%. حيث يتم تطبيق هذه النسبة على المنتجات الفاخرة المستوردة، التي ستكون خاضعة للرسم بدلا من منعها، الأمر الذي ستترتب عنه زيادة الإيرادات. حسب الحكومة من شأن هذا الرسم الوقائي الإضافي المؤقت أن يساهم في ترشيد الإيرادات التي تبقى تشكل فاتورة جد ثقيلة بالنسبة لاحتياطات البلاد من الصرف.

فضلا عن ذلك فإن الرسم الوقائي الإضافي المؤقت من شأنه أن يشكل حماية إضافية للسوق الوطنية لفائدة المؤسسات المحلية التي ستتمكن هكذا من اكتساب حصص في السوق. علاوة على أن الموردين الأجانب التقليديين قد يأتي البعض منهم للاستثمار في الجزائر، طالما أن سوقها سيكون محميا. وكل ذلك سيؤدي إلى إنشاء الآلاف من مناصب شغل جديدة لفائدة شباب بلادنا[1].

كما قامت الحكومة الجزائرية في جوان 2017 إلى إخضاع استيراد السيارات والاسمنت إلى نظام الحصص نتيجة ارتفاعها الكبير، حيث تراوحت الحصة السنوية لاستزاد السيارات بين 52 و55 ألف وحدة بعدما كانت 605 ألف وحدة سنة 2012. أما الاسمنت فتراوحت حصتها بين 1.5 و2 طن في السنة. والشكل التالي يوضح الانخفاض الكبير في استيراد السيارات في الجزائر خاصة بعد سنة 2014. هذا الإجراء أدى إلى ارتفاع أسعار السيارات بشكل جنوني وهذا أثر سلبا على المستوى المعيشي للمواطن الجزائري .

[1]– بوابة الوزارة الاولى، مؤشرات حول الرسم الوقائي الإضافي المؤقت في قانون المالية التكميلي، http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/pm-ahmed-ouyahia-24-05-2018-2-ar.html
تاريخ الاطلاع 2019/06/10.

الشكل رقم 06: يوضح الانخفاض الكبير في استيراد السيارات في الجزائر بعد سنة 2014

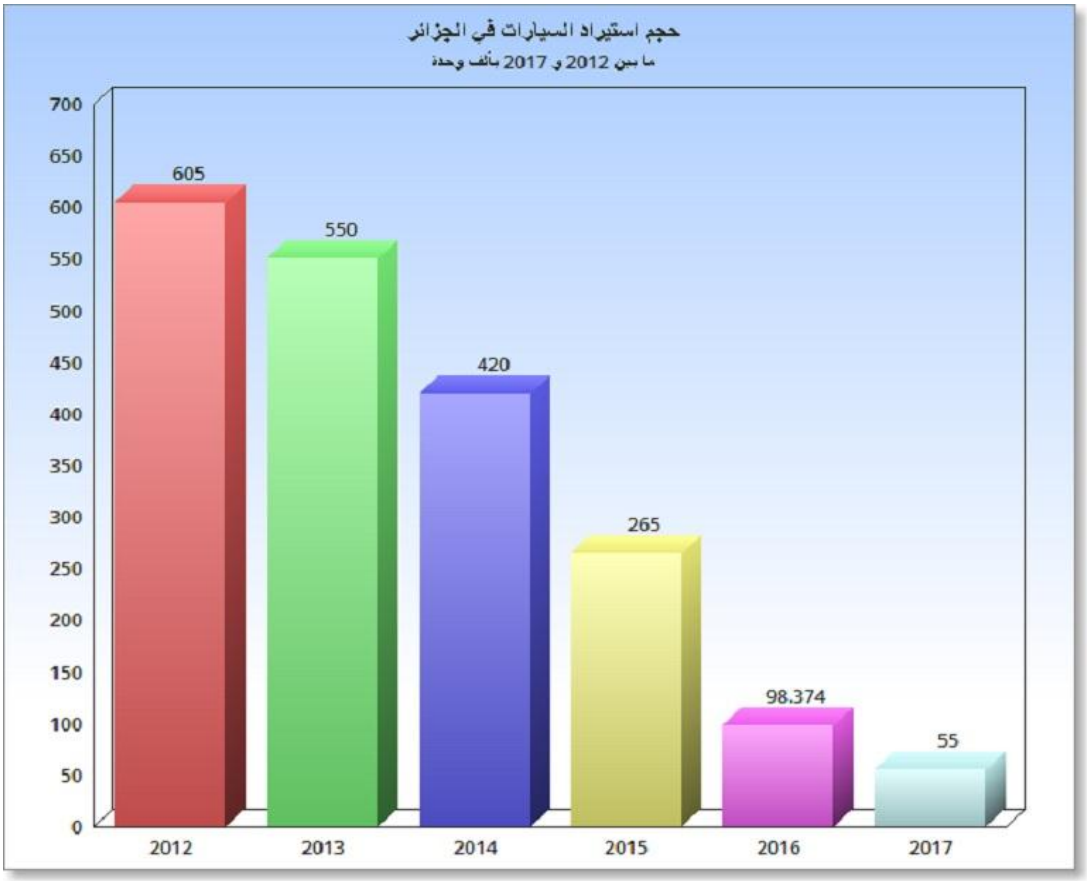

المصدر: Eco-Algeria

المطلب الثالث: دعم قطاع الصادرات من خلال منح العديد من الامتيازات

تتمثل هذه الامتيازات في:

أولا: الامتيازات الجبائية في ظل تشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر

تسعى الجزائر خلال السنوات الأخيرة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمومية كانت أم خاصة، وذلك من أجل ترقية الإنتاج الوطني، وذلك عن طريق تخفيف الأعباء الجبائية وإجراءات محفزة للاستثمار وتمثلت أساسا فيما يلي:

1.الامتيازات الجبائية المقدمة لفائدة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)

هناك مساعدات مالية وإعفاءات جبائية خلال كل مراحل الانجاز والاستغلال

أ- المساعدات المالية:

- قرض غير خاضع لرسوم ب 500.000 دج موجهة لخرجي مراكز التكوين المهني لشراء سيارات خاصة للورشة المخصصة؛

- قرض غير خاضع للرسوم ب 500.000 دج من أجل تكاليف ومصرفية كراء المحلات الموجهة لخلق هذه النشاطات؛
- قرض غير خاضع للرسوم يمكن أن يصل إلى 1000.000 دج موجهة لفائدة خرجي التعليم العالي للتكفل بمصاريف كراء المحلات لخلق مهن حرة(حاسبة، الطب، المحماة)؛
- تخفيض من الفوائد البنكية تصل من 08% إلى 95% للقطاعات الأولية ومن 60% إلى 80% لباقي القطاعات؛

ب-المزايا الجبائية:

خلال مرحلة التجهيزات والخدمات بدون رسوم (TVA)؛

- تطبيق نسبة منخفضة ب50% من حقوق الجمارك للعتاد المستورد؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل لعقود إنشاء مؤسسات مصغرة؛
- تخفيض في نسب الفائدة للقروض البنكية، بحيث تمنح مدة سنة واحدة لدفع الفوائد وكذالك تأجيل دفع القرض البنكي لمدة ثلاث سنوات؛
- خلال مرحلة الاستغلال تمنح إعفاء كلي من ضريبة (IBS-IRG-TAP) خلال مدة 03 سنوات وتمدد إلى 06 سنوات في الهضاب العليا، ويضاف إليها سنتين إذا تعهدت المؤسسة بخلق ثلاثة مناصب شغل على الأقل لمدة غير محدودة أو في نفس المرحلة تستفيد المؤسسة من إعفاءات أخرى من دفع الضريبة على العقار زيادة على دفع الضريبة بصفة تدريجية (25%-50%-75%-100%) خلال السنوات الربع الأولى؛

2.الامتيازات الجبائية المقدمة لفائدة الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة(CNAC)

تقدم هذه الوكالة عدة امتيازات نوجزها في النقاط التالية:

- قرض دون فائدة؛
- 28% من تكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يكون هذا الأخير معادل أو يقل عن 5000.000 دج؛

29%من تكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يكون هذا الأخير يتجاوز 5000.000 ويقل عن 10.000.000 دج[1]؛

- التخفيض من فوائد القروض البنكية المتحصل عليها (95%، 80%، 60% من قيمة الفائدة) ؛

[1]- عبد الكريم أحمد قندوز، **إعادة هندسة التمويل المصرفي الإسلامي لصالح محدودي الدخل والفقراء**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 32، جامعة الجزائر 03، 2015، ص ص 105، 107.

- قيم فوائد البنوك تدفع في الحساب الخاص رقم 302062، أما عن القروض غير المدعمة تتكفل بها وكالة CNAC؛
- التكفل بالنفقات المحتملة المتعلقة بالدراسات والخبرة المنجزة أو التي طالبت بها الوكالة لفائدة المقاول، زيادة على الشراء خارج الرسم TVA؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والتجهيزات العقارية، وكذا الإعفاء من ضريبة (IBS.IRG.TAP) خلال 03 سنوات أو 06 سنوات من مرحلة الانجاز والاستغلال زيادة على الإعفاء من ضمان حسن التسيير؛
- استفادة البطال من قرض 500.000 دج لشراء سيارة الورشة أما حامل الشهادة جامعية فيستفيد من قرض 1000.000 دج لكراء المحل الخاص بالمؤسسة زيادة على منح البطال قرض 500.000 دج لكراء المحل المهني الخاص بالورشة؛
- تمنح مهلة تأجيل الدفع للقروض ب03 سنوات وسنة واحدة بالنسبة للفوائد؛
- منح قرض من طرف CNAC في حدود 25% للقروض الموجهة للولايات الجنوبية والهضاب العليا؛
- التخفيض من قيمة الفوائد البنكية في حدود 60% للاستثمارات لمختلف القطاعات، 8% في قطاع الفلاحة والري، 80% لقطاعات ولايات الجنوب والهضاب العليا95 % في ولايات الجنوب والهضاب العليا بالنسبة للقطاع لفلاحي والري والصيد البحري؛

3.الامتيازات الجبائية المقدمة لفائدة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

فيما يتعلق بالمساعدات والامتيازات التي تمنحها الوكالة، نلخصها في النقاط التالي:

- المرافقة والدعم والنصح والمساعدة على إنشاء الأنشطة؛
- تكوين المقاولين حسب برنامجِ CREF(كيفية إنشاء مؤسساتكم)، وبرنامج GERME كيفية (التسيير الأحسن لمؤسساتكم) في إطار التعاون مع مكتب المنظمة الدولية للعمل (BIT)؛
- التكوين في مجال التعليم العالي العام (FEFG)؛
- اختبار المصادقة على المكتسبات المهنية (TVAL)؛
- استفادة المشاريع من تمويل خاص من طرف الوكالة، وتخص بعض الأنشطة (مثل الصناعة الغذائية، النسيج، الأشغال العمومة .... الخ).

4.الامتيازات الجبائية المقدمة لفائدة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

أ- امتيازات جبائية منصوص عليها في القانون رقم (14-10 المؤرخ في 2014/12/30) المتعلقة بقانون المالية لسنة 2015

جاء في قانون المالية لسنة 2015 بعدة امتيازات جبائية إضافية لتطوير الاستثمار في القطاع الصناعي لاسيما خلال المواد (73الى 80) وذلك كما يلي:

تعفى لمدة 05 سنوات فوائض القيمة الناجمة عن التنازل للأوراق المالية المسعرة في البورصة من (IBS.IR) وكذلك من حقوق التسجيل؛

- تعفى المؤسسات التي تحدث 100 منصب شغل من (TAP–IBS) لمدة 03 سنوات وتمدد إلى 05 سنوات عندما يتم خلق أكثر من 100 منصب شغل، لا يطبق هذا الشرط على الاستثمارات المدرجة ضمن صندوق الجنوب والهضاب العليا؛
- المشاريع الإستراتيجية تعفى من (TAP.IBS) خلال 05 سنوات حتى وان لم تحدث أيم منصب شغل؛
- كل المؤسسات التي تنشط ضمن أحد الفروع التالية تستفيد من (إعفاء في IBS –IRG –TAP) لمدة 05 سنوات، مع منح تخفيض قدره 03% من فوائد القروض وهذه الفروع هي (قطاع الحديد، الكهرباء، ميكانيك، التكنولوجيا، صناعة الأغذية ..... الخ)؛
- المشاريع المدرجة ضمن إطار البحث والتطوير الصناعي تستفيد من إعفاء من TVA وحقوق الجمارك وكذلك من فوائد البنوك[1]؛

ب–الامتيازات المنصوص بها وفق قانون رقم 16–09 المؤرخ في 03 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار

المادة 12:

زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام تستفيد الاستثمارات المعنية بالمزايا المحددة في المادة أعلاه مما يأتي:

- **بعنوان مرحلة الانجاز**

كما هو مذكور في المادة 20 أدناه من المزايا الآتية:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السل المستوردة التي تدخل مباشرة لانجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل مقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 107-110..

- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية والغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح؛
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من مقبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادة في رأس المال؛

بعنوان مرحلة الاستغلال

بعد معاينة الشروع بمرحلة الاستغلال بناءا على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر لمدة 03 سنوات من المزايا الآتية :

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني ؛.تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح الدولة ؛

المادة 13:

تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق المحددة قائمتها عن طريق التنظيم التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة مما يأتي:

بعنوان مرحلة الانجاز

زيادة على المزايا المذكورة في الفقرة الأولى من المادة 12 أعلاه مما يأتي[1] :

- تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشات الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة؛
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية لسنوية المحدد من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية:

[1]- الجريدة الرسمية 46، سنة 2016، ص 18.

- بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة 10 سنوات، ترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة؛
- بالدينار الرمزي للمتر المربع لفترة 15 سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع المقامة في ولايات الجنوب الكبير؛

بعنوان مرحلة الاستغلال

من المزايا المنصوص عليها في الفقرة 2 من المادة 12 أعلاه لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في مرحلة الاستغلال والمحددة في محضر المعاينة الذي تعده المصالح الجبائية بناء على طلب المستثمر.

المادة 14:

بغض النظر عن أحكام المادة 8 أعلاه يخضع منح المزايا لفائدة الاستثمارات التي يساوي مبلغها أو يفوق خمسة ملايير دينار (5.000.000.000 دج)، للموافقة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار المذكور في المادة 18 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادي الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

ت-المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب الشغل

المادة 16:

ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المناطق المذكورة في المادة 13 أعلاه، من ثلاث (3) سنوات إلى خمس (5) سنوات عندما تنشئ أكثر من 100 منصب شغل دائم خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر[1].

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

ثانيا: منح تسهيلات للاستثمار السياحي

ذلك من خلال منح التسهيلات المالية عن طريق منح القروض أو التسهيلات القانونية في إطار تشجيع الاستثمار السياحي، وذلك لجذب وتحفيز المستثمرين المحليين والأجانب على وجه الخصوص.

[1]- نفس المراجع السابق، ص ص 19-21.

فقد منحت الدولة العديد من التسهيلات من أجل تشجيع الاستثمار السياحي وطنيا ومحليا خاصة بصدور القانون 03-03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع السياحية حيث تم الاتفاق مع الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI على ما يلي:

- يتكفل صندوق دعم الاستثمارات والترقية ونوعية النشاطات السياحية بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وكل النفقات الأخرى الخاصة بدعم المشاريع الاستثمارية السياحية؛
- تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية التي تنجز على ولايات الشمال والجنوب من تخفيض على التوالي ب0.3% و4,5% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون والأجانب باستثناء وكالات السياحة والأسفار وكذا شركات الاقتصاد المختلطة التي تنشط في الاقتصاد السياحي؛
- تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة 19% في حين تخضع النشاطات الأخرى لنسبة 25% من هذه الضريبة؛
- تطبق النسبة المخفضة ب07% من الرسم على القيمة المضافة إلى غاية 31 ديسمبر فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والعمومية وكذا نشاطات المطاعم السياحية وغيرها[1]؛

ثالثا: منح امتيازات لتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة

قامت الجزائر بإنشاء مراكز البحث في ميدان الطاقات المتجددة منها مركز تطوير الطاقات المتجددة (CDER)، مركز تطوير معدات الطاقة الشمسية (UDER)، وحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم، المعهد الجزائري للطاقات المتجددة ...الخ. وفي إطار ترقية الطاقات المتجددة قدمت الحكومة الجزائرية تحفيزات للمستثمرين في مجال الطاقات المتجددة بحيث :

- يمكن منح اعتبارات مالية وجبائية وجمركية للأنشطة والمشاريع التي تساهم في تحسين الفعالية الطاقوية وترقية الطاقات المتجددة؛
- إنشاء الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة من أجل تمويل هذه المشاريع ومنح القروض بدون فوائد وضمانات من طرف البنوك والمؤسسات المالية (القانون رقم99-09 الموافق ل28 جويلية والمتعلق بالتحكم في الطاقة)؛

[1]- أحمد شداد، **التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري والبدائل المتاحة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة دراسة حالة واقع السياحة في مستغانم**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تسيير استراتيجي دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2016-2017، ص 94.

قامت الجزائر من خلال المرسوم التنفيذي 423-11 الذي ينص على تحديد كيفيات تسيير الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والإنتاج المشترك، والمرسوم 218-13 الذي ينص على تحديد شروط منح العلاوات بعنوان تكاليف تنويع إنتاج الكهرباء، وهي كلها إجراءات مالية لتحفيز استخدام النواتج الطاقوية غير الأحفورية[1].

رابعا: تمويل القطاع الفلاحي لتشجيع الاستثمار فيه

تم اتخاذ تدابير لتدعيم قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بعد استفادته من دعم مالي قدر ب 312 مليار دج، تحت شعار تجديد فلاحي وريفي أبرزها:

- مسح مبلغ 41 مليار دج من ديون الفلاحين والمربيين؛
- تقديم الدعم المالي العمومي الضروري للتنمية الفلاحية والريفية بمبلغ إجمالي يقدر ب1000 مليار دج (200 مليار دج سنويا) على مدى البرنامج الخماسي 2010-2014؛
- استحداث قرض بدون فوائد "الرفيق" لفائدة المستثمرات الفلاحية والمربين، واستحداث قرض استثماري "التحدي" والتي يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إنشاء مزارع جديدة فلاحية والثروة الحيوانية على الأراضي الزراعية الغير المستغلة التابعة للملكية الخاصة والعقار الخاص للدولة؛
- دعم إنتاج اللحوم ،ودعم تنمية إنتاج وجمع الحليب؛
- إعفاء الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الإيجارية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة؛
- تعفى من الرسم على القيمة المضافة (TVA) الحصادات المصنعة في الجزائر؛
- إخضاع المنتجات الآتية للنسبة المنخفضة للرسم على القيمة المضافة المقدرة ب 07%؛
- مبيدات الحشرات والفطريات والديدان والأعشاب الضارة المستعملة في الفلاحة، أيضا الأغشية البلاستيكية المستعملة في الفلاحة[2]؛
- تطبق معدل تخفيض قدره 07% من الرسم على القيمة المضافة على المواد الأولية والمواد التي تدخل في صناعة المواد الغذائية لتغذية الحيوانية للدواجن كذلك لحم دجاج والبيض للاستهلاك[3]؛

---

[1]- إلياس قساسية، **مداخلة بعنوان الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة مقاربة مفاهيمية وإستشرافية** ، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، بدون سنة نشر، ص 15.

[2]- سهيلة بصلي، **الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية جامعة خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص ص 60، 61.

[3]- موفق زروق، **إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية ومالية ،جامعة زيان عاشور ،الجلفة ،2018-2019 ،ص 256.

بالإضافة إلى تسطير خطط لتطوير القطاع الفلاحي ضمن خطة الفلاحة 2019 ترتكز على معدل نمو القطاع في حدود 5% مع محاولة تحقيق الاكتفاء من الحليب والقمح اللذان يشكلان النسبة الكبيرة من الواردات الغذائية التي تمول أساسا من عائدات البترول، كما تسعى هذه الخطة إلى توفير ما يقارب 1.5 مليون وظيفة في قطاع الفلاحة، ويعتبر التطور الذي شهدته بعض الشعب الفلاحية مثل البطاطا في واد سوف مثال محفز لمدى نجاح قطاع الفلاحة في المساهمة في الخروج من الأزمة البترولية[1].

خامسا: دعم إنتاج الثروة السمكية والصيد البحري

ذلك من خلال وضع الاستراتيجيات التالية:

- تخصيص استثمارات تقدر بنحو 825 مليون دولار؛
- وضع برنامج للتغطية الشاملة لتأهيل وعصرنة السفن ومشاريع تربية المائية؛
- تنمية وترقية المائيات على أوسع نطاق لإنتاج 100 ألف طن؛
- دراسة إمكانية تمويل البنوك لمؤسسات برنامج تربية المائيات؛
- إمكانية زيادة عدد الشواطئ للصيد؛
- توفير مدخلات الإنتاج محليا[2]؛

المبحث الثالث: تحليل تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2018

لم تستطع الجزائر التخلص من هيمنة المحروقات وهو ما انعكس على وضعية الميزان التجاري الذي تأثر كثيرا خلال انخفاض أسعار النفط خلال سنة 2014 وهذا لاعتمادها على الصادرات النفطية في تمويل خزينة الدولة، وسنظهر ذلك في هذا المبحث.

المطلب الأول: تحليل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2014-2018

تتميز الصادرات الجزائرية بعدم التنوع في ظل هيمنة قطاع النفط على باقي المجموعات الاقتصادية الأخرى والتي تضم سبعة قطاعات وهي الطاقة، المواد الغذائية، المواد الأولية، المواد نصف المصنعة التجهيزات الفلاحية، المعدات الصناعية والسلع الاستهلاكية، وسنبين في الجدول التالي قياس مدى مساهمة هذه القطاعات في اجمالي الصادرات على النحو التالي :

[1]- سفيان بوقطاية، عبد الوهاب بن زاير، مبارك بن زاير، **أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري التدعيات والحلول**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBEالعدد السادس، جوان 2018، ص 357.

[2]- موفق زروق، مرجع سابق، ص258.

أولا :التركيبة السلعية للصادرات

الجدول رقم11: التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2014-2018

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	المعدات الصناعية	السلع الاستهلاكية	المجموع
2014	58362	323	49	2350	2	15	10	61172
2015	32090	338	107	1111	-	16	11	34664
2016	33081	239	105	1685	-	17	11	35138
2017	25331	349	73	1410	-	78	20	27365
2018	24300	242	73	1637	-	70	26	27302

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على النشرات الثلاثية لبنك الجزائر ديسمبر 2014، 2015، 2016، 2017، 2018.

الشكل رقم 07: التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (2014-2018)

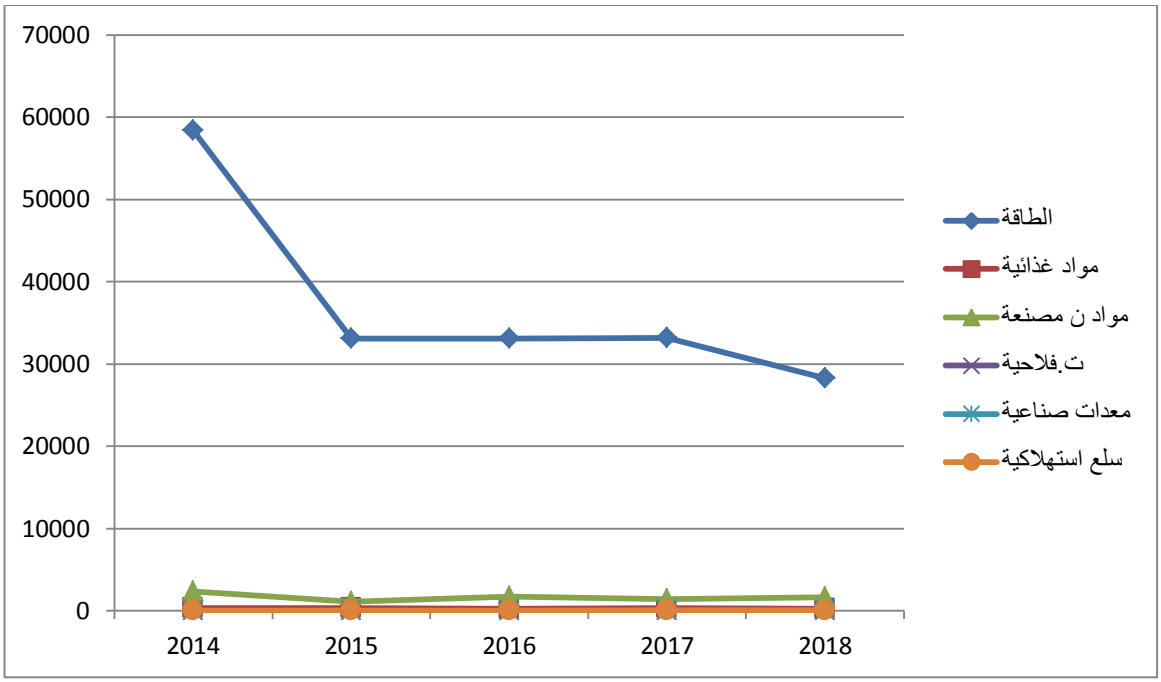

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

انطلاقا من الجدول رقم 12 والشكل رقم 06 نلاحظ أن صادرات الجزائر تنقسم إلى صنفين هما: صادرات الطاقة (المحروقات) وصادرات خارج المحروقات (المواد الغذائية، المواد الأولية، المواد نصف مصنعة، التجهيزات الفلاحية، المعدات الصناعية، السلع الاستهلاكية).

1. **صادرات الطاقة:** يعتمد الاقتصاد الجزائري في مجمل صادراته على المحروقات بنسب تتراوح بين 95% إلى 98% من اجمالي الصادرات حيث نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن هذه الصادرات من المحروقات بلغت خلال سنة 2014 حوالي 58362 مليون دولار لتشهدت انخفاضا تدريجيا خلال السنوات 2015، 2016، 2017 وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول لتبلغ سنة 2018 حوالي 24300مليون دولار.
2. **الصادرات خارج قطاع المحروقات:** وتبلغ حسب تقرير بنك الجزائر 6 أصناف والمبينة في الجدول أعلاه، حيث تحتل المواد نصف المصنعة(الحديد، الفلين، الجلود وغيرها) المرتبة الأولى في الصادرات خارج المحروقات بنسب تتراوح بين 1 %إلى 4 % من إجمالي الصادرات، حيث شهدت قيمتها تذبذبات بين الانخفاض والارتفاع لتقدر سنة2015 حوالي 1111 مليون دولار وسنة 2018 حوالي1637مليون دولار.

أما صادرات المواد الغذائية مثل التمور، الأسماك، المياه المعدنية وغيرها فتحتل المرتبة الثانية بنسبة 1.14% ،تليها المواد الأولية بنسبة 0.43%، ثم المعدات الصناعية والسلع الاستهلاكية حيث تتراوح نسبها ما بين 0.11% و0.17%، فيما انعدمت تماما التجهيزات الفلاحية سنوات2015 حتى 2018 ماعدا 2014 والتي قدرت ب 2 مليون دولار فقط وهذا نظرا لافتقار الجزائر للصناعات الميكانيكية.

ثانيا :التوزيع الجغرافي للصادرات

من المعروف أن السوق الأوروبية تشكل أهم الأسواق لامتصاص الصادرات الجزائرية نحو مختلف دول العالم فمن خلال الجدول التالي سنبين أهم المناطق التي تصدر إليها المنتجات الجزائرية.

الجدول رقم 12: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية 2014-2018

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	الاتحاد الأوروبي	دول خارج الاتحاد الأوروبي	دول أوروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	أسيا	الدول العربية	دول المغرب العربي	دول إفريقيا	المجموع
2014	40378	10344	98	3183	5060	648	3065	110	61172
2015	22976	5288	37	1683	2409	572	1550	82	34664
2016	16739	6251	80	1678	2331	385	1368	51	35138
2017	15600	6044	65	1804	2472	350	1284	45	27635
2018	16347	5201	60	1603	2285	300	1466	40	27302

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على احصائيات المديرية العامة للجمارك سنة 2018.

يتضح من خلال الجدول رقم 12 نلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي تعد الشريك التجاري الأول للجزائر حيث أن أكثر من نصف المنتجات الجزائرية تحول نحو سوق الاتحاد الأوروبي حيث بلغت سنة 2014 نحو 40378 مليون دولار لتنخفض بشكل كبير سنة 2016 بمبلغ قدر ب 165739مليون دولار، أما دول خارج الاتحاد الأوروبي فتأتي في المرتبة الثانية من حيث أهم الشركاء التجاريين للجزائر بمبلغ 10344 مليون دولار سنة 2014 ليسجل تراجع في سنة 2016 ثم تليها دول أسيا ،دول أمريكا الجنوبية دول المغرب العربي، الدول العربية ثم إفريقيا ودول أوروبية أخرى وبالتالي فكل هذا التراجع للصادرات الجزائرية راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات سنة 2014 .

المطلب الثاني: تحليل تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2014-2018

أولا: التركيبة السلعية للواردات

إن التركيبة السلعية للواردات الجزائرية لا تختلف كثيرا عن التركيبة السلعية لواردات الدول النامية والتي تشكل فيها السلع المصنعة والتجهيزات والمواد الغذائية الجزء الأكبر من إجمالي الواردات ،والجدول التالي يوضح لنا التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2014-2018 .

الجدول رقم13: التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2014-2018

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	الطاقة	مواد غذائية	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	معدات صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2014	2851	11005	1884	12740	657	18906	10287	58330
2015	2352	9329	1508	11512	579	16593	9773	51646
2016	2352	9329	1508	11512	579	16593	9793	47089
2017	1992	8438	1528	10985	611	13992	8513	46049

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الثلاثية لبنك الجزائر2014، 2015، 2016، 2017، 2018.

الجدول أعلاه يبن لنا أن هناك أربعة سلع سيطرت على الواردات الجزائرية خلال الفترة 2014 إلى 2018 ويتعلق الأمر بكل من المعدات الصناعية التي احتلت المرتبة الأولى بمبلغ 18906 مليون دولار سنة 2014 حيث تستخدم هذه الواردات عادة في تنفيذ برامج وخطط التنمية الاقتصادية، تليها المواد نصف المصنعة بقيمة 12740 مليون دولار وهذا لأن الصادرات الصناعية تحتاج إلى مواد خام وسلع وسيطية

ونصف مصنعة والتي قد تكون غير متوفرة محليا، فيما احتلت واردات المواد الغذائية(القمح، الحليب المجفف، السكر والذرة...) المرتبة الثالثة وهذا نظرا للنمو السكاني بمعدلات مرتفعة والذي يؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية وحتى السلع الاستهلاكية كالأدوية وغيرها، لكن نلاحظ أن واردات الجزائر تراجعت خلال الفترة 2015-2018 نظرا لأن هيكل الحماية الجمركية اتجاه صناعة محلية وتخفيض قيمة العملة وغيرها من السياسات يؤدي إلى انخفاض الواردات.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للواردات

الجدول رقم14: التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة 2014-2018

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	الاتحاد الأوروبي	دول خارج الاتحاد الأوروبي	دول اوروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	أسيا	الدول العربية	دول المغرب العربي	دول إفريقيا	المجموع
2014	29684	8436	886	3815	12616	1962	738	738	58518
2015	24425	7353	1220	2818	11830	1912	674	350	50582
2016	22178	6295	909	2858	11618	1934	697	238	46727
***2017**	4700	1939	499	826	3721	365	129	41	11920
***2018**	5072	1491	422	1011	2657	408	112	33	11206

(*) احصائيات الثلاثي الأول.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك 2018.

من خلال الجدول نلاحظ سيطرة ثلاث قارات على إجمالي واردات الجزائر وهي قارة أوروبا ،أسيا و أمريكا الجنوبية، حيث نجد أن دول منطقة الأورو والاتحاد الأوروبي هي أهم الممونين للواردات الجزائرية حيث بلغت قيمتها 29684 مليون دولار سنة 2014، لكن ورغم تراجع هذه الواردات خلال السنوات 2015 وحتى 2018 إلا أنها تحكمها اتفاقيات (كالشراكة الأورو متوسطية) وعوامل جغرافية وتاريخية وغيرها، ثم تأتي دول أسيا في المرتبة الثانية ثم دول أمريكا الجنوبية، فيما نلاحظ أيضا تراجع لقيمة الواردات بين الدول العربية ودول المغرب العربي نظرا لكون معظم الدول العربية تعتمد على انتاج وتصدير نفس المنتوجات وهي المشتقات النفطية.

المطلب الثالث: تحليل تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2018

مرت الجزائر بعدة تغيرات وتحولات اقتصادية وهذا بسبب الأزمات المالية العالمية، كانت أخيرها الأزمة النفطية لسنة 2014 والتي كان لها تأثير على الميزان التجاري الجزائري.

أولا: تطور رصيد الميزان التجاري في ظل تغير أسعار المحروقات خلال الفترة 2014-2018

الجدول رقم15: تطور رصيد الميزان التجاري في ظل تغير أسعار المحروقات خلال الفترة 2014-2018

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	سعر النفط	رصيد الميزان التجاري
2014	104.7	4.3
2015	44.7	-18.08
2016	26.5	-17.03
2017	53.4	-16.5
2018	80.64	-5

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط نوفمبر 2018، ص23.

الشكل رقم 08: أعمدة بيانية توضح رصيد الميزان التجاري في ظل تغير أسعار المحروقات في الفترة (2014-2018)

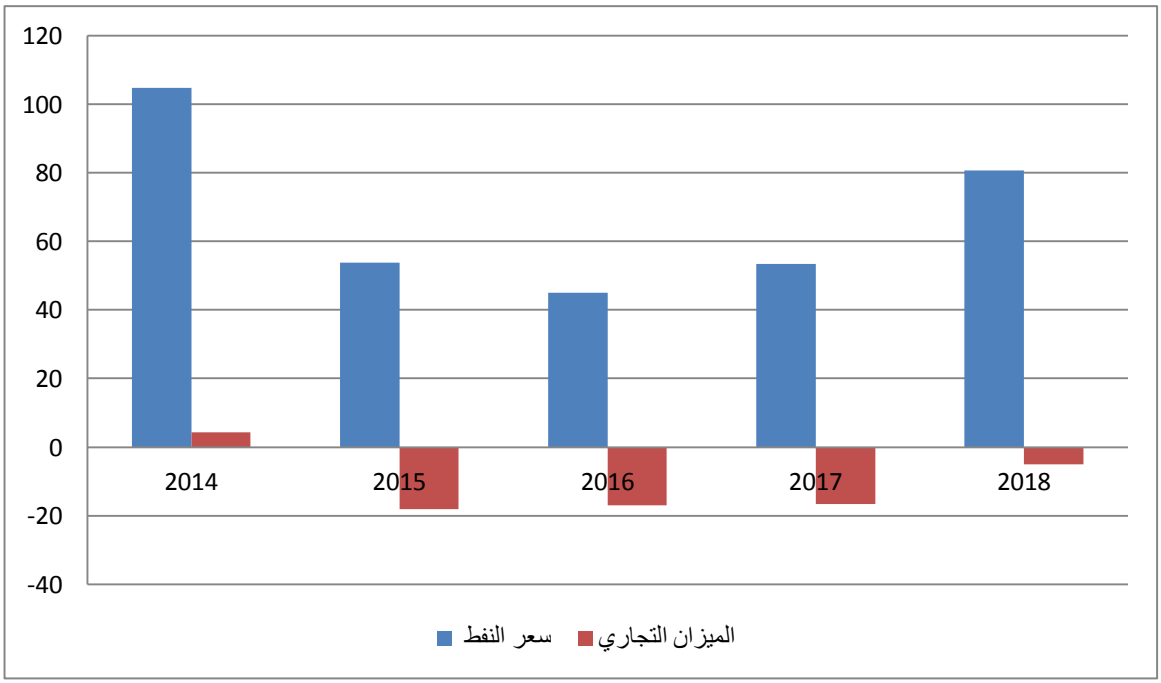

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 16.

من خلال الجدول والمنحنى البياني نلاحظ أن أسعار النفط كانت مرتفعة وبلغت 104.7 دولار للبرميل سنة 2014 حيث سجل الميزان التجاري فائض بقيمة 4.3 مليار دولار، لكن بعد أزمة النفط لعام 2014 والتي قررت الدول المصدرة للنفط تخفيض انتاجها منه، لكن هذا أثر سلبا على احتياطات الجزائر من العملة الصعبة خاصة وأنها تعتمد في صادراتها على المحروقات ففي سنة 2015 شهدت أسعار النفط انخفاضا حادا سنة إذ بلغت 53.87 دولار للبرميل وبفارق 50.83 دولار للبرميل عن سنة 2014، وهو ما يثبت أن البلدان النامية شديدة الحساسية لتقلبات أسعار النفط خاصة وأنها تعتمد في صادرتها على المشتقات النفطية. من سنة 2016 وحتى 2018 استمر العجز في الميزان التجاري وسجل 5- مليار دولار، وهذا رغم تحسن أسعار النفط التي بلغت حوالي 80.64 دولار للبرميل.

ثانيا: تطور رصيد الميزان التجاري في ظل تغيرات أسعار الصرف

ومن خلال الجدول أدناه يمكننا أن نبين أثر تخفيض سعر الصرف على الصادرات والواردات والميزان التجاري كما يلي:

الجدول رقم16: يبين سعر صرف الدينار (مقابل الدولار والأورو) وتأثيره على الميزان خلال الفترة (2014-2018).

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	سعر صرف الدينار DA		الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
	بالنسبة للدولار $	بالنسبة للأورو €			
2014	87.9	103.30	60.00	55.7	4.3
2015	107.13	111.44	34.56	52.64	-18.08
2016	109.46	119.33	27.66	44.69	-17.03
2017	110.96	125.32	34.63	51	-16.5
2018	114.90	139.09	41	46	-5

المصدر: معطيات المديرية العامة للجمارك والنشرات الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2018.

الشكل رقم 09: منحنيات بيانية تبين سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو وتأثيره على الصادرات والواردات خلال الفترة(2014-2018)

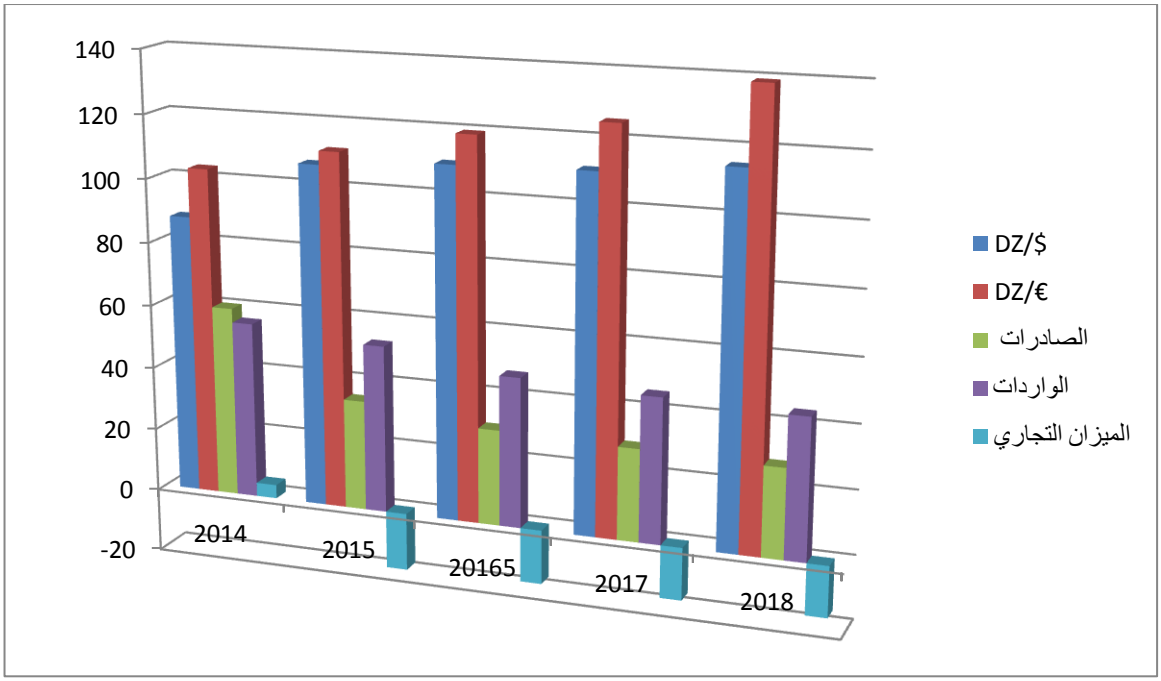

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(05).

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أنه كلما انخفض سعر الصرف مقابل الدولار والأورو انخفضت قيمة الواردات أي أن هناك علاقة عكسية بينهما، حيث أن معظم الواردات الجزائرية تتمثل في سلع التجهيز مثل الآلات، قطع الغيار وغيرها من سلع التجهيز الصناعي وهذا نتيجة المشاريع التنموية التي أطلقتها الجزائر خلال الفترة المدروسة .

أما بالنسبة لتأثير سعر الصرف على الصادرات فنلاحظ أن تغيرات سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو تؤثر على عائدات المحروقات، وهذا ما يؤثر سلبا على قيمة الاحتياطات ويؤدي إلى تأكلها فكلما انخفض سعر الدولار بالنسبة للأورو انخفضت القدرة الشرائية لعائدات المحروقات، وهذا ما يؤدي إلى زيادة تكاليف الواردات المسعرة بالأورو، والتي تقدر واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي حوالي 62 %، وهذا ما جعل الميزان التجاري يحقق خسارة خلال الفترة 2014-2018 فمن جهة يتم تصدير المحروقات بسعر منخفض (سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو) ومن جهة أخرى يتم الاستيراد من منطقة الاتحاد الأوروبي بالأورو ففي سنة 2014 بلغت قيمة الواردات حوالي 55 مليار دولار وعند تقييمها بالأورو فهي لا تتجاوز 40 مليار أورو، وهذا ما يوضح أن تكلفة الواردات تزداد كلما انخفض الدولار أمام الأورو.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة التي قمنا بها في اطار واقع السياسة التجارية في الجزائر ودرها في الحد من الواردات، حيث تحاول الجزائر تدريجيا تحرير تجارتها من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية ومنح العديد من الامتيازات وهذا من أجل تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة وأن الجزائر وقعت الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي وعزمها على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة للتخلص من اقتصادها الريعي الذي يتأثر بانخفاض أسعار المحروقات، لذلك يجب على الجزائر أن تسلك طريق التنويع الاقتصادي خاصة وأنها تملك موارد طبيعية غير ناضبة ومتجددة لضمان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

الخاتمة

الخاتمة

لقد استهدفت هذه الدراسة معرفة دور السياسة التجارية في الجزائر للحد من الواردات بعد انخفاض أسعار المحروقات، حيث تطرقنا في البداية إلى النظريات المفسرة للتجارة الخارجية ثم إلى السياسة المتبعة من طرف الدول التي تسعى من خلالها لتحقيق أهداف معينة، فلقد تبينت الآراء حول نوعين من السياسة التجارية فهناك من يرفع شعار الحمائية وهناك من يدعوا إلى حرية التجارة حيث لكل منهما حجج لتدعيم رأيه بالإضافة إلى أدوات أو وسائل تتحكم في هذه السياسات.

فلقد قامت الجزائر بجملة من الاصلاحات والبرامج التنموية وسعت إلى تحرير تجارتها الخارجية بترقية صادراتها خارج المحروقات وهذا في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وسعيها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كما قامت بمجموعة من الأليات للحد من الواردات من خلال منح العديد من الامتيازات وغيرها من الأليات.

النتائج

- التجارة الخارجية عبارة عن نشاط اقتصادي مارسته الدول منذ نشأتها، ولهذا تعددت النظريات والاتجاهات المفسرة لقيامها، حيث انقسمت هذه النظريات إلى عدة مدارس ومذاهب وكل مدرسة؛
- للسياسة التجارية عدة وسائل أو أدوات كمية وأدوات تنظيمية؛
- تتأثر التجارة الخارجية الجزائرية بأسعار المحروقات، حيث أن الفائض المسجل في الميزان التجاري نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، أما العجز المسجل فيه فنتيجة انخفاض أسعار المحروقات؛
- توصلنا أن الجزائر تعتمد على مورد واحد في صادراتها، حيث أنها تصدر حوالي 96% من المحروقات.
- تتميز الصادرات الجزائرية بالتركيز الجغرافي لدول الاتحاد الأوروبي وهذا نظرا لاتفاقيات الشراكة المبرمة بين الدول الأوروبية والجزائر، بالإضافة إلى عوامل تاريخية، جغرافية وثقافية.

اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى: تحرير التجارة الخارجية والقيام بالإصلاحات أثر إيجابا على الاقتصاد الجزائر هذه الفرضية غير صحيحة حيث أنه بتحرير الجزائر للتجارة الخارجية زادت حصيلة الواردات بشكل ملموس وهذا أثر سلبا على سعر صرف الدينار الجزائري واحتياطي الصرف.
- الفرضية الثانية: تخفيض قيمة العملة ومنح امتيازات التصدير أثر إيجابا على الميزان التجاري الجزائري هذه الفرضية غير صحيحة، حيث أن تخفيض قيمة العملة في الجزائر لم يؤثر إيجابا على الصادرات خارج قطاع المحروقات التي كانت ولا زالت متدنية جدا، كما أن منح امتيازات التصدير لم تؤثر أيضا على الصادرات خارج قطاع المحروقات. وهذا ما جعل الميزان التجاري الجزائري يعرف عجزا مستمرا.
- الفرضية الثالثة: انخفاض أسعار المحروقات أدى إلى الحد من الواردات في الجزائر، هذه الفرضية صحيحة حيث أن عند انخفاض أسعار المحروقات تدخلت الحكومة الجزائر في التجارة الخارجية من

خلال إتباع مجموعة من الإجراءات والتي أثرت إيجابا على الواردات لكن هذا التأثير يبقى هامشي نتيجة فاتورة الواردات الجد مرتفعة.

- **الاقتراحات**

بناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة بإمكاننا تقديم بعض التوصيات:

- استغلال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتفعيل نقل التكنولوجيا والاستفادة من التجارب التنموية الناجحة لهذه البلدان خاصة في المجالات الصناعية؛
- ضرورة الاستفادة من الميزة التي تملكها الجزائر في بعض القطاعات كقطاع الفلاحة والسياحة من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات،
- إعطاء عناية أكبر للقطاع الخاص من طرف الدولة لمزيد من التحفيزات الجبائية والادارية لزيادة العمل الاستثماري وخلق فوائض انتاجية من أجل التصدير، فالقطاع الخاص أكثر حرصا من القطاع العام على تفادي المخاطر وبذلك نتمكن من حماية المال العام.
- إعادة النظر في سياسة الدعم ومنح الامتيازات لمختلف فئات المجتمع وضبطها بما يتوافق مع الحالة الاجتماعية والاقتصادية لهاته الفئات خاصة سكان المناطق الريفية والصحراوية؛

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

1. أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية** ، شركة رؤية، مؤسسة طيبة، مصر، 2006 .

2. إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الجديد، مصر، 2008.

3. إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.

4. جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2013 .

5. حاتم سامي عفيفي، **الاتجاهات الحديثة في التجارة الدولية**، الدار اللبنانية، مصر، 2005.

6. حسام علي داوود واخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2002.

7. حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، ط3، 2000.

8. خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010 .

9. خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية**، دار المنهج اللبناني للنشر والتوزيع، الأردن، 2016 .

10. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ط5، دائر وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

11. رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2007.

12. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.

13. السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009 .

14. السيد محمد احمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2008.

15. شريف علي الصوص، **التجارة الدولية الأسس والتطبيقات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2012.

16. طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، المكتبة العصرية، مصر، 2010 .

17. عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002 .

18.عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

19.عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، مصر 2005.

20.عبد الرحمن يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

21.عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، **التبادل التجاري**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

22.عبد الناصر العادي، عبد الحليم كراجه، محمد الباشا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

23.عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

24.علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية الاطار العام**، دار الحامد للنشر والتوزيع، مصر، 2003 .

25.علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

26.كاظم عبادي الجاسم، **جغرافية التجارة الدولية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

27.مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2006.

28.محمد إبراهيم عبد الرحيم، **العولمة والتجارة الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009 .

29.محمد السانوسي محمد شحاتة، **التجارة الدولية**، دار الفكر الجامعي، مصر،2007 .

30.محمد جاسم، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

31.محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.

32.محمد سيد عابد، **التجارية الدولية**، مكتبة الاشعاع الفنية، مصر،2001.

33.محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،2007.

34.محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر،2007.

35.مصطفى رشدي شيحة، **الأسواق الدولية المفاهيم والنظريات والسياسات**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006.

36.معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

37.نداء علي الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

38.نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن،2008.

39.نيفين حسين شمت، **سياسات مكافحة الاغراق في العالم العربي**، دار التعليم الجامعي، مصر،2010 .

40.يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

المقالات:

1. الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات *GATS* الأحكام والأثار.

2. **دليل تسيير التجارة** الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الجزء 2، ملاحظات تقنية على التدابير الأساسية لتسيير التجارة نيويورك ،2006.

3. عبد الغفار غطاس، محمد زوزي، عبد الوهاب دادن، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)**، مجلة الباحث، العدد15، جامعة برج بوعريرج 2015.

4. عبد الكريم أحمد قندوز، **إعادة هندسة التمويل المصرفي الإسلامي لصالح محدودي الدخل والفقراء**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 32، جامعة الجزائر03، 2015.

5. علي سدى، **دروس في نظرية التجارة الدولية**، مطبوعة توجيهية لطلبة ليسانس وماستر تجارة دولية، جامعة ابن خلدون تيارت 2014-2015.

6. عيسى محمد الغزالي، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الثالث والسبعون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ماي 2008 .

7. سمية بونوة، منير نوري، **النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19 ،الجزائر، 2018.

8. سفيان بوقطاية، عبد الوهاب بن زاير، مبارك بن زاي، **أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري التدعيات والحلول**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال *JFBE*العدد السادس، جوان 2018.

9. سمية بونوة، منير نوري، **النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19 ،الجزائر، 2018.

10. فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث – عدد11 ،الجزائر،2012، ص 115.

11.قادة أقاسم، سمية كبير، **تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994** ،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 4، 2013، ص 16.

12.محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

13.ناجي بن حسين، **التنمية المستدامة في الجزائر حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد** مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، 2008.

14.نبيل بوفليح، **آثار التنمية الاقتصادية على الموازنات العمومية في الدول النامية**، مجلة شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2005.

15.نصر الدين عيساوي، **تقلبات أسعار المحروقات وآثارها على الاقتصاديات الريعية دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الخامس، جوان 2016.

16.نور الدين شارف، **فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، 2017.

17.هناء بن جميل، **تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2014)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19، جوان 2016.

الرسائل والأطروحات:

1. أحمد شداد، **التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري والبدائل المتاحة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة دراسة حالة واقع السياحة في مستغانم**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص تسيير استراتيجي دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 2016-2017.

2. آيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية -د راسة حالة الجزائر -مصر**، أطروحة دكتورا ، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010 - 2011.

3. بلقاسم منهون، **اثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران 2012 -2013 .

4. تركية الصغير، **سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990-2012**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص تجارة دولية جامعة حمة لخضر بالوادي، 2014-2015.

5. حفيظة شيخي، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية جامعة وهران،2011-2012.

6. خديجة بليوض، **أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية (1990-2014)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تجارة و إدارة الأعمال الدولية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2016-2017.

7. رابح شويعل، مروان بوجريدة، **أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر (2005-2016)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل،2017-2018.

8. راضية أسمهان خزاز، **دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1،2011-2012.

9. سكينة حملاوي، **انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الاقليمية – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، أزمة اليورو**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016 -2017.

10. سهيلة بصلي، **الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، جامعة خيضر بسكرة ،2015-2016.

11. الطيب مزوري، **تحليل تجارب الدول النفطية في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة- دروس للاقتصاد الجزائري**- أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016 -2017.

12. عبد القادر عبيدلي، **تنافسية اقتصاديات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية الفترة 2005-2014** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017.

13. عمر شتاتحة، **تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر1990- 1012** -مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،1014- 2015.

14.فيصل لوصيف، **أثر سياسة التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2012**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 01، 2013 -2014.

15.كريم بودخدخ، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3 ،2014-2015.

16. لخضر مدني، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الاطراف والتكتلات الاقتصادية الاقليمية –دراسة حالة الجزائر في إطار مناطق التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006.

17.فطيمة حمزة، **تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة – الاتحاد الأوروبي نموذجا** – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014 -2015.

18.محمد زراقة، **آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2014**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ،2015-2016.

19.موفق زروق، **إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة 2018-2019.

20.شوشان زهير، **تقلبات أسعار الصرف وآثارها على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي 2014-2015 .

21.مريم بقة، هشام عطوي، **دور المنظمة العالمية للتجارة في تنظيم قواعد التجارة الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون العام للأعمال، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2015/2014.

22.نجاح سلامة، **تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر – (1990-2012)** ، مذكر تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012/ 2013.

23.نجية دلامي، **دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الامريكية الصينية في ظل الحروب التجارية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2011-2012.

24.نعيمة زيرمي، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010 /2011.

25.نور الهدى بلحاج، **أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية –دراسة حالة الجزائر 2000-2009** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.

26.نورة بوكنة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذ كرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011-2012 .

27.اليامنة الداوي، **أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2014** مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص التقنيات الكمية المالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015 -2016.

الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1. إلياس قساسية، **مداخلة بعنوان الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة مقاربة مفاهيمية وإستشرافية** ، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، بدون سنة نشر.

2. علي سدي، **دراسة محددات التجارة الخارجية لقطر مع دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام نموذج الجاذبية للفترة 2001- 2013**، مداخلة مقدمة في اطار فعاليات المؤتمر العالمي العاشر للاقتصاد والتمويل الاسلامي الجوانب المؤسسية للإصلاحات الاقتصادية والنقدية والمالية، قطر، 23 مارس 2015.

النصوص القانونية والوثائق الرسمية:

1. الجريدة الرسمية العدد 49، الصادرة في 08 أوث 2004.

2. الجريدة الرسمية 46، سنة 2016.

3. القانون النموذجي بشأن المنافسة – **سلسلة دراسات الأونكتاد بشأن قضايا قانون وسياسة المنافسة** صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2006.

التقارير:

1. النشرات الثلاثية لبنك الجزائر ديسمبر 2014، 2015، ،2016 2017، 2018.

2. تقرير الاقتصاد العربي الموحد 2017.

3. تقرير بنك الجزائر والنظام الوطني للإرسال ونظام المعلومات التابع للجمارك 2018.

4. احصائيات المديرية العامة للجمارك سنة 2018.

5. التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط نوفمبر 2018.

المواقع الالكترونية:

1. ***www.bankofalgeria.dz***

2. Eco-Algeria

الكتب باللغة الأجنبية:

1. Hammour Haniai. ,Bourouih Ibtissam. ,**Etude empirique des déterminants de l'inflation en Algérie modélisation "VAR",** mémoire de find d'étude en vue l'obtention du diplôme de master en sciences Economiques, Université Abderrahmane MIRA Bejaïa ,2016/2017

الملاحق

ملحق (2/8) : اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية
(2017-2013)

	الصادرات (مليون دولار أمريكي)					معدل التغير 2017 (%)	الواردات (مليون دولار أمريكي)					معدل التغير 2017 (%)
	2013	2014	2015	2016	*2017		2013	2014	2015	2016	*2017	
العالم	1,319,327	1,244,605	853,485	785,632	955,494	21.6	875,586	910,511	851,964	794,394	808,094	1.7
الدول العربية	116,123	120,090	105,950	96,528	106,461	10.3	122,626	122,986	114,759	102,505	112,140	9.4
الاتحاد الأوروبي	173,302	136,893	109,030	98,623	104,962	6.4	246,377	248,360	227,513	225,675	221,614	1.8-
الولايات المتحدة	89,087	79,818	62,529	57,118	51,421	11.6	72,198	76,385	71,419	69,212	67,270	2.8-
آسيا	607,020	567,644	384,266	337,811	394,155	16.7	339,978	339,688	303,118	305,708	306,091	0.1
- اليابان	138,522	134,763	93,638	80,725	98,823	15.9	28,987	32,111	28,315	25,287	24,832	1.8-
- الصين	107,012	108,183	87,016	78,548	90,573	15.3	114,516	127,684	133,659	130,927	128,177	2.1-
- باقي دول آسيا	362,285	324,717	223,562	208,538	244,755	17.4	149,476	139,894	141,122	149,495	153,082	2.4
باقي دول العالم	333,294	340,180	252,650	215,727	308,465	43.0	293,609	323,094	155,168	91,231	100,974	10.6
	المساهمة في الإجمالي (في المئة)											
العالم	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0		100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	
الدول العربية	8.8	9.6	12.4	12.3	11.1		14.0	13.5	13.5	12.9	13.9	
الاتحاد الأوروبي	13.2	11.0	12.8	12.6	11.0		28.1	27.3	26.7	28.4	27.4	
الولايات المتحدة	6.8	6.4	7.3	7.3	5.4		8.2	8.4	8.4	8.7	8.3	
آسيا	46.1	45.6	45.0	43.0	41.3		38.8	37.3	35.6	38.5	37.9	
- اليابان	10.5	10.8	11.0	10.3	10.3		3.3	3.5	3.3	3.2	3.1	
- الصين	8.1	8.7	10.2	10.0	9.5		13.1	14.0	15.7	16.5	15.9	
- باقي دول آسيا	27.5	26.1	26.2	26.5	25.6		17.1	15.8	16.6	13.8	13.9	
باقي دول العالم	25.2	27.3	24.9	27.5	32.3		33.5	35.5	18.2	11.5	12.5	

* بيانات أولية

المصادر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2018، ومصادر وطنية أخرى.
صندوق النقد العربي (2018)، "اتجاهات التجارة الخارجية".

الملخص

الملخص

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، فالتجارة الخارجية تعتبر الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي، وذلك من خلال التبادل السلع والخدمات ما بين الدول، كما يمكن اعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول.

وتعد الجزائر من بين الدول التي تعتمد على التجارة الخارجية لتصريف فوائضها من المحروقات والاستيراد من الخارج، وذلك عن طريق إتباع سياسة تجارية تهدف للحد من الواردات وتشجيع الصادرات فتطرقنا في هذه الدراسة قمنا بدراسة دور السياسة التجارية في الحد من الواردات بعد انخفاض أسعار المحروقات خلال الفترة 2014-2018.

كما تطرقنا من خلال دراستنا إلى أهم الإصلاحات التي مر بها الاقتصاد الجزائري ابتداء من تسعينات القرن الماضي إلى غاية يومنا هذا، وإلى تحليل الميزان التجاري للجزائر. ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة هي أن الاقتصاد الجزائري يعتمد في صادراته على المحروقات بنسبة بلغة حوالي 96%، وبالتالي فإن أسعار النفط تؤثر على الميزان التجاري فيسجل فائض إذا كان هناك ارتفاع في أسعارها ، ويسجل عجز إذا كان هناك انخفاض.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الصادرات، الواردات، السياسة التجارية، الاقتصاد الجزائري، الميزان التجاري.

Abstract:

The trade exchange between countries is a reality that cannot be imagined of the world, because any country cannot be independent of the global economy, whether advanced or developing. Foreign trade is the cornerstone on which the economic development, through exchange of goods and services between countries. As can we considered it as a bridge connecting nations.

Algeria is one of the countries that rely on foreign trade to discharge its surplus fuel and import from abroad. This is done by following a trade policy aimed at reducing imports and encouraging exports. In this study, we have examined the role of trade policy in reducing imports after lower fuel prices during 2014-2018.

We have also discussed the most important reforms in the Algerian economy from the 1990s to the present day, and we have analyzed the Algerian trade balance. The most important findings in this study is that the Algerian economy depends on its exports of hydrocarbons by about 96%, and therefore the price of oil affects the trade balance is recorded surplus if there is a rise in oil prices, and recorded a deficit if there is a drop in oil prices.

Keywords: Foreign Trade, Exports, Imports, Trade Policy, Algerian Economy, Trade Balance.